جامعة أم القرى
كلية العلوم الاجتماعية
قسم الخدمة الاجتماعية

رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان

Future Vision To Develop The Role Of Civil Society Organizations in Publication and Promotion The Culture Of Human Rights

إعداد

أ.د. السيد عبد الحميد إبراهيم مصطفى

أستاذ بقسم الخدمة الاجتماعية

كلية العلوم الاجتماعية

جامعة أم القرى

تقديم للبحث :

شهدت المجتمعات العربية فى الآونة الأخيرة العديد من التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أثرت بشكل واضح فى تعاظم ظهور دور المجتمع المدني كقطاع ثالث فاعل فى تحقيق الديموقراطية واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومن ثم تحقيق التنمية الشاملة فى تلك المجتمعات. ويرتبط ظهور وتنامي المجتمع المدني فى المجتمعات العربية بالتحولات الديمقراطية والعولمة والرغبة الملحة فى التنمية التي أصبحت مطلباً أساسياً للحكومات العربية وللمجتمعات.

ولا يختلف الوضع كثيراً فى المجتمع المصري بالنسبة لما شهده المجتمع العربي، بل على العكس تنامي ظهور المجتمع المدني فى مصر يرتبط بالتحولات سالفة الذكر فضلاً عن ظهور العديد من القضايا والمشكلات القومية التي باتت تؤرق الحكومة المصرية بشكل كبير والمجتمع بأكمله: كالبطالة وارتفاع معدلاتها فى الآونة الأخيرة، الأمية كمرض مزمن، الزيادة السكنية المضطردة، أطفال الشوارع، عمالة الأطفال، التسرب من التعليم، الإدمان، الإرهاب...وغيرها. ويأتي دور المجتمع المدني كشريك فعلي مع الحكومة فى مواجهة تلك القضايا والتحديات التي تعرقل تحقيق التنمية وتهدد الأمن الاجتماعي فى المجتمع المصري. ويعكس تاريخ المجتمع المدني فى مصر أنه فى بداياته الأولى تأثر بشكل كبير بالدوافع الدينية فظهرت الجمعيات الخيرية بدافع الخير. وترجع البدايات الأولى لظهور المجتمع المدني فى مصر للقرن التاسع عشر وتحديداً في عام ١٨٢١م حيث ظهرت أول جمعية أهلية والتي عرفت بإسم الجمعية اليونانية بالإسكندرية، ثم توالى بعد ذلك ظهور الجمعيات والمنظمات الأهلية التي تعمل فى مجال التعليم والثقافة والصحة والرعاية الاجتماعية لكافة الفئات المجتمعية (أطفال، شباب، مرأة، مسنين، معاقين، أيتام، أحداث، سجناء) والبيئة وحقوق الإنسان.

ويقع على عاتق منظمات المجتمع المدني مسئولية نشر ثقافة وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنه ضد أي انتهاكات توجه لها باعتبارها منظمات قادرة على الارتقاء بالمواطنين وتنميتهم، وقادرة كذلك على نشر الوعي والمعرفة وثقافة الديمقراطية لما تملكه من مقومات وأدوات وآليات عمل تسمح لها بالقيام بهذا الدور. فهي تقوم بدور الوسيط بين الدولة والمواطنين لأنها تتعامل مع القاعدة الشعبية العريضة منهم وتستطيع التأثير فيهم بشكل كبير، كما أنها تتعامل مع القادة والسياسيين والمسئولين بالقطاع الحكومي وتستطيع التأثير فى القرارات والسياسات لصالح إشباع احتياجات المواطنين وحماية حقوقهم.

وتتباين البيانات حول عدد منظمات المجتمع المدني المشهرة فى مصر فتشير قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي لعام ٢٠١٣م أن عدد منظمات المجتمع المدني زاد من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٣م من سبعة وثلاثون ألف منظمة إلى ثلاثة وأربعون ألف وخمسمائة منظمة مجتمع مدني (الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية، ٢٠١٣م، ٥-٦). ويشير تقرير مركز هردوHRDO بأن عدد منظمات المجتمع المدني كان عام ١٩٩٠م ستة عشر ألف منظمة وصل الآن إلى خمسون ألف منظمة تقريباً (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٥، ٩). وتعكس هذه الإحصائيات الزيادة المستمرة فى عدد منظمات المجتمع المدني بمصر ومساهمتها فى تلبية احتياجات المواطنين وعلاج مشكلاتهم، كما تبرز أيضاً أهمية دور المنظمات فى تحقيق التنمية ودعم حقوق الإنسان ونشر قيم الديمقراطية فى المجتمع، وأنها أصبحت شريكاً أساسياً جنباً إلى جنب مع الدولة فى إشباع احتياجات المواطنين.

كما شهدت منظمات المجتمع المدني على المستوى الدولي فى العشرين سنة الماضية ازدهاراً واضحاً بسبب إسهاماتها فى مجالات التعليم والصحة والثقافة والتنمية الاقتصادية، وانعكس ذلك فى إعلان الألفية من الجمعية العامة للأمم المتحدة فى سبتمبر ٢٠٠٠م: وأهمية حقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني (روتزن دوجلاس، ٢٠١٦م، ٢٠١). كما شهدت أدوار منظمات المجتمع المدني فى العالم العربي وتحديداً فى

العقدين الأخرين من الألفية الثانية صعوداً كبيراً حيث فرضت المنظمات نفسها على الواقع القومي والاجتماعي نتيجة للفجوة الناجمة عن انسحاب الدولة عن تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين، ونتيجة لعجز الدولة عن إشباع كافة الاحتياجات ظهرت منظمات المجتمع المدني كشريك مع الحكومة فى إحداث التنمية (على الزغبي، ٢٠٠٧م، ١٤).

يلتزم المجتمع المدني في برامجه وأنشطته بقيم ومعايير الديمقراطية، فالاحترام والتسامح والمشاركة والإيمان بالتنوع والاختلاف، والإيمان بكرامة الإنسان، والشفافية والدفاع عن حقوق الإنسان، وهي ذاتها القيم والمعايير التي تقوم عليها الديمقراطية وحقوق الإنسان. وتتجسد علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية وحقوق الإنسان بأن مؤسساته تمثل البنية التحتية للديمقراطية كنظام للحياة وأسلوب لتسيير شؤون المجتمع حيث تساهم هذه المؤسسات في نشر ثقافة الديمقراطية وفى تنشئة الكوادر الوطنية بحيث تصبح جاهزة للانخراط في النشاط العام للمجتمع في إطار ديمقراطي. (مفتاح درباش، ٢٠١٥م، ٢٣٣-٢٣٤). ويشير(Letlhokwa George Mpedi (2014 أن المجتمع المدني المنظم شرط حتمي للديمقراطية، وأن أحد أهم الأدوار الأساسية لمنظمات المجتمع المدني تتمثل فى ضمان قيام الدول باحترام وتعزيز حقوق الإنسان والحق الأساسي في الحماية الاجتماعية، وتوفير الحماية لأفراد المجتمع الضعفاء والمهمشين، وهذا يتطلب من المنظمات القيام بوظيفتين: الأولى أن ترصد بنشاط توفير الحماية الاجتماعية من جانب المؤسسات الحكومية، وهذا ضروري لضمان أن تكون سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية متمشية مع المبادئ والحقوق والالتزامات الواردة في الاتفاقيات الدولية والتشريعات الوطنية. والثاني أن تضطلع منظمات المجتمع المدني بالدور المهم المتمثل في المساءلة والرقابة على الجهات الحكومية وممارسة الضغط على صانعي القرار السياسي، إذا لم تكن جهودهم متوافقة مع المعايير المتوقعة. ويتوقف قيام منظمات المجتمع المدني بدوره فى مساءلة الحكومة على البيئة السياسية والتشريعية التي تعمل فيها المنظمات حيث تميل الدول غير الديمقراطية إلى اتخاذ موقف عدائي تجاه منظمات المجتمع المدني واستخدام القانون بقوة كأداة لتقويض تلك المنظمات وبرامجها، مما يخلق مناخاً غير مواتي من جانب المنظمات للضغط على الدولة وأجهزتها للوفاء بالتزاماتها في مجال الحماية الاجتماعية مما تضطر المنظمات في ظل هذه الظروف إلى الكفاح من أجل شرعيتها والاعتراف بها.

بينما تميل الدول الديمقراطية إلى إظهار قدر كبير من التقدير لمنظمات المجتمع المدني في توفير الحماية الاجتماعية، وتقبل النقد ومعالجة أوجه القصور في أطر الحماية الاجتماعية، وتهيئة البيئة التشريعية والسياسية لمنظمات المجتمع المدني فى توفير الحماية الاجتماعية ومشاركتها فى إدارة خطط الحماية الاجتماعية (Letlhokwa George Mpedi, 2014, 1-2). فالعلاقة بين المجتمع المدني والدولة ينبغي أن تتسم بالعلاقة التوفيقية بحيث يلتقيان عند نقطة توازان يحكمها الأخذ بالديمقراطية، وهي كذلك علاقة تبادلية لا ينبغي أن تجور فيها الحكومة على المنظمات ولا ينبغي لمنظمات المجتمع المدني محاولة أن تجور على سلطة الدولة (عبد الحليم عبد العال، ٢٠٠٥م، ٣٥٠٤).

ويرتبط دور المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان بقيمة أساسية والمتمثلة فى تشكيل مواطن قادراً للدفاع عن حقوقه وتحقيق الحماية والتمكين لممارسة حقوقه وحرياته. وإلى جانب دوره في رصد احترام حقوق الإنسان والقوانين ودستوريتها وحماية الأمن الشخصي للإنسان وحماية الممتلكات المشروعة وحماية الممتلكات العامة...وغيرها، فإن للمجتمع المدني دوراً يؤديه فى اقتراح معايير تحترم الكرامة الإنسانية والأمن الجسدي للشخص والحريات والمسؤوليات. ولا يمكن للمجتمع المدني أن يعمل بمفرده فهو يدعم إنشاء مؤسسات وطنية لحماية حقوق الإنسان باعتبارها هيئات وساطة لا يمكنها أن تؤدي دورها كاملاً إلا إذا كانت تتمتع باستقلال ذاتي كامل عن الدولة وتعمل بتعاون قوي مع المجتمع المدني.(Kamal Lahbib, 2015)

ويمكن للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان أن تؤدي دوراً رئيسياً في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وهم قادرون على ذلك من خلال المكانة الفريدة التي يشغلونها بين الحكومة والمنظمات غير الحكومية، وموقعهم على مقربة من الحكومة يضعهم في وضع يمكنهم من التأثير على السياسة والتعامل مع المسؤولين الحكوميين، كما أنها يمكنها التفاوض مع المنظمات الفاعلة غير الحكومية والعمل كمظلة للمنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان، ولكن ينبغي أن تظل مستقلة عن كليهما فالاستقلالية والمساءلة مفهومان أساسيان فى شرعية المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومصداقيتها وفعاليتها، ومنوط بها أن تحافظ على استقلالها، وأن تتعاون مع الحكومة والمجتمع المدني وأن تخضع للمساءلة (Anne Smith, 2016,1-2).

يحتل موضوع حقوق الإنسان مركز الصدارة في حقل الدراسات الإنسانية، ولكنه لم يقتصر فقط على الباحثين فى مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية فحسب بل امتد ليشمل المهتمين بالإنسان وحقوقه بصفة عامة. ولقد سبق الفكر الإسلامي المواثيق الدولية في تنظيم حقوق الإنسان حيث نظمت الشريعة الإسلامية الحقوق والواجبات بين الناس لخلق مجتمع متوازن يحفظ كرامة الإنسان من الانتهاك (أمل الخزعلي وجابر الحمداني، ٢٠١٤م، ١٥). وأن المطالبة بالدفاع عن حقوق الإنسان ومتابعة أوضاع هذه الحقوق أصبحت قضية هامة تحظى باهتمام عالمي من كافة دول العالم، خصوصا من قبل المجتمع الغربي الذي أوجد هذه الحركة العالمية لحقوق الإنسان وقادها، لكن الإسلام كان له الأسبقية في تبني حقوق الإنسان والدفاع عنها قبل أكثر من ١٤٠٠ سنة، فهو واضح من قوله تعالى "وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ وَ فَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلاً"(سورة الإسراء، الآية رقم (٧٠)، والذي تم تبنيه في المادة الأولى من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (جواد شحاته، ٢٠٠٨م، ٢٣٧).

يشتمل البحث الحالي على أربعة محاور رئيسه وهي على النحو التالي:

المحور الأول: المدخل لمشكلة البحث.

المحور الثاني: الإطار المفاهيمي والنظري للبحث.

المحور الثالث: الدراسات السابقة (الكتابات والبحوث والدراسات العلمية العالمية والعربية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي).

المحور الرابع: نحو رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر طريقة تنظيم المجتمع.

المحور الأول: المدخل لمشكلة البحث:

ويتضمن هذا الجزء من البحث مشكلة البحث، أهميته وأهدافه والتي ستقدم على النحو التالي:

أولاً: مشكلة البحث

تتشكل المجتمعات الإنسانية من ثلاث قطاعات رئيسة: القطاع الأول يتمثل فى الحكومة أو الدولة ويمثلها المؤسسات الحكومية والقطاع الثاني يتمثل فى القطاع الخاص الذي يتكون من المؤسسات والشركات الخاصة التي تسعى لتحقيق الربح الاقتصادي بينما القطاع الثالث يتمثل فى منظمات المجتمع المدني ويطلق عليها القطاع غير الربحي والذي يشمل فى طياته العديد من المكونات منها الأحزاب السياسية، الشركات المدنية، الجمعيات والمؤسسات الأهلية والطوعية، النقابات والاتحادات المهنية، الجمعيات الرعوية والخدمية بكافة أشكالها الاجتماعية، الثقافية، البيئية والصحية...وغيرها، والمنظمات الحقوقية الدفاعية التي تعمل فى نطاق حماية والدفاع عن حقوق الإنسان.

ظهرت منظمات المجتمع المدني كاستجابة لتلبية الاحتياجات الإنسانية للمواطنين والتي عجزت الدول أو الحكومات بمفردها عن إشباعها نتيجة لكثرة الاحتياجات وتعددها فى ظل الندرة للموارد والإمكانيات بكافة أشكالها، فظهرت المنظمات لسد الفجوة أو العجز التي عجزت الحكومة عن تغطيته لتساهم فى إشباع احتياجات المواطنين وحل مشكلاتهم وتقديم الخدمات الاجتماعية، الاقتصادية، الصحية، التعليمية والثقافية لهم جنباً إلى جنب مع الحكومة. وجدير بالذكر أن المجتمع المدني تأثر ظهوره بالعديد من الظواهر والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها العالم من العولمة، والديمقراطية، وحقوق الإنسان، الأزمات الاقتصادية، الحروب، الثورات...وغيرها والتي بدون شك ساهمت بشكل كبير فى تدعيم مفهوم المجتمع المدني وانتشار منظماته فى كافة أنحاء المعمورة.

لم يعد دور منظمات المجتمع المدني دوراً مكملاً لدور الحكومة أو الدولة فحسب كما بدأ فى بدايات ظهوره بل أصبحت شريكاً فعلياً مع الحكومة والقطاع الخاص فى تحقيق التنمية المستدامة التي أصبحت مطلباً رئيساً لكل المجتمعات الإنسانية سواء المتقدمة أو النامية. ولم يعد دور منظمات المجتمع المدني تقديم الخدمات وإشباع الاحتياجات اليومية للمواطنين فقط بل امتد إلى أبعد من ذلك بكثير فأصبحت منوطاً بها المشاركة فى صنع وتنفيذ وتقييم والرقابة على السياسات الحكومية والمشاركة فى اتخاذ القرارات الضرورية التي تمس حياة المواطنين وتدعيم مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى المجتمع بالرغم من التحديات والمشكلات الكبرى والمتشابكة التى تواجه تلك المنظمات من قضية التمويل، الشرعية القانونية والتشريعية، الشفافية والمحاسبية، القيود الحكومية البيروقراطية المفروضة عليها، الشخصنة والفردية، الفساد المالي والإداري, ضعف التطوع والمشاركة الشعبية فى أنشتطها...وغيرها من التحديات.

وتملك منظمات المجتمع المدني العديد من المقومات التي تساعدها على نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع المصري من الاستقلالية المالية والإدارية والتنظيمية لتلك المنظمات عن الدولة، ارتباطها بمفهوم المواطنة والديمقراطية وممارسة حقوق الإنسان، تبنيها لثقافة الحوار وقبول الآخر والاختلاف والتعددية، إعلاء قيم العدالة الاجتماعية والمساواة والتسامح والشفافية والمحاسبية لتأكيد شرعيتها ومصداقيتها، وتبنيها لقضايا التمكين ومساعدة الفئات الضعيفة والمهمشة فى المجتمع لتكون أكثر قدرة على الاعتماد على الذات والتأثير والمطالبة بحقوقها تأكيداً لمبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تستند وتقوم عليه فلسفة العمل المدني بتلك المنظمات.

وتعد منظمات المجتمع المدني أحد أهم وحدات العمل لطريقة تنظيم المجتمع فى الخدمة الاجتماعية والتي تتسق فى قيمها وفلسفتها مع قيم وفلسفة طريقة تنظيم المجتمع التي تقوم على احترام الكرامة الإنسانية والعدالة الاجتماعية والمساواة والدفاع عن حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة فى المجتمع والتمكين...وغيرها، كما تتسق قيم وفلسفة الطريقة مع قيم وفلسفة حقوق الإنسان. ويملك المنظم الاجتماعي العديد من المهارات والأدوار والاستراتيجيات والأدوات والوسائل المهنية المتعددة التي تجعله قادراً على نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع من خلال منظمات المجتمع المدني. ويأتي البحث الحالي فى إطار بناء رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، وسيعتمد الباحث فى بناء تلك الرؤية على أدبيات طريقة تنظيم المجتمع وما توفره من تراث نظري وعملي حافل يسمح ببناء تلك الرؤية بشكل متكامل. وتأتي كذلك أهمية بناء هذه الرؤية فى إطار الندرة الواضحة فى الدراسات والأبحاث العلمية التي تهتم بتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان على حد علم الباحث.

ثانياً: أهمية البحث:

١- الندرة الواضحة فى الدراسات والبحوث العلمية التي تهتم بإبراز دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان بصفة عامة وبوضع روية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان بصفة خاصة.
٢- اهتمامه بالتركيز على أحد أهم القطاعات العريضة فى المجتمع المصري وهي منظمات المجتمع المدني والتي بلغ عددها خمسون ألف منظمة تقريباً حسب مركز هردو HRDOالتي تمثل القطاع الثالث والتي تشكل كيانات اجتماعية كبيرة تؤدي أدوار هامة ووظائف متعددة.
٣- يرجع الاهتمام بدراسة المجتمع المدني باعتباره واحداً من أهم الموضوعات المدرجة فى الوقت الراهن على أجندة الحكومات والمجتمعات الإنسانية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي، والتي حظيت باهتمام كافة الدول المتقدمة والنامية وذلك لتعاظم دور المجتمع المدني على كافة المستويات والقطاعات المجتمعية التنموية، الخدمية، الرعوية والحقوقية.
٤- تبني البحث الحالي لقضية حقوق الإنسان باعتبارها أحد أهم القضايا المعاصرة فى الوقت الراهن وأحد أهم قضايا التنمية المستدامة المدرجة على قائمة اهتمامات وأولويات برامج منظمات المجتمع المدني.
٥- تنبع أهمية البحث الحالي من اهتمامه بمحورين رئيسين (حقوق الإنسان والمجتمع المدني) واللذان يشغلان حيز كبير من اهتمام القادة والسياسيين فى الدولة المصرية ككل (الحكومة) وكذلك المواطنين وأفراد المجتمع.

ثالثاً: أهداف البحث: يهدف البحث الحالي إلى تحقيق الأهداف التالية:

١- تقديم وصف تاريخي وتحليلي لواقع منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.
٢- التعرف على التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.
٣- تحليل الكتابات والبحوث والدراسات العلمية العالمية والعربية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي والمرتبطة (بمنظمات المجتمع المدني، بحقوق الإنسان، بمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان).
٤- وضع روية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر طريقة تنظيم المجتمع.

المحور الثانى: الإطار المفاهيمى والنظري للبحث:

ويشتمل هذا المحور على أربعة عناصر رئيسه: الأول مفاهيم البحث (مفهوم منظمات المجتمع المدني ومفهوم حقوق الإنسان). والثاني يقدم إطار نظري حول منظمات المجتمع المدني من حيث: التطور التاريخي، مكونات المجتمع المدني فى مصر، مقوماته، آليات تفعيل دور المنظمات، التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني بصفة عامة والتحديات التي تواجهها فى تدعيم ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى مصر. والثالث يعرض لإطار نظري مرتبطة بحقوق الإنسان من حيث: التطور التاريخي، السمات والأركان، تصنيف وأنواع حقوق الإنسان، حقوق الإنسان فى الإسلام، ودور منظمات المجتمع المدني فى نشر ثقافة حقوق الإنسان. والرابع يستعرض الموجهات النظرية للبحث من نظريات ونماذج علمية.

أولاً: مفاهيم البحث:

١ – مفهوم المجتمع المدنى:

يعد مفهوم المجتمع المدني واحداً من المفاهيم التي يثار عليها جدلاً واسعاً بين العلماء والمفكرين لتحديد معناه وتعريفه بدقة، ولا يوجد تعريف واحدا ومحدد له سواء فى الأدبيات العربية أو التراث الثقافي الغربي، بل على الأكثر أنه حدث خلافاً كبيراً كذلك لتحديد مكوناته

وشروطه ودوره فى المجتمع واستخداماته المتنوعة والمختلفة (نادية أبو زاهر، ٢٠١١م، ١٦٥). يشير عبد الحليم رضا عبد العال أن مفهوم المجتمع المدني يمثل المنظمات الاجتماعية غير الحكومية بمختلف أشكالها اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إعلامية ومنظمات الرعاية الاجتماعية الطوعية، وهي بذلك تغطي مساحة واسعة من البناء الاجتماعي للمجتمع، وأن مشاركته مع الحكومة يكمل البناء الاجتماعي العام والنظام الاجتماعي الشامل للمجتمع فى إطار نسق القيم (عبد الحليم عبد العال، ٢٠٠٥م، ٣٥٠٣).

ويعرف السروجى منظمات المجتمع المدني بأنها "التنظيمات والمنظمات الأهلية والشعبية والطائفية سواء كانت أهدافها اجتماعية أو اقتصادية أو سياسية أو ثقافية والتي قد تقتصر على أعضائها أو تمتد للآخرين وتعمل مستقلة عن سلطة الدولة ولها استقلاليتها وتعتمد على العضوية والمشاركة الحرة التطوعية ولها بناءها التنظيمي وهيكلها الإداري الحر والقدرة على المشاركة الفاعلة في اتخاذ القرارات" (طلعت السروجي، ٢٠٠١م، ٢٥٣). *ويعرفها شوقى* بأنها "منظمات تطوعية لا ربحية تضم مجموعات من الأفراد تجمعهم المصالح والأهداف والأفكار والتوجهات السياسية والاجتماعية يعملون بعيداً عن أطرهم المرجعية المباشرة والتقليدية" (شوقي جلال، ٢٠٠٥م، ٣٤-٣٥). *ويعرف شكر* المجتمع المدني بأنه "الهيئات غير الرسمية بصفتها الاجتماعية والصحية والثقافية والخيرية...وغيرها، ويتكون من الجمعيات الأهلية، والنقابات العمالية والمهنية، وشركات الأعمال، والغرف التجارية، والصناعية، وما شابهها من المؤسسات التطوعية" (عبد الغفار شكر، ١٩٩٤م، ١٨).

ويمكن للباحث تعريف منظمات المجتمع المدني بأنها "التنظيمات والمؤسسات الأهلية الغير حكومية الرعوية والخدمية والتنموية والدفاعية التي تنشأ مستقلة عن سلطة الدولة لتحقيق أهداف متعددة تعليمية وتثقيفية توعوية واجتماعية وسياسية واقتصادية وصحية ودفاعية لحماية حقوق الإنسان والمشاركة فى تنميته".

كما يمكن للباحث تعريف منظمات المجتمع المدني إجرائياً على النحو التالي:

١- هي منظمات تنشأ بشكل تطوعي بالإرادة الحرة لأفرادها.
٢- تقوم على المشاركة الشعبية واستغلال الطاقات البشرية لتحقيق التنمية.
٣- أهدافها غير ربحية وتهدف لتحقيق النفع العام للمواطنين والمساهمة فى تنمية المجتمع.
٤- تملك بناء وهيكل إداري وتنظيمي مرن يساعدها فى تحقيق أهدافها.
٥- تخضع لقانون الجمعيات فى تكوينها وإشهارها.
٦- تتمتع بالاستقلالية النسبية عن الدولة فى أهدافها.
٧- قد تمارس نشاط واحد أو عدة أنشطة طبقاً لأهدافها.
٨- تعمل فى مجالات متعددة منها الخدمي والرعوي والتنموي والدفاعي...وغيرها.
٩- تتعدد مصادر تمويلها لكن تعتمد على الأكثر على التمويل الخارجي فى تنفيذ أنشطتها وبرامجها.
١٠- تستطيع أن تلعب دوراً محورياً فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع المصري.

(٢) مفهوم حقوق الإنسان:

يعرفها المتوكل (١٩٩٧) بأنها " مجموعة الحقوق والمطالب الواجبة الوفاء لكل البشر علي قدم المساواة دونما تمييز فيما بينهم" (محمد المتوكل، ١٩٩٧م، ٥، نقلاً عن صبا موله، ٢٠٠٦م، ٣٨١). كما يعرفها مهدي (١٩٩٠) بأنها " قدرة الإنسان على اختيار تصرفاته بنفسه وممارسة نشاطاته المختلفة دون عوائق مع مراعاة القيود المفروضة لمصلحة المجتمع (جعفر مهدي، ١٩٩٠م، ٧، نقلاً عن صبا موله، ٢٠٠٦م، ٣٨٢).

وتعني كلمة حقوق الإنسان مجموعة الحقوق التي يستحقها الفرد بصفته إنساناً، ويجب أن يتمتع بها منذ ولادته، كالعيش بعزة وكرامة وحرية دون خوف، وأن الانتقاص من

حقوق الإنسان يعد انتقاصاً من إنسانيته ويعد انتهاكاً لحقوقه وكرامته، وإقرار الحقوق يعني أن يتمتع بالأمن والأمان، ويصبح قادراً على اتخاذ القرار. وتعرف حقوق الإنسان بأنها "مجموعة الحقوق والمطالب الواجب الوفاء بها لكل البشر على قدم المساواة دون تمييز فيما بينهم، فالأفراد لا يستطيعون بدونها العيش بكرامة كبشر لأنها أساس الحرية والعدالة والمساواة"(عفاف حماد، ٢٠٠٩م، ١٨٠-١٨١). كما يعرفها رينيه كاسان Rene Cassin بأنها " فرع خاص من فروع العلوم الاجتماعية يختص بدراسة العلاقات بين الناس استناداً إلى كرامة الإنسان بتحديد الحقوق والرخص الضرورية لازدهار ورقي كل كائن إنساني" (شيماء زغلول، ٢٠٠٨م، ٥، نقلاً عن حافظ أبو سعدة، ٢٠١١م، ١٨-١٩). كما تعرف بأنها "الحقوق الأساسية للإنسان في التمتع بالعيش الكريم وضمان حريته وصيانة كرامته وتوفير العدالة في حصوله على حقوقه" (أحمد أبو العزم، ٢٠١١م، ١٠٨٥).

ويمكن للباحث تعريف حقوق الإنسان بأنها "مجموعة المطالب والالتزامات التي ينبغي الوفاء بها لبني البشر بشكل من المساواة دون أي تمييز على أساس الجنس، العرق، اللون، الدين، المستوى الاقتصادي، الاجتماعي، الثقافي والانتماء السياسي، والتي تكفلها الشريعة الإسلامية والدستور والقانون والإعلانات والاتفاقيات العالمية، بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية بين البشر والعيش بحرية وكرامة ".

كما يمكن للباحث تعريف حقوق الإنسان إجرائياً على النحو التالي:

١- هي مجموعة الحقوق التي تكفلها الشريعة الإسلامية والقوانين والتشريعات المصرية والإعلانات والاتفاقيات العالمية لحقوق الإنسان والمتمثلة في الحقوق السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تكفلها الدولة بكافة منظماتها ومؤسساتها للمواطنين.
٢- هي مجموعة المطالب والالتزامات التي ينبغي الوفاء بها للمواطنين لإشباع احتياجاتهم.
٣- هي مجموعة الخدمات والبرامج التعليمية والتثقيفية والتوعوية الخدمية والرعوية والتنموية والدفاعية التي تقدمها منظمات المجتمع المدني للمستفيدين من خدماتها والمجتمع المحلي لدعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع.

ثانياً: إطار نظري حول منظمات المجتمع المدني:

(١) التطور التاريخي لمنظمات المجتمع المدني:

ارتبط ظهور مفهوم المجتمع المدني بالمجتمعات الغربية الحديثة (محمد بن طلحة، ٢٠١١م، ٢٣٦)، حيث بدأ ظهوره في الفكر السياسي الحديث في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وبظهور نظرية العقد الاجتماعي والتي تقوم على فكرة كيفية انتقال المجتمعات من "الحالة الطبيعية أو التقليدية" إلى المجتمع السياسي أو المجتمع المدني" حيث لم يكن قد تحدد الفصل بينهما (نادية أبو زاهر، ٢٠١١م). وضع جان جاك روسو في عقده الاجتماعي أسس الثورة البرجوازية ومجتمعها المدني في مفاهيم أصبحت شائعة فيما بعد مثل الدستور، الأمة، حقوق الإنسان الحقوق الطبيعية للفرد (ماجدة مهدي، ٢٠١١م، ٥٦٥). وفي عام ١٦٣٢م جاء جون لوك الذي رأى أن الأصل الذي يقوم عليه المجتمع المدني هو أصل تعاقدي، اختياري وليس أصلاً إلهيًا أو قسرياً فالدولة State هي نتاج التعاقد وليس الإكراه (سعيد سعيد وآخرون، ٢٠٠١م، نقلاً عن ماجدة مهدي، ٢٠١١م، ٥٦٣).

في القرن التاسع عشر ظهرت مرحلة التمييز حيث ميز هيجل بين المجتمع السياسي أو الدولة والمجتمع المدني، وجاء هذا التمييز عندما ميز بين الأسرة والمجتمع المدني والدولة. ظهرت بعد ذلك مرحلة اعتبار المجتمع المدني مكوناً من مكونات البنية التحتية حيث أعتبر ماركس المجتمع المدني من مكونات البنية التحتية وليس الفوقية ووجه له العديد من النقض قى ذلك الحين. ثم جاء غرامشي الذي أعاد إحياءه بعد فترة التوقف على تداوله وتميزت تلك المرحلة باعتبار المجتمع المدني مكوناً من مكونات البنية الفوقية وليس التحتية، واعتباره

فضاء للتنافس الإيديولوجي (نادية أبو زاهر، ٢٠١١م، ١٦٥-١٦٧). فى القرن العشرين عاد مفهوم المجتمع المدني بقوة في المجتمعات الغربية المعاصرة بفضل المثقفين الليبراليين، بعد أن غاب عن الساحة الثقافية والسياسية الأوربية لمدة طويلة خلال القرن العشرين، وذلك بسبب ظهور دول اشتراكية في الاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية يلعب فيها الحزب الثوري العمالي دورا كبيرا يمتزج في غالب الأحيان بدور أجهزة الدولة نفسها (محمد بن طلحة، ٢٠١١م، ٢٣٦-٢٣٧). في مطلع العقد الأخير من القرن العشرين بدأ مصطلح المجتمع المدني Civil Society يدخل بكثافة ساحة الفكر السياسي العربي، فقبل هذا التاريخ كانت الدراسات تصدر تحت عنوان (المجتمع والدولة) دون إضافة المدني للمجتمع مع الإشارة إليه فى ثنايا الدراسات (ماجدة مهدي، ٢٠١١م، ٥٦٥-٥٦٦).

(٢) مكونات المجتمع المدني في مصر

شهدت فترة منتصف الثمانينات تضاعف عدد منظمات المجتمع المدني نظراً للفجوة التي أحدثتها تراجع الدولة عن القيام بالكثير من أدوارها في تقديم الخدمات حيث ارتفع عدد الجمعيات الأهلية من (٧٥٩٣) سبعة الآف وخمسمائة وثلاثة وتسعون جمعية في عام ١٩٨٥م إلى (١٦٠٠٠) ستة عشر ألف جمعية عام١٩٩١م، وقدرت وزارة التضامن الاجتماعي أن إجمالي عدد الجمعيات الأهلية في مصر يبلغ (٢١٥٠٠) واحد وعشرون ألف وخمسمائة منظمة في عام ٢٠٠٧م، وتتمثل خريطة المجتمع المدني في مصر عام ٢٠٠٧م فى: الجمعيات والمؤسسات الأهلية, المنظمات الحقوقية والدفاعية (٦١ منظمة مسجلة) وينظم عملها لقانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م وقانون الشركة المدنية المهنية، النقابات المهنية وعددها (٢٤ نقابة)، النقابات العمالية وعددها (٢٣ نقابة)، جمعيات رجال الأعمال وعددها: (٩٧ جمعية موزعة بين ٥٨ جمعية رجال أعمال و (١٦) جمعية لسيدات الأعمال و (٢٣) جمعية للمستثمرين) ومعظمها ينظم عملها القانون ٨٤ لسنة ٢٠٠٢م, والغرف التجارية وعددها (٢٦ غرفة) والغرف الصناعية وعددها (١٦ غرفة) والتي تعمل تحت مظلة اتحاد الصناعات المصرية (أحمد أبو العزم، ٢٠١١م، ١٠٨٥-١٠٩٢).

وتطورت الخريطة العددية لمنظمات المجتمع المدني فى مصر حيث تتضمن قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي لعام ٢٠١٢م أنه بوجد بمصر (٣٧٠٠٠) سبعة وثلاثون ألف منظمة مجتمع مدني، إلا أنه من غير الواضح كم عدد المنظمات الفعالة فيها، وشهدت مصر إنشاء عدد كبير من منظمات المجتمع المدني الشبابية فى عام ٢٠١٢م (الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية، ٢٠١٢م، ٥). كما يشير تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣م وحسب قاعدة بيانات وزارة التضامن الاجتماعي بمصر لعام ٢٠١٣م أن عدد منظمات المجتمع المدني زاد من عام ٢٠١٢م إلى عام ٢٠١٣م من ٣٧٠٠٠ منظمة إلى ٤٣٥٠٠ منظمة مجتمع مدني (الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية، ٢٠١٣م، ٥-٦). ويؤكد على تلك الزيادة الكبيرة فى عدد المنظمات ما أشار إليه تقرير مركز هردوHRDO لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٥م) أن عدد الجمعيات ومنظمات المجتمع المدني فى مصر زاد زيادة مضطردة بعد ثورة ٢٥ يناير حيث وصل إلى أكثر من أربعون ألف جمعية ومنظمة وهذا يلقي عليها عبء كبير فى العمل من أجل القيام بدورها فى تنمية المجتمع وحماية والدفاع عن حقوق الإنسان بغض النظر عن انتماءاتها، لكن الواقع يعكس انحراف عدد كبير من تلك المنظمات بعد ثورة ٢٥ يناير عن مسارها الطبيعي وهو تنمية المجتمع والدفاع عن حقوق الإنسان إلى الانخراط فى السياسة (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٥م، ٥).

(٣) مقومات منظمات المجتمع المدنى:

يوجد العديد من المقومات لمنظمات المجتمع المدني وهي: الطوعية، المؤسسية، الاستقلالية، الارتباط بمفهوم المواطنة، ممارسة حقوق الإنسان، المشاركة السياسية والشعبية، مناخ الحوار، الإدارة السليمة للتنوع والاختلاف (عبد الرحمن صديق، ٢٠٠٢م،

٢٩-٣٨، نقلاً عن سحر عباس، ٢٠٠٦م, ٦٠). ويشير حسنين إبراهيم أن من أجل تكوين مجتمع مدني متطور لا بد من توفر عدة أسس: (١) الأساس الاقتصادي ويعني تحقيق درجة من التطور الاقتصادي والاجتماعي يرتكز على دور أكبر للقطاع الخاص والمبادرات الفردية (٢) الأساس السياسي والذي يسمح لمختلف قوى المجتمع بالتعبير عن مصالحها وآرائها بطريقة منظمة (٣) الأساس الإيديولوجي والذي قد يختلف مع القيم والأفكار والإيديولوجيات التي تتبناها الدولة (٤) الأساس القانوني القائم على المساواة وعدم التمييز في الحقوق والحريات بين مختلف المواطنين وأن يكون المجتمع المدني قائم على المواطنة (محمد بن طلحة، ٢٠١١م، ٢٤٣-٢٤٤).

ويمكن تحديد مقومات وأسس منظمات المجتمع المدني من منظور طريقة تنظيم المجتمع في: (١) المؤسسية (٢) الطوعية (٣) الاستقلالية (٤) الأسس الثقافية: وتتمثل فى القيم والمبادئ وقناعات الأفراد التي فى مجملها تشكل الثقافة المدنية القائمة على المشاركة والشرعية والشفافية والمحاسبية أو المساءلة والتمكين (٥) المشاركة الشعبية تمثل معيار أساسي لفاعلية منظمات المجتمع المدني (٦) الإدارة السلمية للخلافات والنزاعات: تقوم منظمات المجتمع المدني على قبول الآخر والاختلاف وإعلاء قيم التسامح وقبول التنوع (٧) الشفافية والمساءلة: تعد من الأركان الأساسية للمنظمات وتؤكد الشفافية على المصداقية أمام الرأي العام والحكومات والمنظمات وتتحقق من خلال إعلانها عن أنظمتها وأهدافها ومصادر تمويلها, بينما تؤكد المساءلة عن إمكانية قيام الأفراد أو الرأي العام بمحاسبة القيادات المسئولة في المنظمات (٨) تبني قضايا التمكين لتأكيد مبدأ الدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية (٩) تقوم على الممارسة الديمقراطية وتكوين الشبكات لتدعيم قدراتها (١٠) بناء إطار من القيم الإنسانية من خلال احترام حقوق وثقافة الإنسان (١١) تكملة دور الحكومة والتنظيمات الرسمية في تقديم برامج التنمية والسعي لحل مشكلات المجتمع (١٢) اكتشاف الطاقات الكامنة لدى الأفراد وتوظيف الخبرات التطوعية وتنظيمها في أعمال مفيدة (أبو النجا العمري، ٢٠٠٩م، ٦٠٨١-٦٠٨٥).

(٤) آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني:

تشير عباس (٢٠٠٦م) أن آليات تفعيل دور منظمات المجتمع المدني تتمثل فى: (١) تحرير منظمات المجتمع المدني من القوانين المحلية التي تقيد مشاركتها والعمل من خلال القوانين المشتركة. (٢) تفعيل برامج العمل المشترك بين منظمات المجتمع المدني ونظيرتها فى الدول العربية والمجتمع العالمي للاستفادة من الخبرات المتراكمة وتبادل الأفكار والرؤى فيما بينها. (٣) وضع خطة استراتيجية لتعزيز مشاركة منظمات المجتمع المدني التي تملك رؤية فلسفية لوضع تصور عن حقوق الإنسان. (٤) تبني نظرة معاصرة لمفهوم حقوق الإنسان منبثقة من الحضارات الإنسانية والبعد عن الانغلاق فى النظرة الأحدية البعد لحقوق الإنسان. (٥) الاستفادة من الثورة المعلوماتية والتكنولوجية التي يشهدها العالم الآن لحماية والدفاع عن حقوق الإنسان التي أصبحت تنتهك من قبل مؤسسات عملاقه بل ومن دول (سحر عباس، ٢٠٠٦م، ٦٨ -٦٩). ويشير بن طلحة (٢٠١١م) إلى مجموعة من العوامل والخطوات التي تساعد على قيام مجتمع مدني قوي تتمثل فى: (١) إزالة الاحتقان السياسي بين الدولة والمجتمع المدني (٢) إعادة بناء مؤسسات المجتمع المدني العربية على أسس جديدة تتجاوز السلبيات الموجودة فيها (٣) زيادة فرص التعاون بين المنظمات وإقامة شبكات تنسيق تجعل منها قوى ضاغطة ومؤثرة (٤) إيجاد حلول للمعضلات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي يعاني منها المواطن العربي حتى يكون مواطناً فاعلاً (٥) إعادة النظر في القوانين العربية المنظمة للعمل المدني (محمد بن طلحة, ٢٠١١م، ٢٤٢-٢٤٣). ولبناء وتطوير منظومة العمل المدني فى مصر فى المستقبل لابد من وضع استراتيجية شاملة ورؤى جديدة تستهدف دعم قدرات المجتمع المصري واقتصادياته فى مواجهة التغيرات الدولية والإقليمية المعاصرة،

وتشخيص المشكلات الفعلية التي يعاني منها المجتمع وتقييم الدور الواقعي والمستقبلي التي يمكن أن تلعبه هذه المنظمات فى مواجهة تلك المشكلات (حسن حسني، ٢٠٠٨م، ٦١).

(٥) التحديات التى تواجه منظمات المجتمع المدنى فى مصر:

يشير فرج عزت (٢٠٠٩م) أنه يوجد العديد من الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مصر ومنها: (١) صعوبة تحديد حجمها وأوضاعها لنقص المعلومات والبحوث المرتبطة بها,(٢) تقييد حريتها في ممارسة نشاطها ولا سيما المنظمات المهنية والحقوقية التي من وجهة النظر الرسمية منظمات "مشاكسة"، بخلاف المنظمات الخيرية والخدمية التي تعتبرها مسالمة (٣) ضعف الإدارة الداخلية في غالبية المنظمات يعرقل فاعلية عملها(٤) بالرغم من التقدم الذي طرأ على منظمات المجتمع المدني فى مصر إلا أنها لم تصل بعد إلى مرحلة النضج (٥) ضعف المشاركة الشعبية من جانب المواطنين (٦) نقص الموارد الكافية (٧) أن قيم الشفافية والديمقراطية والمساءلة مازالت تحتاج إلى فهم وتطبيق فى تلك المنظمات (٨) تركز على تلبية الاحتياجات العاجلة للمواطنين، وليس معالجة قضايا التنمية فى المدى البعيد (٩) النقص الواضح فى عدد المنظمات التي تراقب الحكومة (١٠) النظرة إلى المستفيدين على أنهم متلقين للخدمات، وليسوا عناصر فاعلة في حركة منظمات المجتمع المدني (فرج عزت، ٢٠٠٩م، ١٤٨-١٥٠).

ويشير مركز هردوHRDO إلى التحديات التي تواجهها منظمات المجتمع المدني فى مصر وتتمثل فى: (١) الاطار القانوني الذي ينظم عمل منظمات المجتمع المدني والقيود التى تفرضها التشريعات على المنظمات (٢) العلاقة بين السلطة المركزية والمحلية بالمنظمات ومدى التعاون معها فى شفافية الحصول على المعلومات, والحق فى الاطلاع, والقدرة على المحاسبة والمساءلة (٣) حداثة النظام الديمقراطي فى مصر (٤) عدم الوصول إلى قناعات كافية بأهمية مشاركة المجتمع المدني فى صنع القرارات والسياسات والنظرة الخاطئة له كبديل عن السلطة التنفيذية والتشريعية فى الدولة (٥) عدم الاهتمام بمراكز البحوث المستقبلية والاستشارية فى صنع القرارات وتحديد السياسة العامة للدولة (٦) ضعف القدرة الذاتية لمعظم المنظمات وعدم القدرة على صياغة الرؤية ووضع الاستراتيجيات وبرامج العمل (٧) ضعف آليات الحكم الرشيد داخل المنظمات كالشفافية والمساءلة, المحاسبة, المشاركة وتداول السلطة (٨) التشبيك والتنسيق والتعاون وإقامة التحالفات لكي تتمكن المنظمات من المشاركة بفعالية فى التنمية (٩) استمرارية بناء القدرات الشبابية والنسوية (١٠) الخلل فى استثمار طاقات الشباب والاستفادة من القيادات الشبابية (١١) الخلل فى اعتماد التخصص فى برامج وأنشطة منظمات المجتمع المدني مما يهدر الوقت والجهد والمال (١٢) توفير الأموال من الموازنة العامة للدولة وتيسير حصول المنظمات على التمويل (١٣) قلة مركز البحوث ومعاهد التدريب (مركز هردو لدعم التعبير الرقمي، ٢٠١٥م، ١١-١٢).

(٦) التحديات التى تواجه منظمات المجتمع المدنى فى تدعيم ونشر ثقافة حقوق الإنسان مصر:

تعد القيود المفروضة من جانب الحكومات على منظمات المجتمع المدني هي من أكبر التحديات التي تواجها تلك المنظمات بدافع مجموعة من التبريرات مثل حماية سيادة الدولة، الشفافية والمحاسبية، الأمن القومي ومحاربة الإرهاب ومكافحة غسيل الأموال (روتزن دوجلاس, ٢٠١٦م, ٢٠٢). ويشير(2014) Letlhokwa George Mpedi أن منظمات المجتمع المدني تواجه العديد من التحديات ومنها: عدم الثقة من قبل الجهات الفاعلة في الدولة، ونقص التمويل، وبيئات العمل العدائية فى الدول غير الديمقراطية. وللتغلب على هذه التحديات لابد من وجود فهم سليم لطبيعة ودور منظمات المجتمع المدني من قبل الحكومات، تنظيم حملات للتوعية، وتنسيق الأنشطة بين مختلف المنظمات لتفادي التجزؤ والتكرار ولضمان كفاءة استخدام الموارد.

ثالثاً: إطار نظري حول حقوق الإنسان:

يتضمن هذا الجزء من البحث خمسة عناصر رئيسه تتمثل في: (١) التطور التاريخي لحقوق الإنسان (٢) خصائص وأركان حقوق الإنسان (٣) تصنيف وأنواع حقوق الإنسان (٤) حقوق الإنسان فى الإسلام (٥) دور منظمات المجتمع المدني فى نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتي ستقدم على النحو التالي:

(١) التطور التاريخي لحقوق الإنسان:

تعكس أدبيات حقوق الإنسان أنه يوجد العديد من الادعاءات للكثير من الأمم بأنها لها الأسبقية والريادة فى نشوء وبزوغ حقوق الإنسان للبشرية، فيرى الإنجليز أن أول وثيقة عرفتها البشرية هي " الماجنا كارتا" عام ١٢١٥م، ويرى الأمريكان أن أول وثيقة لحقوق الإنسان هي وثيقة "إعلان الاستقلال الأمريكي" عام ١٧٧٦م، والفرنسيون يعتقدون أن وثيقة "إعلان حقوق الإنسان والمواطن" ١٧٨٩م هي بمثابة أول وثيقة لحقوق الإنسان، ويرى العرب أنهم لهم الأسبقية فى ذلك من خلال "حلف الفضول" الذي تشكل فى نهاية القرن السادس الميلادي من فضلاء مكة لرد المظالم والدفاع عن حقوق الإنسان (أحمد موسى، ٢٠١٤م، ١٢-١٣). والجزء التالي يقدم للتطور التاريخي لحقوق الإنسان الذي أتفق عليه الكثير من الكتابات التي أطلع عليها الباحث:

ففي عام ١٦٨٨م صدر الإعلان الإنجليزي للحقوق، وفى عام ١٦٨٩م ظهرت مقالة لوك الثانية عن "الحكومة المدنية"، وفى عام ١٦٩٢م ظهر قانون "مثول الشخص بذاته"(أنتوني ووديويس، ٢٠٠٧م، ٤٦). فى عام ١٧٨٩م صدر عن الجمعية الوطنية الفرنسية "الإعلان الأول لحقوق الإنسان والمواطن" والذي يمثل نتاجاً للثورة الفرنسية وينادي بالمساواة بين جميع المواطنين وبحقوقهم الإنسانية وحرياتهم الأساسية, فى عام ١٩٢٠م كانت البداية لتدويل قضية حقوق الإنسان حيث صدر ميثاق (عصبة الأمم) في جينيف والذي تضمن حقوق الإنسان وواجبات الدول نحوها، وجاء ميثاق الأمم المتحدة في ١٩٤٥م ليبلور حقوق الإنسان في تشريع دولي خاص، وفي عام ١٩٤٨م صدر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في عام ١٩٥٠م صدرت الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، في عام ١٩٦٩م صدر الاتفاقية الأمريكي لحقوق الإنسان، ثم صدر العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ١٩٦٦م، والحق به العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية فى نفس العام. وفي عام ١٩٧٩م صدر الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وفى عام ١٩٨٦م مشروع ميثاق حقوق الإنسان والشعب فى الوطن العربي الناتج عن مؤتمر الخبراء العرب بالمعهد الدولي للدراسات العليا في العلوم الجنائية فى مدينة سيراكوزا بإيطاليا. فى عام ١٩٩٩م صدر البروتوكول الإضافي للاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (عفاف حماد، ٢٠٠٩م، ١٨١-١٨٤، محمود بسيوني وآخرون، ٢٠٠١م، ١٧-٣٩٨).

(٢) خصائص وأركان حقوق الإنسان:

(١) متأصلة: فهي لا تشتري ولا تكتسب وإنما هي ملك للناس لأنهم بشر (٢) عالمية: فهي واحدة لجميع البشر بغض النظر عن العرق، الدين، الجنس، العقيدة، المستوى الثقافي، الاجتماعي والاقتصادي، الانتماء السياسي...وغيرها (٣) غير قابلة للتصرف: أي لا يجوز انتهاكها، ولا الحرمان منها (٣) غير قابلة للتجزئة: أي لا يجوز منح بعض الحقوق والحرمان من البعض الأخر (عفاف حماد، ٢٠٠٩م، ١٨١). وفيما يتعلق بأركان حقوق الإنسان يوجد أربعة أركان تتمثل فى: (١) صاحب الحق: وهو ما ثبت له الحق (٢) من عليه الحق: وهو المدين بالحق (٣) مصدر الحق: وهو الشرع أو الدستور أو القانون (٤) محل الحق: وهو المصلحة الثابتة (يونس رحيل، ١٩٩٩م، ١٨).

(٣) تصنيف وأنواع حقوق الإنسان:

تصنف حماد حقوق الإنسان إلى ثلاثة أنواع (عفاف حماد، ٢٠٠٩م، ١٨٨-١٩٠): أولاً من حيث الموضوع: تنقسم إلى حقوق مدنية وسياسية من جهة واقتصادية واجتماعية وثقافية من جهة أخرى وهي: (١) الحقوق المدنية: تهدف تأمين وسلامة الكيان المادي والمعنوي للإنسان وتشمل: الحق في الحياة، الاعتراف له بشخصيته القانونية، السلامة الشخصية وعدم التعرض إلى التعذيب القاسية الماسة بالكرامة، الحق في العدالة والمساواة بسبب الجنس أو اللون أو اللغة...وغيرها.(٢) الحقوق السياسة: تكوين النقابات والمشاركة فيها، التجمع السلمي، التمتع بالجنسية.(٣) الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية: وهي تلك الحقوق التي تتطلب تدخل إيجابي من قبل الدولة من أجل كفالتها، ومنها: الحق في العمل، أجر عادل يكفل حياة كريمة، الحق في الضمان والتأمين الاجتماعي. ثانياً من حيث المستفيد: وتنقسم إلى (١) الحقوق الفردية: وتهدف حماية الإنسان من الاعتداءات التي تقع عليه من الدولة، مثل الحق في احترام الحياة الخاصة، والحق في حرية الفكر والضمير، والحرية والأمن. (٢) الحقوق الجماعية: لا يتم ممارستها إلا بشكل جماعي مثل حق الشعوب في تقرير مصيرها والحق في عدم الخضوع للتمييز العنصري. ثالثاً من حيث الحقوق الأساسية: وهي اللازمة لحياة الإنسان ومتعلقة بمقومات شخصيته وهي ثابتة لكل شخص بمجرد وجوده لكونه إنساناً.

كما يصنف (محمد سبيلا، ٢٠١١م، ١٨٥-١٨٨) حقوق الإنسان إلى عشرة أنواع هي: (١) الحقوق السياسية والمدنية: وهي بمثابة العمود الفقري للحقوق الأخرى وتتمثل فى: الحق في الحياة، العدالة والمساواة، الانتماء السياسي، المشاركة والاختيار وحق التعبير، والحقوق السياسية للشعوب والمتمثلة فى: الحق في تقرير المصير، السلم، الثقافة. (٢) الحقوق الاقتصادية: الحق في الملكية، العمل، التمثيل النقابي، الأجر والتنمية. (٣) الحقوق الاجتماعية: الحق في العمل الذي يشكل حقًا اقتصاديًا واجتماعيًا، الحق في السكن، الصحة، الضمان الاجتماعي والحق في التنقل. (٤) الحقوق العائلية: الحق في الزواج، العلاقات العاطفية والطلاق. (٥) الحقوق الإعلامية والمعلوماتية: الحق في تلقي الأخبار وحرية المراسلة، وحق الفاعلين الإعلاميين في الوصول إلى المعلومات وإذاعتها. (٦) الحقوق القضائية والأمنية: الحق في الأمن، عدم التعرض للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية. (٧) الحقوق الثقافية: الحق في التربية والتعليم، الهوية الثقافية، التأليف والإبداع، والحق في الاختلاف. (٨) الحقوق البيئية: حماية البيئة والحفاظ عليها للأجيال الحالية والقادمة. (٩) الحقوق العقدية: الحق في حرية الضمير والمعتقد، القضاء على أشكال التعصب والتمييز والحق فى الاعتقاد وممارسة الطقوس والشعائر. (١٠) حقوق الآخرين: وتتضمن الذين يعانون من العجز والمرض والإعاقة.

ويقدم علي الشكري (٢٠٠٦م) تصنيف للحقوق مستمد من تحليل مواد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومقسم إلى قسمين: (١) الحقوق السياسية والمدنية: الحق فى الحياة والحرية، عدم الخضوع للتعذيب أو المعاملة القاسية، الاعتراف بالشخصية القانونية، الحق فى التقاضي، المساواة أمام القانون، عدم التدخل التعسفي فى حياة الشخص، عدم الحجز التعسفي أو الاعتقال، حرية التنقل والانتقال، حق اللجوء، الحق فى الزواج، التمتع بالجنسية، حرية الفكر والضمير، التملك، حرية الرأي والتعبير، حرية التجمع. (٢) الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية: الحق فى الضمان الاجتماعي، فى العمل، فى الأجر المساوي للعمل، إنشاء النقابات، الراحة ووقت الفراغ، مستوى معيشي لائق، الحق فى الرعاية فى حالات المرض أو البطالة أو العجز، رعاية الأمومة والطفولة، فى التعليم والحق فى المشاركة فى حياة المجتمع الثقافية (علي الشكري, ٢٠٠٦م, ٧٣-٧٥).

(٤) دور منظمات المجتمع المدني فى نشر ثقافة حقوق الإنسان:

تستطيع منظمات المجتمع المدني أن تكون القوة الدافعة والفاعلة فى تحقيق حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية عندما يتوفر لها: (١) وضع معايير دقيقة لعضويتها (٢) وضع

معايير أدق في اختيار قيادات المنظمات مثل: صدق الرغبة في خدمة الآخرين، عدم وجود مصالح ذاتية، السعي لإحراز التميز من خلال خدمة الآخرين، امتلاك المهارات التي تتفق مع طبيعة عمل المنظمة، امتلاك القدرات والمهارات القيادية (٣) تطبيق عقوبة السقوط الاجتماعي والحرمان من المكانة الاجتماعية على كل من يحقق مصالح ذاتية نتيجة انضمامه أو قيادته لأي من منظمات المجتمع المدني (٤) التشبيك وإقامة التحالفات، والبروتوكولات الخاصة بالتعاون المشترك بين أكثر من منظمة من منظمات المجتمع المدني (٥) تخفيف القيود على إنشاء المنظمات أو إدارة وتشغيل تلك المنظمات، ورقابتها، مع تشجيع وتدعيم الرقابة الذاتية والاجتماعية. (٦) زيادة الوعي بالدور الفاعل لمنظمات المجتمع المدني في إحداث التطوير، وتغيير الحياة نحو الأفضل من خلال المشاركة مع الأجهزة التنفيذية (الحكومة)، وتدعيم المشروعات الصغيرة وحمايتها (٧) عندما تعمل المنظمات بالتوازي بين المطالبة بحقوق الإنسان والدفاع عنها، وبالتوعية الجادة بالواجبات التي تقابل هذه الحقوق من ناحية أخرى مما يؤدي إلى شيوع ثقافة الواجب (٨) عندما تدرك منظمات المجتمع المدني أن الحق في الحياة الكريمة، والحق في التنمية، يتوقف تحقيقهما ليس فقط على كل ما سبق من تأكيد على الديمقراطية والمشاركة، ولكن على واجب تنظيم السكان، وضبط وتنظيم الأسرة (محمد مصطفى، ٢٠١٥م، ١٦-١٧).

وتحدد حجازي بعض المعايير التي تساعد منظمات المجتمع المدني فى الدفاع عن حقوق الإنسان وهي: (١) تدريب وتأهيل العاملين بالمنظمات فنياً وإدارياً (٢) الاستفادة من التطور التكنولوجي لتحديث برامج المنظمات وأنماط الإدارة الداخلية بها وقاعدة المعلومات (٣) استخدام أسلوب التقييم المستمر لخدماتها وبرامجها (٤) إجراء البحوث العلمية فى مجال حقوق الإنسان (٥) تطوير وتنمية القدرات المؤسسية والبشرية للمنظمات (٦) إعطاء الثقة للمنظمات فى التعامل مع الجهات المانحة داخليا وخارجيا (٧) المشاركة فى تعديل القوانين(٨) تبني منهج التخطيط الاستراتيجي (عالية حجازي، ٢٠٠٥م، ٧٧). وتشير سحر عباس الي مجموعة من العوامل المهمة لتدعيم دور منظمات المجتمع المدني فى حماية حقوق الإنسان وهي: (١) مساعدة أفراد المجتمع فى تفعيل وبناء ثقافة الحوار والتسامح، والتضامن...وغيرها.(٢) تكوين شبكة من العلاقات الإيجابية بين الحكومة والمواطنين تقوم على التقدير للجهود وليس الإنكار للبناء والتقدم.(٣) اعداد برامج تعليمية وتربوية لتثقيف المواطنين بالسلوكيات الإيجابية والأخلاق السامية وقيم حقوق الإنسان.(٥) قدرة المنظمات على تنفيد ومتابعة توصيات المؤتمرات الدولية الموجه لدعم حقوق الإنسان (سحر عباس، ٢٠٠٦م، ٦٨).

رابعا: الموجهات النظرية للبحث:

يعتمد البحث الحالي على العديد من الموجهات النظرية التي تسمح بتحقيق أهداف البحث حيث تم الاستعانة بشكل تكاملي بتوجيهات الموجهات النظرية لتكون دليلاً ومرشداً علمياً للوصول إلي رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، والتي اقتصرت في البحث الحالي علي النظريات والنماذج التالية: نظرية الأنساق، نظرية التبادل الاجتماعي، نظرية القوة، نظرية المنظمات ونموذج الدفاع.

(١) النظرية العامة للأنساق: General System Theory

يعتبر بارسونز Parsons أهم العلماء الذين تحدثوا عن النسق، والذي أشار بأن مفهوم النسق مبني علي أساس فكرة التفاعل بين وحدتين أو أكثر، حيث عرف النسق بأنه عدد من الأفراد المتفاعلين معاً أو البناءات المتساندة مع بعضها في إطار قيم وثقافة مشتركة، وكما أشار بارسونز أن التكامل والتساند بين وحدات النسق، وإشباع متطلبات النسق، والارتباط بالبيئة لتحقيق الأهداف كلها عناصر هامة للأنساق (Talcott, ,1951, 5-11 parsons). تفيد نظرية النسق في تحليل المنظمات حيث تري المنظمة كنسق وككل متكامل

ومتفاعل، وعند تحليلها يجب النظر إليها من خلال الأفراد والجماعات والاتجاهات والأدوار والمكانان والتنظيم الرسمي ومصادر القوي فيها والعلاقة بينها وبين البيئة المحيطة كافة مكونات النسق (محمد رفعت قاسم، ٣٥٩، ١٩٩٠). وتتعامل نظرية الأنساق مع الأجزاء في إطار الكليات علي أساس التأثير المتبادل بين الجزء والكل، تركز نظرية الأنساق على المعلومات والبيانات المتاحة عن الأنساق، تتعامل نظرية الأنساق مع المشكلات في إطار أبعادها وأشكالها المتعددة، تتيح نظرية الأنساق استخدام نماذج متداخلة لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها (وجدي بركات، ٢٠٠٥م، ٢١٥١).

ونظرية النسق توجه البحث الحالي إلى:

(أ) أن التعامل مع منظمات المجتمع المدني على أنها نسق يتفرع منه مجموعة من الانساق الفرعية متمثلة فى الأقسام والإدارات واللجان المختلفة بالمنظمات، وأن المنظمة هي بمثابة نسق فرعي من أنساق المجتمع.

(ب) وتعد منظمات المجتمع المدني نسق له مدخلاته وعملياته التحويلية ومخرجاته وتغذية عكسية، وأن نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان يعد من أهم مخرجات هذا النسق، ويمكن للمنظم الاجتماعي الاستفادة من مفاهيم الانساق (المدخلات، العملية التحويلية، المخرجات والتغذية العكسية) فى تقييم خدمات وبرامج منظمات المجتمع المدني ومن ثم تطويرها لصالح إشباع احتياجات المستفيدين منها وحل مشكلاتهم وحماية وتدعيم حقوقهم.

(ج) وأن منظمات المجتمع المدني كنسق من الانساق المجتمعية تتمثل فى مجموعة من الأجزاء المتفاعلة تربطها علاقة تبادلية واعتمادية فيما بينها، فالعلاقات التبادلية بين المنظمات تسمح لها من تبادل المعارف والموارد والخبرات ومن ثم تدعيم قدرة المنظمات على نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع.

(د) وأن الموائمة وتحقيق الأهداف والتكامل هي أساس وجود واستمرار منظمات المجتمع المدني كنسق فالمنظمة ينبغي أن تقوم باستثمار وتهيئة وتوفير الموارد والإمكانيات لتحقيق أهدافها ونشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان, وأن التكامل بين أجزاء المنظمة وبعضها البعض وبين المنظمة وباقي المنظمات الأخرى كأنساق فرعية يسهم فى تحقيق أهداف المنظمة وتدعيم قدرتها علي نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، ويمكن للمنظم الاجتماعي أيضاً الاستفادة من نظرية الانساق فى تحليل منظمات المجتمع المدني من الداخل وعلاقتها بباقي المنظمات الأخرى.

(٢) نظرية التبادل الاجتماعي: Social Exchange Theory

تعد نظرية التبادل الاجتماعي جزء من النظرية التفاعلية طالما أنها تنظر إلي طبيعة التفاعل المتبادل بين الأفراد والجماعات والمجتمعات (Lewis A, Coser, 1983, 574)، ولقد ظهرت نظرية التبادل الاجتماعي في فترة الخمسينات من القرن العشرين وتحديداً في عام ١٩٥٩ م علي يد من العلماء كيلي وثيبوت كتابهما بعنوان" علم النفس الاجتماعي للجماعات" وكذلك عندما نشر العالم هومانز كتابه " السلوك الاجتماعي : وأشكاله الأولية " في عام١٩٦١ م وفي هذين الكتابين تم وضع أسس ومبادئ ومنطلقات نظرية التبادل الاجتماعي من خلال هؤلاء الرواد السابقين والذين كانوا لهم الفضل في ظهور نظرية التبادل الاجتماعي (Thibaut and Kelley,1989,176). ويشير أميرسون أن المفاهيم التي ركزت عليها نظرية التبادل الاجتماعي: المشاركين في عملية التبادل(الفاعل)، السلوك(الفعل)، التدعيم (ما توفره البيئة للمشاركين)، القيمة (الحافز للمشاركين)، العائد (الناتج عن التبادل)، التكلفة، البدائل، التبادل، القوة، الموارد ومفهوم التوازن (نقلا عن رشاد عبد اللطيف، ٢٠٠٤ـ ٢٠٠٥م، ٣٠١).

وتستند نظرية التبادل الاجتماعي علي أن جميع الأنشطة تحتاج إلي بعض النفقات والتكاليف من جانب القائمين بالعمل الاجتماعي داخل المنظمة، وتقوم نظرية التبادل الاجتماعي علي أن الثقة المتبادلة بين الأطراف المتبادلة هي أساس نجاح العلاقة التبادلية

ووجودها في مناخ ملائم، وتعتمد نظرية التبادل الاجتماعي علي مفهوم التنسيق وهو مفهوم يؤدي إلي منفعة لكل منظمة بقدر لا يتأتى عما إذا كانت كل منظمة تعمل علي حدى، وتؤمن نظرية التبادل الاجتماعي بأن المنظمات تتبادل السياسات والخطط والتجارب والخبرات والمعلومات فيما بينها، وتقوم نظرية التبادل الاجتماعي علي الاتصال بين المنظمات وهو يعني تبادل المعلومات بين المنظمات، تؤمن نظرية التبادل الاجتماعي بضرورة التعاون بين المنظمات لتحقيق هدف مشترك (وفاء إبراهيم، ٢٠٠٢م، ٦١٤).

ونظرية التبادل الاجتماعي توجه البحث الحالي إلى:

(أ) قيام منظمات المجتمع المدني بالتبادل للموارد والإمكانيات والأنشطة والخبرات فيما بينها وبينها وبين المنظمات الأخرى المنتشرة فى المجتمع، انطلاقاً من أن كل منظمة تملك أشياء تريدها المنظمات الأخرى، وتأتي عملية التبادل لتضفي قوة وتكامل على تلك المنظمات المتبادلة للموارد والأنشطة ومن ثم تدعيم قدرة المنظمات على إشباع احتياجات المواطنين ونشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فيما بينهم.

(ب) ينبغي أن تقوم العلاقة التبادلية بين منظمات المجتمع المدني على الثقة المتبادلة فيما بينهم، وعلى مفهوم التنسيق والتعاون بين المنظمات وبعضها البعض، ويستفيد المنظم الاجتماعي من نظرية التبادل الاجتماعي فى تبادل الموارد والإمكانيات والتجارب والخبرات والمعارف والمعلومات بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض لتطوير دور المنظمات فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.

(ت) تساهم عملية التبادل بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض فى خلق شبكة تعاونية تنسيقية فيما بينها ويجعلها أكثر قوة وتأثيراً فى المجتمع ومن ثم دعم قدرتها على نشر وتدعيم حقوق الإنسان.

(٣) نظرية القوة:

يعرف البعض القوة بأنها: تلك القدرة التي يحظى بها شخص ما للتأثير على الأفراد والجماعات والقرارات ومجريات الأمور بشكل تميزه عن غيره نتيجة امتلاكه لواحد أو أكثر من مصادر القوة المعروفة مثل: المال، الإكراه، المنصب، الخبرة، الشخصية (فهمي الفهداوي، ٢٠٠٢م، ٣٢).

تنشأ القوة من خلال عملية التنظيم الاجتماعي، كم أن القوة هي القدرة على فرض قبول الآخرين للأوامر. وتبني القوة علي أساس روابط ومصالح مشتركة وتمكن المشتركين فيها من تحقيق أغراضهم المشتركة، وتختلف القوة باختلاف الأفراد والجماعات والمجتمعات، ويمكن للمنظم الاجتماعي من خلال هذه النظرية أن يتعرف علي طبيعة بناءات القوة في المجتمع المحلي، ويوظف المعارف العلمية في دراسة تلك البناءات، واختيار الأساليب المناسبة للتعامل مع بناء القوة، وينبغي أن يدرك المنظم الاجتماعي أن القوة ليست ساكنة ولكنها متغيرة، كما يستطيع المنظم الاجتماعي من خلال القوة حث الآخرين في المجتمع علي المشاركة في الجهود المبذولة للتنمية (رشاد عبد اللطيف، ٢٠٠٣، ١٣٤-١٣٥).

ونظرية القوة توجه البحث الحالي إلى:

(أ) يمكن الاستفادة من نظرية القوة في البحث الحالي في الكشف عن بناءات القوة فى المجتمع والتعرف عليهم وإقامة علاقات تعاونيه معهم سواء كانوا قيادات مجتمعية أو مسئولين أو رجال أعمال أو سياسيين، والاستفادة من نفوذهم ومكانتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لصالح تخفيف القيود والأعباء البيروقراطية والإدارية والتنظيمية والقانونية المفروضة على منظمات المجتمع المدني.

(ب) كما أنه يمكن الاستفادة منها فى الاستعانة ببناءات القوة والقيادات بالمجتمع فى توفير بعض الموارد والإمكانيات المالية التي تقف حائل إزاء تحقيق أنشطة وبرامج تلك المنظمات وتعوق قدرتها على دعم حقوق الإنسان.

(ت) تمثيل وإشراك قيادات المجتمع فى عضوية مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني مما يعطي قوة ومصداقية للمنظمة ويزيد من مواردها والمشاركة التطوعية للمواطنين فى أنشطتها وبرامجها ومن ثم تدعيم قدرتها على نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.

(٤) نظرية المنظمات:

تشير نظرية المنظمات أن المنظمة تشتمل على مجموعة من الأشخاص يتفاعلون من أجل تحقيق أهداف المنظمة وأهداف مشتركة بين الأعضاء، ويمكن من خلال نظرية المنظمات مواجهة الاحتياجات الأساسية للمجتمع، كما تسمح نظرية المنظمات للمنظم الاجتماعي بتحليل العلاقات الاجتماعية بين الجماعات داخل المنظمة، ويمكن للمنظم الاجتماعي من خلال نظرية المنظمات تحليل اتجاهات الأفراد وسلوكهم وتحليل مستوي المنظمات ككل. وتنظيم العلاقات بين مختلف أقسام المنظمة، المنظم الاجتماعي ينبغي أن يكون قادراً علي تنمية موارد وإمكانيات المنظمة، المنظم الاجتماعي يجب أن يهتم بتطوير وتنمية المنظمة ومساعدتها علي تحقيق أهدافها، كما تري نظرية المنظمات أن المكافآت للعاملين في المنظمة تسهم في إنجاز أهدافها، كما تري نظرية المنظمات من الضروري حماية المنظمة من أي تهديدات خارجية، يوجد أنواع مختلفة للمنظمات رسمية وغير رسمية، أولية وثانوية، منظمات الخدمات والمصلحة العامة (رشاد عبد اللطيف، ٢٠٠٤-٢٠٠٥، ٣١٨- ٣٣٠, رشاد عبد اللطيف، ٢٠٠٣، ١٤٣- ١٥٩، حسين سليمان وآخرون، ٢٠٠٥م، ٢٧٦- ٢٨٤).

ونظرية المنظمات توجه البحث الحالي إلى:

(أ) تنظيم العلاقات بين مختلف أقسام المنظمة، وتوزيع العمل بالمنظمة علي أساس التخصص، ومن ثم تدعيم ثقافة حقوق الإنسان في ممارساتها وأنشطتها على أساس علمي.

(ب) الحصول على الموارد اللازمة للمنظمة من البيئة الطبيعية والاجتماعية والذي بدوره يسهم فى إشباع الاحتياجات الإنسانية والعاطفية والروحية والاقتصادية للمواطنين ومن ثم تعزيز قدرة المنظمات على نشر وتدعيم حقوق الإنسان.

(ت) رفع مستوي العاملين بمنظمات المجتمع المدني أدبياً ومعرفياً ومهارياً وذلك من خلال تنمية معارفهم ومهاراتهم المتصلة بحقوق الإنسان وذلك من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والمناقشات الجماعية مع الخبراء فى حقوق الإنسان والذي من شأنه أن يسهم فى تطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.

(ث) تطوير وتنمية منظمات المجتمع المدني ومساعدتها على تحقيق أهدافها فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان وذلك من خلال توفير الموارد والإمكانيات المادية والتنظيمية والبشرية اللازمة لتحقيق أنشطة وبرامج تلك المنظمات، وعلاج المشكلات الإدارية والقانونية والفنية والاقتصادية التي تعترض قيامها بهذا الدور، وبناء الخطط الاستراتيجية طويلة المدي، وإقامة التحالفات والشبكات الاجتماعية مع غيرها من المنظمات.

(٥) نموذج الدفاع الاجتماعي:

يهدف هذا النموذج إلى إحداث تغيير في علاقات القوة أساسية وتنظيمية (عبد الحليم عبد العال، ١٩٩١م، ٢٦٢)، وإحداث تغييرات في الموارد وتحقيق التغير المؤسسي الشامل (حسين سليمان وآخرون, ٣٨٧،٢٠٠٥)،

ويستخدم هذا النموذج تكنيك الصراع كأحد التكنيكات المهمة لإحداث التغيير وذلك باستخدام أساليب النزاع والمواجهة والعمل المباشر والتفاوض (حسين سليمان وآخرون، ٣٨٧،٢٠٠٥، عبد الحليم عبد العال، ١٩٩١م، ٢٦٢)، يقوم المنظم الاجتماعي من خلال هذا النموذج بدور المدافع، المنشط، الوسيط، المفاوض، المحرك، المطالب والنصير (حسين سليمان وآخرون، ٣٨٧،٢٠٠٥، عبد الحليم عبد العال، ١٩٩١م، ٢٦٢). يقوم هذا النموذج على أن هناك جماعات داخل المجتمع تتعرض للضغوط والاضطهاد نتيجة لأن البناء الهيكلي للمجتمع يتسم بعدم المبالاة والوعي لاحتياجات هذه الجماعات. ينبغي على المنظم الاجتماعي توعية هذه الجماعات بأنهم ينبغي العمل التعاوني المنظم حتى يمكن إرغام هيئات ومؤسسات

المجتمع على الاهتمام بهم وتحقيق مصالحهم. إن نسق العمل من خلال هذا النموذج هم أصحاب الأعمال وأعضاء المجتمع المتعرضون للظلم والمضطهدون. ونطاق التغيير يكون تهيئة وتحريك التجمعات والمؤسسات الكبيرة (حسين سليمان وآخرون، ٢٠٠٥،٣٨٧).

وفي إطار البحث الحالي يمكن الاستفادة من نموذج الدفاع في:

(أ) تنشيط منظمات المجتمع المدني ولاسيما المنظمات الحقوقية والدفاعية منها للمطالبة بحقوق المواطنين والدفاع عنهم ضد أي انتهاكات توجه لهم من قبل المؤسسات الحكومية.

(ب) نشر ورفع الوعي بين سكان المجتمع بأهمية ممارسة الحقوق والحريات من خلال عقد منظمات المجتمع المدني لندوات ومحاضرات لتوعية وتبصير المواطنين بحقوقهم، وإقامة المؤتمرات العلمية والجماهيرية التي تناقش الحقوق والحريات وتوجد الحلول الفعلية التي من شأنها معالجة الانتهاكات لحقوق الإنسان.

(ت) كما أنه يستطيع المنظم الاجتماعي من خلال منظمات المجتمع المدني أن يدافع عن حقوق الفئات المظلومة والضعيفة والمهمشة فى المجتمع بغرض تمكينهم وتقويتهم للمطالبة بحقوقهم وذلك من خلال إمدادهم بالمعلومات والمعارف المرتبطة بحقوقهم وحثهم على العمل التعاوني المنظم لتنظيم صفوفهم حتى يستطيعون إرغام هيئات ومؤسسات المجتمع المتجاهلة لحقوقهم بالاستجابة لهم والاهتمام بتحقيق مصالحهم.

(ث) المساهمة في إحداث تغييرات إيجابية مقصودة في السياسات الحكومية لصالح المواطنين، وتعديل القوانين والتشريعات والظروف الاجتماعية والاقتصادية والثقافية السلبية التي تتعارض مع احتياجاتهم وحقوقهم لتكن أكثر دعماً لاحترام حقوق الإنسان وحرياته ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع.

المحور الثالث: الدراسات السابقة للبحث:

يشتمل هذا المحور الكتابات والبحوث والدراسات العلمية العالمية والعربية السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، والتي تم تصنيفها إلى ثلاث أقسام: (١) الدراسات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني (٢) الدراسات المرتبطة بحقوق الإنسان (٣) الدراسات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.

أولاً: الدراسات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدني:

١- دراسة نجوى سمك وآخرين(٢٠٠٢م) والتي استهدف الوقوف على خريطة المنظمات غير الحكومية في مصر واليابان، من حيث العدد والتوزيع والتطور التاريخي والحجم والمفهوم، وذلك للتعرف على مدى إسهام مؤسسات المجتمع المدني في عملية التنمية على مستوى المجتمعين في ظل التغيرات والتحولات المعاصرة التي يشهدها كل مجتمع. استخلصت الدراسة أن هناك كثيراً من أوجه الشبه بين المنظمات غير الحكومية في كلا البلدين تتمثل في التشابه في الهيكل التمويلي والتنظيمي للمنظمات، كما استخلصت الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني في كلا البلدين تحتاج إلى مزيد من القواعد والإجراءات التي تعطيها مزيدا من الاستقلالية، وإعادة هيكلة تلك المنظمات لتكون قادرة على القيام بدورها في عملية التنمية.

٢- دراسة هويدا عدلي (٢٠٠٥م) استهدفت تحليل دور منظمات المجتمع المدني في بلورة سياسة للرفاهة الاجتماعية في الوطن العربي وتقييم هذا الدور: أبعاده وحدوده ومدى فعاليته والقيود المحيطة به، وقدمت الدراسة العديد من المحددات التي تساهم فى نجاح منظمات المجتمع المدني في التأثير على عملية صنع السياسة. ويمكن تحديد تلك المحددات فى: إقامة شبكات وتحالفات بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض لتبادل المعلومات والخبرات، توفير إطار مؤسسي يحدد أسس التعاون بين الدولة ومنظمات المجتمع المدني مع مراجعة هذا الإطار باستمرار في ضوء التغيرات المجتمعية، إقرار الحكومة بأهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، احترام استقلال هذه المنظمات وحقها في ممارسة أية أدوار دفاعية.

٣- دراسة حسن سلامه (٢٠٠٧م) والتي استهدفت توضيح دور منظمات المجتمع المدني في الدول النامية في تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال تبنيها وتنفيذيها لأسلوب الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والحكومة، توصلت الدراسة إلي ضرورة التنسيق والتكامل بين منظمات المجتمع المدني والحكومة على اعتبار أن الشراكة بينهما تعد بمثابة عقد اجتماعي ينطوي على تقديم عمل ناجح يتطلب إعادة تحديد مجالات العمل والنشاط لكل منهما.

٤- دراسة مثال الغزواني (٢٠٠٧م) استهدفت إيضاح واقع الخدمة الاجتماعية في إطار عمل منظمات المجتمع المدني في مدينة بغداد، وتحديد أهم المشكلات والتحديات التي تواجه عمل الخدمة الاجتماعية في إطار عمل منظمات المجمع المدني، واستخلصت الدراسة أن للخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني أهمية واسعة في العراق بفضل ما تقدمه من خدمات للفقراء والفئات الأكثر احتياجًا (كالأرامل، المعوزين، والأيتام، والمعاقين، والمشردين ...وغيرهم) في المجتمع نتيجة للظروف التي يتعرض لها المجتمع العراقي خلال هذه السنوات والتي ارتفعت نسبهم بسبب ظروف الحرب والعنف، وأهمية دور منظمات المجتمع المدني فى توجيه الوعي الاجتماعي للمواطنين.

٥- دراسة نجاة عبد المقصود (٢٠٠٩م) والتي استهدفت تحديد إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر، تحديد المعوقات التي تحول دون قيام منظمات المجتمع المدني بدورها في مواجهة مشكلة الفقر وكيفية التغلب على هذه المعوقات. استخلصت الدراسة أن من أهم إسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر هي: تقديم الخدمات التعليمية وأبرز الأنشطة التي تقدمها هي: (محو الأمية، برامج تدريب مهني للمتعطلين ودعم المؤسسات التعليمية مادياً)، وفي المرتبة الثانية جاءت الخدمات الصحية والبيئية، وأبرز الإسهامات بالنسبة للخدمات الصحية (عقد ندوات للتوعية الصحية، التعاون مع المنظمات المجتمعية الأخرى في بناء المراكز الصحية والمستشفيات وتقديم خدمات طبية بأجور رمزية). كما أشارت النتائج أن من أهم الصعوبات التي تعوق منظمات المجتمع المدني: تعدد الإجراءات الإدارية التي يتطلبها تقديم خدمات المنظمة للفقراء، قلة الجهود التطوعية للتعاون مع المنظمة، ضعف الدعم المالي الحكومي للمنظمة، عدم وجود تعاون بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى بالمجتمع وتدخل الدولة في شئون المنظمة. وأن من أهم الأساليب التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاعتماد عليها للتغلب على هذه الصعوبات هي: تشجيع العمل الجماعي التعاوني بين منظمات المجتمع المدني، التنسيق الجيد بين المنظمات.

٦- دراسة أبو النجا العمري (٢٠٠٩م) والتي استهدفت التعرف على العلاقة بين الشفافية وتحقيق التغيير الوظيفي في منظمات المجتمع المدني في مجال التشبيك المعلوماتي، في مجال الشراكة، لممارسة الدفاع ولمكافحة الفساد، استخلصت الدراسة أن الشفافية تمثل منهجية ضرورية لعمل منظمات المجتمع المدني تدفع نحو التغيير الوظيفي فى مجالات متنوعة مرتبطة بقدرة هذه المنظمات على التشبيك المعلوماتي فيما بينها وبين المنظمات على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي والإلتزام بالشفافية يزيد من قدرتها على الدخول فى الشبكات المعلوماتية، كما أوضحت النتائج أن الإلتزام بالشفافية يتيح لهذه المنظمات الدفاع عن حقوق الجماعات الضعيفة والمهمشة ورعايتها من خلال الحوار والتفاوض حول احتياجاتها وتنبني آليات للضغط والتأثير على متخذي القرارات وصانعي السياسات لتوحيد رؤاهم حول هذه الجماعات.

٧- دراسة محمد عبد اللطيف (٢٠١٠م) والتي استهدفت الإجابة على السؤال التالي: كيف يمكن لمنظمات المجتمع المدني بمصر الاستفادة من الاتجاه الحديث لمنظمات المجمع المدني العالمية في تحسين وتفعيل دورها تجاه تعليم الكبار؟، توصلت الدراسة إلى اقتراح مجموعة من الموجهات الإجرائية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني تجاه تعليم الكبار ومنها: التشبيك والشراكة وتوزيع الأدوار والمسئوليات بين الشركاء، ودعم وتشجيع المنظمات الحكومية للمنظمات الأهلية التي تتوجه نحو تعليم الكبار ومكافحة الأمية وتطوير شراكات فاعلة معها. كما استخلصت النتائج أن إقامة شبكات للاتصال بين المنظمات التي تعمل في المشروعات

المختلفة لتعليم الكبار يتم من خلالها تبادل المعارف المهنية والخبرات التطبيقية، وإلقاء الضوء على القصص الناجحة، وخلق اتحادات نوعية بين المنظمات المعنية بتعليم الكبار.

٨- دراسة عزة بدوى (٢٠١١م) والتي استهدفت التعرف على ممارسة طريقة تنظيم المجتمع مع منظمات المجتمع المدني في تفعيل جهودها لمساندة المجتمع المحلى وقت الأزمات المجتمعية، توصلت الدراسة أن برنامج التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع أثر في أفراد عينة البحث وأكسبهم القدرة على التخطيط لمساندة المجتمع المحلى وقت الأزمات المجتمعية بدرجة تأثير كبيرة. وأوصت الدراسة بأن منظمات المجتمع المدني هي أحد أهم المداخل لتنمية المجتمعات المحلية ومساندتها وقت الأزمات المجتمعية، وبناءاً على ذلك لابد من مراعاة بعض النواحي الآتية: التنظيم الداخلي لتلك المنظمات، وأن يكون لدى أعضائها المهارات والخبرات الفنية الأزمة لإدارة تلك المنظمات أثناء الأزمات، كما أوصت بتكامل العلاقة بالجهة الإدارية من ناحية التمويل والإشراف الفعلي على تلك الجمعيات. كما أوصت الدراسة بتطوير القوانين المنظمة لعمل المنظمات لتواكب التطور بما يحقق مناخ مناسب لعمل المنظمات بإطلاق الحريات مع عدم إغفال البعد الرقابي، إشراك الأعضاء في اتخاذ القرار والاهتمام بتطوير الهيكل التنظيمي لمنظمات المجتمع المدني وتدريب أعضائها على تنمية المهارات واستخدام التكنولوجيا الحديثة للمساهمة في تطوير العمل.

٩- دراسة ماجدة مهدى (٢٠١١م) والتي استهدفت بيان دور الدولة في ترسيخ أسس ومنهجية المجتمع المدني. ومدى تفاعل المواطن مع مؤسسات المجتمع المدني، واستخلص الدراسة أن لتفعيل مؤسسات المجتمع المدني لا بد من وجود نظام عام يحظى باهتمام الدولة، لأن الدولة تنظر دوماً إلى المجتمع المدني نظرة خارجة، فينبغي وجود تنظيم متكامل مدروس يحترم فيه حقوق المجتمع السياسي (الدولة) وحقوق المجتمع المدني بعيدًا عن الجحود والركود في الحياة الاجتماعية والسياسية على مختلف المجالات.

١٠- دراسة Lutz Hoff and Anne Hickling-Hudson (2011) والتي استهدفت إستكشاف دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تعليم الكبار كأداة من أدوات المجتمع المدني العالمي لتحقيق التغيير الاجتماعي. استخدمت الدراسة نظرية ما بعد الاستعمار لاستكشاف العلاقات المعقدة بين مفاهيم "العولمة" و "المجتمع المدني العالمي" و "تعليم الكبار من أجل التغيير الاجتماعي", في السعي إلى التغيير من أجل العدالة الاجتماعية، نظرية ما بعد الاستعمار تدرس بناء الخطاب الثقافي ضمن علم المعرفة وكيف يساعد هذا الخطاب فى تشكيل وتغيير الواقع الاجتماعي والهويات.

١١ - دراسة Duo, Samuel N (2011) والتي أوضحت أن منظمات المجتمع المدني هي الأساس المحلي للديمقراطية والتنمية في ليبيريا، وتقدم مجموعة واسعة من الأدوار في المجتمعات المحلية مثل (تثقيف الفئات المحرومة مثل النساء في بعض المشاركات والاكتفاء الذاتي والاستقلال. وهي تشارك الشباب في مشاريع مجتمعية وتبني القدرات المدنية للجيل الشاب. وهي تشارك المجتمعات المحلية علاج النزاع العرقي والتعصب الديني، وتشارك الحكومة في جميع مجالات التنمية، (الشفافية والمساءلة والتمكين على مستوى القواعد الشعبية) غير أن قدرات منظمات المجتمع المدني على تحقيق هذه المهام تعتمد على تعليم وتدريب أعضائها، وأن المجتمع المدني قوة اجتماعية واقتصادية ضخمة ذات إمكانات هائلة لخلق مجتمع أكثر حرية ونزاهة وعدلاً. ويواجه العديد من منظمات المجتمع المدني تحديات مشتركة تحد من فعاليتها وهي (القدرة على إدارة الموارد البشرية والمالية، وتصميم البرامج بفعالية وتقديم الخدمات).

١٢- دراسة إسهام الإريانى (٢٠١٣م) والتي استهدفت رصد وتحليل دور منظمات المجتمع المدني فى اليمن، كما استهدفت تقييم دور منظمات المجتمع المدني في التنمية وخاصة العاملة في مجال المرأة، البحث عن الآليات المناسبة لتحسين وتطوير أداء المنظمات, والتعرف علي المعوقات التي تحد من دور هذه المنظمات في التنمية وتمكين النساء، توصلت الدراسة للعديد من النتائج

أهمها: أن أهم المعوقات التي تعوق تلك المنظمات وتهدد استمرارها هي ضعف الدعم والموارد المالية وعدم استقرارها واستدامتها، كما أن القيود البيروقراطية والإدارية والقانونية المحاطة بتلك المنظمات ينبغي التخفيف منها، وتوصلت الدراسة للعديد من التوصيات منها: تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني والعاملين بها ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم الفنية والإدارية، إزالة العوائق الاجتماعية التي تحد من مشاركة المرأة فى تلك المنظمات، ضرورة أن يكون هناك شراكة فعلية حقيقية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني فى المجتمع، تنمية قدرة المنظمات على الاعتماد على نفسها ومصادرها الداخلية فى التمويل.

١٣- دراسة هالة خورشيد محمد (٢٠١٣م) والتي استهدفت تحديد وتحليل دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة المشكلات الصحية بالمناطق العشوائية, الاجتماعية، التعليمية والسلوكية، وتحديد معوقات دور المنظمات في مواجهة مشكلات سكان المناطق العشوائية، والتوصل لتصور مقترح لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات سكان المناطق العشوائية. واستخلصت النتائج أن من أهم أدوار منظمات المجتمع المدني في مواجهة المشكلات الاجتماعية بالمناطق العشوائية هي: الدفاع عن حقوق الإنسان لسكان المناطق العشوائية، تدعيم مشاركة سكان المناطق العشوائية لإيجاد حلول لمشكلاتهم، نشر التوعية الدينية بين سكان العشوائيات. كما استخلصت النتائج أن أهم معوقات دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات العشوائيات هي: ضعف مشاركة النساء والفتيات في العمل التطوعي لسكان المناطق العشوائية، عدم مشاركة القيادات الشعبية في تلبية احتياجات السكان وعدم توافر بيانات إحصائية دقيقة عن حاجات سكان العشوائيات.

١٤- دراسة AJ Omede, AR Bakare (2014) والتي استهدفت التعرف على أثر جماعات ومنظمات المجتمع المدني ومساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة في نيجيريا، والكشف عن العوامل التي تعرقل أداء جماعات ومنظمات المجتمع المدني فيما يتعلق بالتنمية الوطنية، توصلت الدراسة إلى أن جماعات ومنظمات المجتمع المدني في نيجيريا وغيرها من الدول النامية تعاني من سلسلة من المشاكل تتراوح بين عدم الاستقرار السياسي، الانفصال عن المنظمات الريفية، انعدام الوحدة، عدم كفاية التمويل، عدم رعاية الحكومة لها، انعدام الديمقراطية الداخلية، نقص مهارات العاملين، الفساد والافتقار إلى دعم الدولة والشراكة. وتوصي الدراسة بضرورة تدعيم وتعزيز جماعات ومنظمات المجتمع المدني من أجل ضمان تقديم الخدمات بصورة فعالة من خلال تهيئة بيئة تمكينيه لتشغيلها، وأن تحافظ على درجة عالية من الاستقلال عن الحكومة.

ثانياً : الدراسات المرتبطة بحقوق الإنسان :

١٥- دراسة زكنية خليل (٢٠٠٠م) والتي استهدفت تحديد مستوي ممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره فيما يتعلق بالدفاع عن حقوق عملائه والتعرف على العوامل المؤثرة على قيامه بالدفاع عن العملاء في المستشفيات الجامعية، توصلت الدراسة إلى أن نمط وطبيعة ممارسة الأخصائي الاجتماعي لدوره تتمثل في تعريف العملاء بنوعية الخدمات وتسهيل حصولهم عليها، التدخل في حالة سوء معاملة المريض وهي تعد أقل صور الدفاع عن حقوق المرضي، كما أظهرت النتائج أن قيام الأخصائي بالضغط على المسئولين والاهتمام بمشاركة العملاء للتأثير على المسئولين والتدخل في حالات استغلال المريض هي من أقل أنماط الدفاع التي يتدخل بها الأخصائيين، كما أكدت الدراسة على أهمية ممارسة الأخصائي الاجتماعي للدفاع عن حقوق المرضي في المستشفيات الجامعية، كما توصلت هذه الدراسة في تصورها المقترح لمساعدة الأخصائي الاجتماعي في المجال الطبي باستخدام طريقة تنظيم المجتمع للدفاع عن حقوق المرضي ضرورة استخدامه للأدوار التالية: الخبير، المثير، الوسيط، المطالب. وان أهم الأدوات المهنية التي يجب أن يستخدمها للدفاع عن حقوق المرضي هي: المقابلات، الاجتماعات، الندوات.

١٦- دراسة حسين موسى (٢٠٠٩م) والتي استهدفت الإجابة عن التساؤلات التالية: ما هي حقوق الإنسان في مناهج الدراسات الاجتماعية؟ ما مدى معرفة الطلاب بحقوقهم وكيفية المطالبة بها؟ ما دور المعلم في تنمية حقوق الإنسان لدى الطلاب وتعزيز ثقافتها؟ استخلصت الدراسة ضرورة إعداد وثيقة لمنهج التربية على حقوق الإنسان وإعداد الخرائط المفاهيمية اللازمة لإدماج هذه المفاهيم في المناهج الدراسية، ضرورة تفعيل الأنشطة الصفية واللاصفية بما يعزز التربية على حقوق الإنسان. وتفعيل مجالس الحوار الطلابي داخل المدارس لإكساب الطلاب الخبرات المختلفة ومنها المشاركة الانتخابية والممارسة الديمقراطية، ضرورة تدريب المعلمين والعاملين في التربية لتمكينهم من تفعيل حقوق الإنسان في العملية التعليمية وتدريب الطلاب على مهارة تبادل الأدوار وعلى القيادة وتحمل المسؤولية والعمل الجماعي من خلال المعسكرات والرحلات والندوات والمحاضرات والإذاعة المدرسية، ضرورة تطوير البحث العلمي في طرق التدريب الحديثة في مجال التربية على حقوق الإنسان.

١٧- دراسة Obibuaku, Ugochukwu Lawrence (2011) اهتمت الدراسة بطبيعة الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث أكدت أن السبب المحوري لانتهاكها هو الفقر كما اهتمت بالقضايا الإنمائية في أفريقيا. كما أكدت هذه الدراسة أن الإطار القانوني والمؤسسي للحقوق الاجتماعية والاقتصادية الفعال يساهم فى تدعيم الحقوق الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن الحد من الفقر والتنمية. وفي هذا السياق، بحثت هذه الدراسة الترتيبات المتخذة لتعزيز وحماية الحقوق الاجتماعية، الاقتصادية بموجب الميثاق الأفريقي، واهتمت هذه الدراسة أيضا ببحث الدور المتزايد لمنظمات المجتمع المدني في إعمال الحقوق الاجتماعية والاقتصادية.

١٨- دراسة Ledbetter, Clyde, Jr (2013) والتي اهتمت ببحث وسائل وفعالية اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، والمنظمات الأفريقية لحقوق الإنسان حيث عرضت حكومة غامبيا في جهودها الرامية إلى نشر المؤسسات والصكوك القانونية للإنسانية الأفريقية ونظام حقوق الشعوب بصفة عامة، وحقوق وواجبات الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب في بلد غامبيا بصفة خاصة منذ دخول الميثاق حيز التنفيذ في عام ١٩٨٦. كما اهتمت بالتصورات القديمة للحقوق والواجبات داخل أفريقيا الكلاسيكية، واهتمت بعرض وتحليل عمل ثلاث منظمات أفريقية لحقوق الإنسان تعمل داخل غامبيا، كما اهتمت بكيفية تعزيز النظام الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

١٩- دراسة Gkouti, Athina (2014) والتي اهتمت بعرض وجهات نظر العلماء المتعلقة بتقديم الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية تعزز حقوق الإنسان كمعيار شرعي للسلوك الدولي. وأن شرعية القوة المعيارية للاتحاد الأوروبي ما زالت تحتاج إلى تدعيم. وكان السؤال المحوري لهذه الدراسة هو: كيف ينبغي للاتحاد الأوروبي أن يعزز حقوق الإنسان لتركيا، أي أن تطبيق حقوق الإنسان في البلاد هو ليس فقط نتيجة للديناميات المحلية، ولكن كما تعتمد على الشرعية من تعزيز حقوق الإنسان في الاتحاد الأوروبي؟ والهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو استكشاف الأفكار والممارسات التي تسهم في تحسين سياسة الاتحاد الأوروبي لحقوق الإنسان تجاه شركائها غير الأوروبيين، والعلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي التي تتعلق "بالقوة المعيارية في أوروبا" وشرعية تعزيز حقوق الإنسان، وأكدت الدراسة أنه يجب الاعتراف بحقوق الإنسان كمعيار شرعي للسلوك الدولي .

ثالثاً : الدراسات المرتبطة بمنظمات المجتمع المدنى وحقوق الإنسان :

٢٠- دراسة Roditi , Ourania (2001) والتي استهدفت تقييم دور المجتمع المدني فى تعزيز الديمقراطية وعدم العنصرية: للمنظمات غير الحكومية فى الجمهورية التشيكية، سلوفاكيا، هنغاريا ورومانيا، تبين أنها ركزت على أهمية مؤسسات المجتمع المدني فى المرحلة الانتقالية على الأقليات في البلدان الأربعة، واهتمت الدراسة بمدى تمكن القطاع الثالث من تطوير ثقافة سياسة الديمقراطية بين الأربعة بلدان سابقة الذكر، وقد اختيرت المنظمات غير الحكومية بوصفها عناصر فاعلة فى بين المجتمع المدني والقومية والديمقراطية، واهتمت الدراسة

بتطبيق ثلاثة طرق لتقييم المنظمات: ١- يتم تقييم المنظمات غير الحكومية وفقا للمعايير الأساسية " الأعضاء، المؤسسة، الموارد المالية، والتعاون مع السلطات المحلية ٢- يتم تحليل أثرها على التشريعات وتطوير المؤسسات ٣- أثرها على تنمية ثقافة سياسية ديمقراطية.

٢١- دراسة Choup, Anne Marie (2001) حيث اهتمت بالتعرف على دور المجتمع المدني في عمليات التحول الديمقراطي، والعوامل المؤدية إلى التعاون بين الجمعيات المدنية المحلية، والطريقة التي يؤدي بها التعاون إلى علاقات أكثر فعالية بين المجتمع المدني والسياسي. وقد أكدت هذه الدراسة على أهمية الجمعيات المدنية فى الحراك الاجتماعي، وضغطها على الدولة لإضفاء الطابع الديمقراطي. ومن خلال هذه الدراسة تم وضع نموذجا للتعاون بين المنظمات الشعبية التي تدعم فيها المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الحكومية الفردية على التعاون، وذلك مرتبط بالاستقلال الذاتي فيما بين المنظمات الشعبية، وتزويد الجمعيات المحلية بالموارد اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنمائية، مع السماح لها باتخاذ القرارات المتعلقة بالعمل اليومي في هذه المشاريع، وأن الحوافز توفر سببا هاما للمنظمات القاعدية للتعاون.

٢٢- دراسة Bradley, Matthew Todd (2002) تبين الدراسة أن المنظمات غير الحكومية حظيت باهتمام كبير في السنوات الأخيرة مع استمرار شعبيتها في الازدهار كوسيلة لتعزيز الديمقراطية. ولا تزال نظريات الديمقراطية تحاول أن تفسر لماذا تفعل الديمقراطية في بعض البلدان ولا تفعل في البعض الاخر. وتعتمد معظم النظريات في المقام الأول على الأداء الاقتصادي والمتغيرات المؤسسية باعتبارها المكونات الرئيسية للديمقراطية، ودراسة التحولات الديمقراطية من منظور اقتصادي وتعليمي.

٢٣- دراسة مصطفى أحمد (٢٠٠٤م) استهدفت الدراسة الكشف عن واقع المرأة في ظل تعاظم دور المجتمع المدني، وأسباب عدم استفادة المرأة بالحقوق الاجتماعية وتحديد دور الخدمة الاجتماعية في الحد من المعوقات التي تواجه المرأة في منظمات المجتمع المدني، وتوصلت الدراسة الي أن المبحوثين لهم دور في المجتمع يؤدونه من خلال عضويتهم بالجمعية، وليس لديهم اقتناع بدور الجمعيات الأهلية في المجتمع، وأن بعض المبحوثين مشاركين في مجلس إدارة الجمعية. كما أظهرت النتائج أن خدمات الجمعية الصحية متاحة للمرأة ويمكن الوصول لها في أي وقت، وأن الغالبية العظمي منهم لديهم الشعور بأن خدمات الجمعية حق من حقوقهم ويجب الاستفادة منها.

٢٤- دراسة Pejan, Ramin (2005) استهدفت الدراسة من خلال استعراضها لمشروع حقوق الإنسان الذي تنفذه رابطة المياه والتنمية الريفية (أوارد)، وهي منظمة غير حكومية مقرها في جنوب أفريقيا، إلى معالجة المناقشة الجارية بشأن دور المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان في تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، مضيفا بذلك منظورا محليا لهذه المناقشة، وتدفع اللجنة بأن المنظمات غير الحكومية الدولية المعنية بحقوق الإنسان التي تعمل في مجال قضايا الحقوق الاجتماعية والاقتصادية تحتاج إلى تقييم نهجها في تعزيز الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك منهجياتها واستراتيجياتها، وإشراك المنظمات غير الحكومية المحلية في التركيز على هذه القضايا.

٢٥- دراسة Plipat, Srirak (2005) أكدت الدراسة على الاهتمام بحقوق الإنسان كعامل هام في سياسة التنمية الدولية، التي أقرتها واعتمدتها المنظمات غير الحكومية الرائدة العاملة في مجال التنمية (المنظمات غير الحكومية الإنمائية)، ووكالات التنمية الثنائية، ووكالات الأمم المتحدة مثل اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية.

٢٦- دراسة Utyasheva, Leah (2006) تبين الدراسة أن ثقافة حقوق الإنسان هي تعبير عن أفكار ومواقف وممارسات حقوق الإنسان في مجتمع ما في وقت ما. وفي الوقت الحاضر، يوجد اهتمام متزايد لقيم حقوق الإنسان وكرامته في العالم. وتقترح الدراسة التحقيق من السمات المميزة لثقافات حقوق الإنسان في المملكة المتحدة وروسيا وتغييرها وتطورها في السنوات الأخيرة. وتؤكد الدراسة أن حماية حقوق الإنسان تتطلب تكامل الأساليب. فالحماية غير

القضائية لحقوق الإنسان، تسهم إسهاما كبيرا في تنمية ثقافات حقوق الإنسان، القائمة على القيم الإنسانية المشتركة كالكرامة والمساواة والمسؤولية من جانب الهيئات الحكومية والمدنية. وركزت الدراسة على فحص عمل المنظمات غير الحكومية (مثل رصد حقوق الإنسان والحملات الانتخابية والتقاضي الاستراتيجي)، فإن السمات الوسيطة والتصالحية والطوعية لإسهاماتهم هي وسائل قيمة لتطوير ثقافة متسامحة وقائمة على المشاركة في مجال حقوق الإنسان في كلا البلدين.

٢٧- دراسة Tang, Jie (2006) اهتمت الدراسة بمساهمة المنظمات غير الحكومية الصينية في تعزيز حقوق الإنسان في الصين، حيث اهتمت الدراسة بمسار تنمية المنظمات غير الحكومية في الصين. وتشير الدراسة إلى العوامل الرئيسية التي تؤثر على نمو المنظمات غير الحكومية، وقوانين المنظمات غير الحكومية القائمة في الصين، وتحليل نقص التشريعات وتقديم اقتراحات لتحسين أداء المنظمات، توضح هذه الدراسة البيئات القانونية والسياسية التي تواجهها الكيانات الصينية غير الحكومية الحديثة.

٢٨- دراسة صافيناز أبو زيد و نجاة عبدالمقصود (٢٠٠٧م) استهدفت الدراسة تحديد الوسائل والأساليب التي تستخدمها منظمات المجتمع المدني لنشر ثقافة حقوق الإنسان، وتحديد أهم الصعوبات التي تحول دون قيامها بدورها فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، وضع المؤشرات لتفعيل دورها. استخلصت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال حقوق الإنسان تسهم بشكل كبير فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك من خلال الكتيبات والنشرات والمطبوعات التي تصدرها بشكل دوري لتوعية الشباب بحقوق الإنسان، استثارة مشاركة المواطنين فى الدفاع عن القضايا المجتمعية، وتشجيع الحوار الوطني الديمقراطي، تنظيم الحملات مع المنظمات الأخرى للمطالبة بتعديل القوانين التي تتعارض مع حقوق الإنسان، وتبادل المعلومات والخبرات بين المنظمات، تنظيم محاضرات ودورات تدريبية بشكل دوري لنشر ثقافة حقوق الإنسان. كما توصلت الدراسة إلى أن أهم الصعوبات هي: محدودية الدعم المالي من الحكومة، وجود خلافات داخلية بين أعضاء الجهاز الإداري، نقص المستوى المهارى للعاملين بالمنظمات، ضعف مشاركة المواطنين التطوعية فى برامج المنظمات. ومن أهم العوامل لتفعيل دورها هي: زيادة موارد المنظمات المالية، تكوين قاعدة جماهيرية عريضة لها من المواطنين، منح المنظمات حرية أكبر فى إدارة شئونها.

٢٩- دراسة السيد إبراهيم (٢٠٠٩م) التي استهدفت التعرف علي مساهمة وواقع دور مراكز الأحياء بمكة المكرمة في دعم حقوق المستفيدين من خدماتها، توصلت الدراسة الي أنه لا يوجد أي دعم حكومي يقدم لمراكز الأحياء، وأنها تعتمد بشكل كبير علي تبرعات الجهات الخيرية واشتراكات الأعضاء، وأن مراكز الأحياء تقدم خدمات ترويحية وترفيهية وتوعوية وإرشادية للمستفيدين من خدماتها، وأن أهم ثلاثة حقوق تدعمها مراكز الأحياء للمستفيدين من خدماتها هي: (حق المستفيدين في التعبير عن أرائهم وأفكارهم، الحق في التنوع في البرامج والأنشطة المقدمة من خلال المركز حتى تلائم كافة احتياجات المستفيدين، الحق في المساواة وعدم التمييز على أساس الجنس، السن، اللون، الدين، العرق أو أي أساس أخر للتمييز). كما توصلت الدراسة إلى تصور مقترح لتفعيل دور مراكز الأحياء في دعم حقوق المستفيدين من خدماتها من وجهة نظر طريقة تنظيم المجتمع، والذي حدد أن أهم الأدوار المهنية التي يمكن للمنظم الاجتماعي القيام بها في مراكز الأحياء لدعم حقوق المستفيدين من خدماتها: دور الباحث، دور المعلم، دور المدافع، دور منمي الموارد والمصادر ودور المنشط.

٣٠- دراسة فرج عزت (٢٠٠٩م) استهدفت الدراسة التعرف على الملامح العامة لمنظمات المجتمع المدني من حيث المفهوم، السمات، المكونات، التحديات التي تواجها في مصر، وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني لتحقيق مؤشرات أهداف التنمية للألفية وبرامج العقد الاجتماعي المؤلفة من ٥٥ برنامجاً. استخلصت الدراسة أن منظمات المجتمع المدني قادرة على أن تنفذ البرامج المقترحة، وتلعب دوراً هام فى برامج المساعدات النقدية المشروطة وغير المشروطة،

كما أنها تشارك بشكل واضح في توسيع قاعدة ونطاق المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر عن طريق الوصول إلى جماعات جديدة مستهدفة في الريف والحضر، كما تسهم المنظمات فى تعزيز مشاركة المواطنين للاهتمام بقضايا المجتمع والقضايا العامة ومفهوم خدمة المجتمع، كما أنها يمكنها أن تلعب دوراً رئيسياً في زيادة الوعي المتعلق بالتضامن الاجتماعي. وخلصت الدراسة لمجموعة من التوصيات ومنها: نجاح الشراكات بين الحكومة والمجتمع المدني فى تحقيق التعليم الابتدائي الشامل، توثيق التعاون بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني والمراكز البحثية بشأن تحقيق متطلبات إصلاح البيئية التشريعية، وتطوير نظم العمل الداخلية بالمنظمات وتحقيق المزيد من التحالف فيما بينها لمحاكاة أفضل الممارسات، وحتى تصبح أكثر قدرة على التأثير على السياسة العامة.

٣١- دراسة فراج فراج (٢٠١٠م) استهدفت الدراسة تقييم أداء الجمعيات الأهلية لأدوارها في دعم قضايا حقوق الإنسان في مصر، والتعرف على الأنماط الأكثر كفاءة مقارنة بغيرها، التعرف على المشكلات التي تعاني منها الجمعيات الأهلية في دعم قضايا حقوق الإنسان، والتعرف على السياسات الاجتماعية التي تساعد على النهوض بأداء الجمعيات في دعم حقوق الإنسان. أوضحت نتائج الدراسة أن الجمعيات الأهلية تقوم بأدوار نشطة وفعالة فى مجال حقوق الإنسان. كما أوضحت النتائج أن من أهم المشكلات التي تواجه الجمعيات الأهلية: غياب فرص مشاركة المواطنين، نقص الإمكانيات المادية، عدم توفر الخبرة العلمية والفنية في الكوادر التطوعية، عدم وجود قيادات مدربة، عدم وجود رعاية إعلامية كافية. وتوصلت الدراسة لمجموعة من المقترحات منها: التوعية بأهمية العمل التطوعي ونشر ثقافته بين المواطنين، تنشئة الشباب على العمل التطوعي من خلال عقد الندوات والمؤتمرات، زيادة مصادر التمويل، زيادة استقلال الجمعيات، تشجيع التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية والتوعية الإعلامية بالعمل الأهلي ودوره. وأوصت الدراسة بإعداد برامج للتثقيف القانوني لأعضاء الجمعيات الأهلية وأفراد المجتمع وذلك في إطار مساعدتهم للدفاع عن حقوقهم, رصد الانتهاكات والاعتداءات الواقعة على أعضاء الجمعيات الأهلية وأفراد المجتمع، ضرورة إشراك الاتحاد العام للجمعيات في وضع الخطة القومية لحماية وتعزيز حقوق الإنسان، إنشاء وتدعيم الشبكات المحلية والاتصال فيما بين المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان داخل مصر وعلى المستويين العربي والإقليمي، فضلاً عن ذلك تزويد الجمعيات بالخبرات الفنية والعلمية التي تمكنها من وضع برامج للتثقيف وزيادة الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان.

٣٢- دراسة عماد داود (٢٠١١م) والتي استهدفت الوقوف على الأنشطة والخدمات التي تقدمها الجمعية النسائية لتحسين الصحة في الدفاع عن حقوق الفتيات المعرضات للخطر ووضع مؤشرات تخطيطية لدعم وتطوير آليات مؤسسات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الفتيات. توصلت الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت شريكاً رئيسياً في عملية الدفاع عن حقوق الفتيات المعرضات للخطر، وأن معظمها يفتقر إلى المنهج العلمي في تنفيذ وتطوير البرامج والمشروعات أو في إعداد أعضائها، وضعف قنوات الاتصال بين الجمعية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني، وتواجه المنظمات العديد من المعوقات التخطيطية، التنظيمية، الإدارية، والتشريعية وأخيراً المعوقات المالية. واستخلصت الدراسة مجموعة من المؤشرات التخطيطية لدعم وتطوير آليات مؤسسات المجتمع المدني للدفاع عن حقوق الفتيات: فيما يتعلق بالحقوق التعليمية خلصت الدراسة إلى المؤشرات التالية: ربط التعليم بسوق العمل لدعم المجال التعليمي وإقامة فصول محو أمية للفتيات المتسربات من التعليم. وفيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية استخلصت المؤشرات التالية: تقديم خدمات في حالة وجود خلافات بين الأبوين وتقديم خدمات لتحسين علاقة الفتاة بأسرتها وزملائها. كما استخلصت الدراسة تحديد الآليات التي تنتهجها الجمعية للدفاع عن حقوق الفتيات: أولاً: فيما يتعلق بالاستراتيجيات المستخدمة فى الدفاع عن حقوق الفتيات: استراتيجية الإقناع، استراتيجية التضامن، استراتيجية الضغط، استراتيجية الاتصال وتنمية الوعي واستراتيجية العمل

الاجتماعي. وأن الأدوار المهنية المستخدمة فى الدفاع هي: الوسيط، المطالب، الممكن وتعبئة الرأي العام (الحشد).

٣٣- دراسة عبد الغفار الدويك (٢٠١١م) والتي أوضحت أن من أهم المعوقات التي تحد من فعالية مؤسسات المجتمع المدني ضعف بنية الجمعيات الأهلية ومحدودية نجاحها في استقطاب مشاركة شعبية واسعة، سيطرة البعد الخيري عليها مع إغفال كبير للبعد التنموي، عدم قدرة هذه المنظمات فى تحقيق الاستقلالية المطلوبة عن المؤسسات الحكومية خاصة الوزارات ذات العلاقة مثل وزارة الشئون الاجتماعية والداخلية، وأن مازالت قراراتها وبرامجها وسياساتها العامة تخضع لتأثير الحكومة، نقص الموارد المالية لمستوى ونوعية الخدمات المقدمة، غياب المنهجية العملية في الإدارة لدى العدد الأكبر في المنظمات.

٣٤- دراسة صلاح هاشم (٢٠١١م) والتي استهدفت التعرف علي المؤهلات الشخصية، التنظيمية والمعرفية للجمعيات الأهلية لاستخدام منهج الدعوة في الدفاع عن حق الإنسان في التنمية. أسفرت نتائج الدراسة عن قوة المؤهلات الشخصية لقيادات العمل الأهلي للعمل في مجال الدعوة وأنهم مؤهلين للقيام بعمليات الإقناع والتفاوض، والضعف الواضح في المؤهلات المعرفية لدى قيادات العمل الأهلي بمفهوم الدعوة واستراتيجيتها ومهارات التخطيط الاستراتيجي لها وأساليبها وكيفية تعبئة الفئات المستهدفة وبناء القاعدة الشعبية وأساليب التوعية العامة، وأيضاً ضعف المؤهلات التنظيمية للجمعيات مما يؤثر سلباً علي قيام الجمعيات بواجباتها التنموية، ويقلل من فعالية الأدوار التي تقوم بها، ويجعلها عرضة للتشكيك في كفاءاتها الإدارية وذمتها المالية أمام الجهات الرقابية والتمويلية، وأوصت الدراسة بضرورة أن تقوم الجمعيات الأهلية بالارتقاء بقدراتها التنظيمية وتوفير البرامج التدريبية اللازمة للقيام بحملات الدعوة وكسب التأييد.

٣٥- دراسة Ty, Reynaldo R (2011) استهدفت الدراسة التعرف على دور المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية لتحقيق التحول الاجتماعي والكشف عن أسباب الصراع. وأوضحت النتائج أن هناك مشاكل تاريخية واجتماعية تؤدي إلى الصراع والمعارضة والقمع وباستخدام إطار التغيير الاجتماعي القائم على حقوق الإنسان الذي يعزز العدالة الاجتماعية، ويعمل المربون الشعبيون العاملون على المستوى الشعبي على تعزيز السلام المستدام. وتقوم منظمات المجتمع المدني بالعديد من الأنشطة كالدعوة والعمل الإنمائي وأعمال الإغاثة للناجين من انتهاكات حقوق الإنسان والنزاعات المسلحة وخدمة المجتمع التطوعي وحماية البيئة. وهذه الأنشطة تعزز العدالة الاجتماعية، وحقوق الإنسان، والتفاهم بين الأعراق والأديان، ووقف ثقافة الحرب. وتترتب على هذه النتائج آثار على السياسات والبحوث والممارسين. وقد تنظر وكالات التمويل في تقديم المزيد من المساعدة إلى مشاريع المجتمع المدني التي تعزز العدالة الاجتماعية.

٣٦- دراسة عالية آل فريد (٢٠١٣م) أوضحت الدراسة أن مؤسسات المجتمع المدني تهتم برفع مستوى وعي المجتمع بحقوق الإنسان، وتدفع الإنسان تجاه تحمل المسؤولية، والوعي بأمور الحياة، وتطوير قدراته العقلية ومواهبه الذاتية وقيمه الإنسانية، وتهتم بالكرامة والعدالة والحرية والمساواة والقانون، وتهدف لبناء مجتمع حضاري ينعم أفراده بالحرية والكرامة والرفاهية الاجتماعية وحقوق الإنسان. كما أشارت الدراسة إلى المعوقات التي تواجه الجمعيات الأهلية: المعوقات التي تتعلق بالأنظمة والحكومات، معوقات تتعلق بالمجتمع ذاته، ومنها اللامبالاة وضعف المسؤولية، ومعوقات تتعلق بمؤسسات المجتمع المدني ذاتها، ومنها تقليدية وجمود برامج عمل وهياكل هذه المؤسسات.

٣٧- دراسة مفتاح درياش (٢٠١٥م) استهدفت الدراسة التعرف على علاقة المجتمع المدني بالديمقراطية وحقوق الإنسان، أوصت الدراسة بتعديل التشريعات المنظمة للعمل الأهلي والمدني بحيث تحقق استقلالية حقيقية لتلك المنظمات، تطوير التعاون بين مؤسسات المجتمع المدني وإنشاء أجهزة فنية مشتركة لها، الاهتمام بالمنظمات ذات الطابع الشعبي ذات الجذور

العميقة، تطوير العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بحيث لا يفهم أن تقوية المجتمع المدني واستقلالها سيكون على حساب إضعاف الدولة. مشكلة تمويل مؤسسات المجتمع المدني من أهم العوامل التي تعرقل عملها وتجعلها تحت وصاية المانحين، مما يتطلب معالجة جادة للحفاظ على استقلالية المنظمات ويتطلب ذلك تخصيص موارد مالية من مصادر وطنية، وإنشاء صندوق قومي لدعم العمل الأهلي والمدني من موارد الدولة ومن القطاع الخاص والمؤسسات الدولية.

٣٨- دراسة السيد إبراهيم (٢٠١٧م) استهدفت الدراسة معرفة إلى أي مدى تدعم منظمات المجتمع المدني حقوق المرأة السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، التربوية والتعليمية، الصحية، والمرتبطة بالعمل والتشريعات للمستفيدات من خدماتها، والوقوف على المعوقات التي تعترضها، والعوامل والمقترحات الضرورية لتفعيل دور المنظمات. توصلت الدراسة الي أن منظمات المجتمع المدني تعتمد على مصادر التمويل الخارجي فى تمويل برامجها وأنشطتها، وعدم كفاية الدعم المقدم لتلك المنظمات بكافة صوره. كما أوضحت النتائج أن أول الحقوق العامة للمرأة التي تدعمها منظمات المجتمع المدني هو الحق فى (عدم التمييز ضد المرأة بأي شكل من أشكال بما فى ذلك التمييز القائم على الجنس)، وأن أول وأهم الحقوق السياسية التي تدعمها المنظمات (الحق في التصويت فى جميع الانتخابات والاستفتاءات العامة)، وأن أهم حقوق المساواة بين الرجل والمرأة فى ميدان التربية والتعليم (الحق فى المساواة بين الرجل والمرأة فى المناهج الدراسية والامتحانات)، كما أشارت النتائج أن أهم المعوقات الإدارية والتنظيمية التي تعترض المنظمات (الروتين الزائد والبيروقراطية فى العمل)، وأن من العوامل والمقترحات الضرورية لتفعيل دور المنظمات (أن يسلط الإعلام الضوء على قضايا حقوق المرأة, عمل دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدني لتجديد معارفهم حول حقوق المرأة، ووضع حقوق المرأة فى المناهج التعليمية بمراحل التعليم المختلفة لتغيير النظرة السلبية اتجاه حقوق المرأة).

خامساً: التعليق على الدراسات السابقة:

اهتمت الدراسات السابقة بالتركيز على ثلاث محاور أساسية هي: (منظمات المجتمع المدني، حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان) والتي تمثل موضوع البحث الحالي، وفى الحقيقة لا يمكن الفصل بين منظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان، وذلك باعتبار أن المجتمع المدني منوطاً به حماية والدفاع عن حقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع، لكن يأتي الفصل هنا لتحديد وتوضيح المفاهيم البحثية للبحث الحالي. كما اهتمت الدراسات السابقة بدور منظمات المجتمع المدني فى تدعيم حقوق المرأة، حقوق الطفل، ودورها فى التنمية، ومحو الأمية، وتدعيم الحق فى التعليم، والرفاهية والرعاية الصحية والوقاية من فيروس نقص المناعة، ودورها فى التدخل فى الأزمات، ونشر ثقافة حقوق الإنسان والديمقراطية. كما أن بعض الدراسات ركزت على المشكلات والتحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني، وطرق وأساليب تفعيل دوره فى المجتمع فى نشر ثقافة الديمقراطية.

ويتضح من العرض السابق للدراسات السابقة المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني: أنها ركزت على دور الجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية فى التنمية المستدامة (أحمد ناجى ١٩٨٥م، نجوى سمك وآخرون ٢٠٠٢ م، حسن سلامة ٢٠٠٧ م، إسهام الإيرانى، ٢٠١٣ م , AJ Omede, AR Bakare (2014)، ومن جهة أخرى فقد اهتم البعض الأخر بدراسة دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني مثل (فؤاد الصلاحي، ١٩٩٧م، ماجدة مهدي، ٢٠١١م، Sima Rakutiene, 2014، وآخرون اهتموا بدور منظمات المجتمع المدني تجاه تعليم الكبار فى مصر (محمد عبد اللطيف، ٢٠١٠،-Lutz Hoff and Anne Hickling Hudson (2011)، وآخرون اهتموا بدراسة دور منظمات المجتمع المدني لمساندة المجتمع المحلى وقت الأزمات المجتمعية (عزه بدوى، ٢٠١١)، وأخرى اهتمت بفعالية مؤسسات

المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية , ومن جانب آخر مساهمتها فى مواجهة مشكلة الفقر (هويدا عدلي، ٢٠٠٥م، منال الغزواني، ٢٠٠٧، ماجده مهدى، ٢٠١١م), وأخرى اهتمت بدراسة دور المنظمات فى مجال التشبيك المعلوماتي، ومن جهة أخرى البعض اهتم بدورها فى مواجهة مشكلات سكان المناطق العشوائية (أبو النجا العمرى، ٢٠٠٩م، هاله خورشيد، ٢٠١٢).

كما يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة المتعلقة بحقوق الإنسان: أن بعض الدراسات اهتمت بالعوامل المؤثرة على قيام الأخصائي الاجتماعي للدفاع عن العملاء فى المستشفيات الجامعية (زكنية خليل، ٢٠٠٠) وآخرين اهتموا بدراسة تعزيز حقوق الإنسان للاتحاد الأوروبي كمسألة شرعية " كقوة معيارية" تعزز حقوق الإنسان كمعيار شرعي للسلوك الدولي (Gkouti, Athina,2014)، والبعض الآخر اهتم بدراسة الحق في التعليم للمهاجرين الأطفال(Hlatshwayo, Mondli; Vally, Salim,2014) . وأخرى اهتمت بتعزيز وحماية الحقوق الاجتماعية والاقتصادية Obibuaku, Ugochukwu Lawrence , (2010) Balducci, Giuseppe , 2013 , Ledbetter, Clyde, Jr , 2011 Christodoulidou, T, 2004)، وآخرون اهتموا بدمج حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية (حسين موسى، ٢٠٠٩م). كما يتضح من العرض السابق للدراسات السابقة المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان أن البعض منها اهتم بدور المنظمات الغير حكومية وشراكتها مع المنظمات الحقوقية التي تطالب بحماية حقوق مجموعات معينة من السكان سواء المهمشين أو المستبعدين, ومن بينهم حقوق المرأة دراسة (Masako Tanaka, 2011، السيد إبراهيم (٢٠١٧م)، مصطفي أحمد (٢٠٠٤م)، صافيناز أبو زيد و نجاة عبد المقصود (٢٠٠٧م)، السيد إبراهيم، ٢٠٠٩م , Boyce, Nicole , 2015 ، عالية آل فريد، ٢٠١٣م، فراج فراج ٢٠١٠م)، وأخرى اهتمت بدور منظمات المجتمع المدني فى تعزيز المعايير الديمقراطية وحقوق الإنسان (Chung, Da Woon, 2011، مفتاح درباش ،٢٠١٥م , Choup, Anne Marie, 2001، عماد داود، ٢٠١١م، (2016, R Taylor Rodd, Joshua, Williamson and, وآخرين اهتموا بمؤهلات الجمعيات الأهلية لاستخدام منهج الدعوة في الدفاع عن حق الإنسان في التنمية (صلاح هاشم، ٢٠١١م) والبعض الآخر اهتم بدور المنظمات الغير حكومية فى تدعيم العدالة (فرج عزت، ٢٠٠٩م)، وآخرين اهتموا بدراسة تنمية حقوق الإنسان (Plipat, Srirak,2005)، وآخرين اهتموا بدور المنظمات الغير حكومية فى نبذ العنصرية (Roditi Ourania, 2001). وبالرغم من ذلك إلا أن التراث الأدبي والعلمي للمجتمع المدني وحقوق الإنسان مازال فى حاجة إلى دراسات علمية تقدمية تقدم رؤى مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، وهذا ما يهتم ويسعى البحث الحالي إلى تحقيقه.

المحور الرابع: نحو رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدنى فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان من وجهة نظر طريقة تنظيم المجتمع:

أولاً: ركائز ومصادر بناء الرؤية:

تتحدد الركائز والمصادر التي تم فى ضوئها تم بناء الرؤية فيما يلي:

- الأساس النظري للبحث المرتبط بمنظمات المجتمع المدني وحقوق الإنسان.
- مفاهيم البحث (مفهوم منظمات المجتمع المدني ومفهوم حقوق الإنسان).
- الموجهات النظرية للبحث (نظرية الانساق، نظرية التبادل الاجتماعي، نظرية القوة، نظرية المنظمات، نموذج الدفاع).
- الكتابات والبحوث والدراسات العلمية العالمية والعربية ذات الصلة بموضوع البحث.

- التراث والأساس النظري للخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة.
- النتائج التي أسفر عنها البحث الحالي
- رؤية وتصور الباحث لكيفية تطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.

ثانياً: المسلمات التى تنطلق منها الرؤية:

- إن منظمات المجتمع المدني تقدم إسهاماتها فى مجالات التعليم، الصحة، الثقافة، البيئة، الرعاية الاجتماعية، التنمية الاجتماعية والاقتصادية والدفاع عن حقوق الإنسان.
- إن المجتمع المدني أصبح شريك فعلى مع الحكومة فى تلبية احتياجات المواطنين وعلاج مشكلاتهم نتيجة لعجز الدولة عن إشباع كافة الاحتياجات وإنسحابها عن تقديم الخدمات الاجتماعية للمواطنين.
- إن المجتمع المدني يقوم على قيم الديموقراطية والتسامح واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية.
- إن منظمات المجتمع المدني مسئولة عن نشر ثقافة وحماية حقوق الإنسان والدفاع عنه ضد أي انتهاكات توجه له.
- إن مهنة الخدمة الاجتماعية تؤمن بالعدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز واحترام حقوق الإنسان وتسعي لتحقيقها فى ممارستها المهنية مع مختلف الفئات المجتمعية، كما تؤمن بأهمية نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع.
- إن طريقة تنظيم المجتمع تقوم على الدفاع عن حقوق الإنسان وتدعيم حقه فى التنمية وتملك الأدوات والمهارات والاستراتيجيات المهنية التي تسمح لها للقيام بذلك.

ثالثاً: أهمية الحاجة لتكوين رؤية مستقبلية لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان:

- ما أوضحته الكتابات والبحوث والدراسات العلمية من وجود العديد من التحديات التي تعترض دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان من تقييد حريتها في ممارسة نشاطها، ضعف الإدارة الداخلية للمنظمات، ضعف المشاركة الشعبية، نقص التمويل والموارد والإمكانيات، التخوين والاتهام بالعمالة والتربح، الشخصنة والفردية للقيادة، نقص المهارات للعاملين بها، ضعف التنسيق بين المنظمات، غياب إقامة التحالفات والشبكات بين المنظمات وغيرها من التحديات.
- ما أكدته الكتابات والبحوث والدراسات العلمية من الحاجة الملحة لتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.
- الندرة الواضحة فى البحوث والدراسات العلمية المتصلة بتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.
- الحاجة لتطوير دور المنظم الاجتماعي فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.

رابعاً: الفئات المستهدفة من الرؤية:

- منظمات المجتمع المدني لتنمية قدرتها على توجيه أنشطتها وبرامجها وخدماتها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.
- مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني لاتخاذ القرارات ورسم السياسات التى من شأنها أن تسهم فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.

- فريق العمل والعاملين بمنظمات المجتمع المدني: لتنمية معارفهم ومهاراتهم وخبراتهم من خلال التدريب والمحاضرات والندوات وورش العمل ليكونوا أكثر قدرة على المساهمة فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى ممارستهم مع المستفيدين من خدمات المنظمات والمترددين عليها والمواطنين بالمجتمع المحلي المحيط بالمنظمة.
- القيادات السياسية والحكومية: لما يملكونه من قدرة على تعديل وتطوير التشريعات والسياسات الحكومية اتجاه منظمات المجتمع المدني وإعطائها مساحة من الحرية لممارسة نشاطها وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، وتغيير النظرة السلبية والصورة الذهنية الخاطئة اتجاهها.
- القيادات الشعبية والدينية: لما يملكونه من قدرة على التأثير فى سكان المجتمع المحلي لتحسين المشاركة الشعبية للمواطنين ولاسيما الشباب فى خدمات وبرامج المنظمات، ومساندتهم لتقديم الدعم المجتمعي للمنظمات.
- الأخصائي الاجتماعي لوضعها موضع التنفيذ.

خامساً حقوق الإنسان المستهدف نشرها وتدعيمها فى ضوء الرؤية المستقبلية:

- **الحقوق المدنية:** الحق في الحياة، الاعتراف بالشخصية القانونية، عدم التعرض إلى التعذيب أو المعاملة القاسية، الحق في العدالة والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، احترام الكرامة الإنسانية.
- **الحقوق السياسة:** الحق في التمثيل النقابي، التجمع السلمي، التعبير عن الرأي، تقرير المصير، فى الانتخاب والترشح للمجالس المحلية والنيابية.
- **الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية:** الحق في العمل، الحق في أجر عادل يكفل حياة كريمة، في الضمان والتأمين الاجتماعي، في السكن الملائم، في الرعاية الصحة، في الاختلاف، فى الرعاية فى حالات المرض أو البطالة أو العجز والحق فى التنمية.

سادساً: التطوير المقترح لدور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان:

جدول رقم (١)
المؤشرات والمتطلبات لتطوير دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان

المؤشرات	المتطلبات	الأدوات والمهارات والاستراتيجيات المهنية المطلوبة
(١) نشر ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين فى المجتمع وتوعيتهم وتبصيرهم بحقوقهم السياسة والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية.	– استخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات ومواقع التواصل الاجتماعي للوصول إلى أكبر عدد من المواطنين فى أسرع وقت وبأقل جهد وتكاليف. – عقد الندوات والمحاضرات والمؤتمرات الشعبية للتوعية المواطنين بحقوقهم. – الاستعانة بالقيادات الشعبية والدينية لدعم الأنشطة والبرامج التوعوية والتثقيفية المقدمة من خلال المنظمات للمواطنين.	الأدوات: المؤتمرات الشعبية، الندوات والمحاضرات، وسائل الاتصال الجماهيري، الكتيبات والنشرات. المهارات: التوضيح، التفسير، الاتصال، استخدام الأدوات والوسائل. الاستراتيجيات: مشاركة المواطنين, التمكين.
(٢) إقامة الشراكات بين منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان.	– عقد مؤتمرات ولقاءات مشتركة بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني لتجاوز الخلافات وتوزيع وتحديد المهام والمسئوليات لكل منهما ولتبادل الخبرات والمعارف فيما بينهم. - عمل لجان مشتركة لتحقيق التكامل بين الجهود المبذولة لكل منهما تجنباً للازدواجية والتكرار. - تقديم الحكومة الدعم المالي لمنظمات المجتمع المدني حتى يتسنى لها القيام بدورها وتحقيق أهداف.	الأدوات: المؤتمرات، اللجان. الاجتماعات. المهارات: التنسيق، التشبيك، والتعاون. الاستراتيجيات: الإقناع، التفاوض، التضامن.
(٣) إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني لمزاولة نشاطها بحرية أكبر فى نشر وتدعيم حقوق الإنسان بدل من التضييق عليها.	– التخفيف من الرقابة والإشراف من جانب الدولة على أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني. – تعديل القوانين والتشريعات بما يسمح للمنظمات بحرية أكبر في ممارسة أنشطتها وبرامجها. – تقديم الدعم والمساندة المعنوية للمنظمات.	الأدوات: المؤتمرات، اللجان. المهارات: التنسيق، التعاون، تقديم المشورة الفنية. الاستراتيجيات: الإقناع، التفاوض, التضامن.
(٤) توسيع قاعدة المشاركة الشعبية للمواطنين لدعم ومساندة دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم حقوق الإنسان.	- نشر ثقافة العمل التطوعي بين المواطنين من خلال وسائل الإعلام بكافة أساليبها. - تقديم حوافز مادية ومعنوية لتشجيع مشاركة الشباب فى أنشطة المنظمات للاستفادة من طاقاتهم الابتكارية والإبداعية. - الاستعانة بالقيادات الشعبية والدينية لتشجيع المواطنين على دعم أنشطة المنظمات من خلال الندوات واللقاءات المجتمعية والمؤتمرات الجماهيرية والشعبية لسكان المجتمع.	الأدوات: الندوات، اللقاءات المجتمعية، المؤتمرات الجماهيرية والشعبية. المهارات: الاتصال، المناقشة الجماعية. الاستراتيجيات: مشاركة المواطنين, التمكين.
(٥) تنمية القدرة المعرفية والمهارية لقيادات منظمات المجتمع المدني والعاملين بها لتدعيم قدرتهم على نشر وتدعيم حقوق الإنسان.	- الاهتمام بالدورات التدريبية وورش العمل لتنمية القدرات والمعارف والمهارات لقيادات منظمات المجتمع المدني. - الاعتماد على المعايير العلمية فى اختيار القيادات. - الاستفادة من تجارب المنظمات الأخرى التي حققت نجاحات كبيرة فى تدعيم حقوق الإنسان.	الأدوات: الدورات التدريبية وورش العمل. المهارات: التمكين، تقديم المشورة الفنية. الاستراتيجيات: الإقناع.
(٦) حل النزاعات والصراعات بين العاملين داخل المنظمات والتي قد تتسبب فى هدم جهود المنظمات.	- إعلاء قيم التسامح والتعاون التضامن بين العاملين. - نشر ثقافة العمل الفريقي بين المواطنين. - توزيع المهام والمسئوليات طبقاً للقدرات والمهارات والكفاءة. - الاعتماد على سياسة التدوير وتبادل الأدوار فى الهيكل الإداري للمنظمات.	الأدوات: المقابلات، المناقشة. الاجتماعات. المهارات: إدارة العمل الفريقي والتعاون. الاستراتيجيات: الإقناع، التفاوض.
(٧) التشبيك وإقامة التحالفات والاتحادات بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض لجعلها قوى ضاغطة ومؤثرة.	- إعلاء مبادئ الشفافية والمصداقية والمساءلة فى منظمات المجتمع المدني. - التنسيق والتكامل بين المنظمات محلياً وإقليمياً ودولياً. - إقامة المشاريع والبرامج المشتركة. - بناء قاعدة معلوماتية للمنظمات بزيد من فرص	الأدوات: المؤتمرات، اللجان، الاجتماعات والمناقشة. المهارات: التنسيق، التشبيك، والتعاون. الاستراتيجيات: الإقناع،

	التشبيك للمنظمات.	التشبيك, التضامن.
(٨) بناء القدرة الداخلية لمنظمات المجتمع المدني لتدعيم قدلرتها فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.	– وضع رسالة ورؤية واضحة ومحددة للمنظمة. – تفعيل الممارسة الديمقراطية فى البيئة الداخلية للمنظمات. – تنمية القدرات الفنية والمهارية والمعرفية للعاملين بالمنظمات. – دعم ثقة الجمهور فى المنظمات – التقييم المستمر لأعمالها – الاستفادة من الثورة التكنولوجية والمعلوماتية الهائلة لتدعيم قدرات المنظمات تكنولوجياً.	الادوات: المقابلات، المناقشة. الاجتماعات. الندوات، الدورات وورش العمل المهارات: التقييم، تقديم المشورة، التعاون. الاستراتيجيات: الإقناع، التخطيط الاستراتيجي، التمكين.
(٩) تنمية وتنويع القدرات المالية لمنظمات المجتمع المدني لتدعيم قدرتها على إقامة البرامج التي تسهم فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان.	– الدعم المالي الحكومي لأنشطة المنظمات. – تسهيل إجراءات الحصول على التمويل وتخفيف القيود المفروضة. – إقامة مشروعات استثمارية مدرة للدخل. – الاستفادة من الموارد والإمكانيات المادية المتاحة لدى المنظمات الأخرى بالمجتمع.	الأدوات: المقابلات، المناقشة الجماعية. الاجتماعات، اللجان. المهارات: التخطيط الاستراتيجي، التعاون، التضامن التشبيك. الاستراتيجيات: الإقناع، التفاوض التخطيط الاستراتيجي

وفى السطور القادمة سنعرض للعوامل الضرورية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني في نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، والأدوار المهنية للمنظم الاجتماعي فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، وكذلك الأدوات المهنية التي يمكن للمنظم الاجتماعي استخدامها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، وسنعرض أيضاً للمهارات والاستراتيجيات المهنية التي يمكن للمنظم الاجتماعي استخدامها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان، وهي على النحو التالي:

سابعاً: العوامل الضرورية لتفعيل دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان:

١. **أن يكون لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني رسالة واضحة ومعلنة يسترشد بها فى عمليات التخطيط والتنفيذ لبرامج وخدمات ومشروعات المنظمة، وأن تتوافق الرسالة مع أهداف وقيم وطبيعة وموارد وإمكانيات المنظمة، وينبغي أن تعكس الهدف الجوهري من وجودها وهويتها وما يميزه عن غيرها من المنظمات الأخرى من حيث برامجها وأنشطتها وخدماتها والمستفيدين منها.**
٢. **أن يكون لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني رؤية واضحة ومعلنة وطموحه متوافق عليها من جميع العاملين بالمنظمة ويمكن تحقيقها فى المستقبل، وتعبر عن التصورات أو الطموحات أو الآمال المستقبلية للمنظمة والتي لا يمكن تحقيقها في ظل الموارد والإمكانيات الحالية، ولابد أن تعكس الصورة الذهنية المستقبلية للمنظمة.**
٣. **أن يكون لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني أهداف واضحة، مفهومة معلنة، متكاملة يقبلها العاملين بالمنظمة ويسعون لتحقيقها. وتمثل فى النهاية الغايات والنتائج المطلوب الوصول إليها من خلال البرامج والأنشطة التي تمارسها المنظمة. وتأخذ أشكالاً مختلفة استراتيجية تتحقق على المدى البعيد، تكتيكية تتحقق على المدى المتوسط وأهداف تشغيلية يتم تحقيقها على المدى القصير.**
٤. **أن يكون لكل منظمة من منظمات المجتمع المدني خطة استراتيجية تمثل خارطة طريق للعمل بالمنظمة، يحدد بها الوضع الحالي للمنظمة والمكانة التي يراد الوصول اليها وكيف يمكن الوصول اليها، وتمثل مجموعة من الخطوات والعمليات والمهام البعيدة المدي التي تسعى المنظمة لتحقيقها وهي أحد مهارات القيادة العليا فى المنظمات.**

٥. أن تلتزم منظمات المجتمع المدني بتحقيق قيم الشفافية والديمقراطية والمحاسبية وتعتبرها منهج ودستور للعمل بها لما لها من أهمية قصوى فى زيادة نسب المشاركة الشعبية فى المنظمات وكسب ثقة الرأي العام والتضامن معها, وهذا يتفق مع دراسة أبو النجا العمري (٢٠٠٩م) التي استخلصت أن الشفافية تؤكد على المصداقية أمام الرأى العام والحكومات, وتزيد من قدرة منظمات المجتمع المدني على الدخول الشبكات المعلوماتية على المستوى الدولي والإقليمي والمحلي, وأن الإلتزام بها يتيح للمنظمات الدفاع عن حقوق الجماعات الضعيفة والمهمشة. ويتفق ذلك أيضاً مع دراسة فرج عزت (٢٠٠٩م) التي أشارت إلى أن من الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني في مصر أن قيم الشفافية والمساءلة مازالت تحتاج إلى فهم وتطبيق فى تلك المنظمات. ودراسة عماد داود (٢٠١١م) التي أوضحت أن الشفافية والمصداقية من المقومات الضرورية لمنظمات المجتمع المدني لكسب ثقة الجمهور وتعزيز شرعية تلك المنظمات.

٦. أن تطبق منظمات المجتمع المدني مبادئ وقيم الحوكمة (الشفافية، العدالة، المساواة، المسئولية والمحاسبية) باعتبارها أداة هامة لتحقيق الجودة الشاملة فى المنظمات وأسلوب لممارسة الإدارة الرشيدة الفعالة فى المنظمات، ويتم تطبيق قيم الحوكمة من خلال التزام المنظمات بالقواعد والقوانين فى إدارة المنظمة والرقابة عليها، وتنظيم العلاقات بين الإدارة العليا فى المنظمات والإدارة التنفيذية وجميع العاملين وتوزيع المهام والمسئوليات والالتزام بتحقيقها. ويتفق ذلك مع ما أشارت إليه دراسة عبد الحليم عبد العال (٢٠٠٥م) على أهمية ممارسة الحوكمة من خلال منظمات المجتمع المدني وأن أعضاء المجتمع المدني لن يفحلوا فى ممارسة الحوكمة بإيجابية إلا إذا توافرت لهم الخبرات والقدرة على ممارسة وإدارة أنشطة منظمات المجتمع المدني، وأن لابد لكل طرف من الأطراف سواء الدولة أو المجتمع المدني أن يفهم مهام ووظائف والتزامات كل طرف، وأن العلاقة التوفيقية بين منظمات المجتمع المدني والدولة تفرض أن يكون هناك علاقة حوكمية.

٧. توعية وتبصير وتثقيف أفراد المجتمع بحقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية وذلك بتعليمهم حقوقهم وكيفية المطالبة بها وتشجيعهم على المطالبة بحقوقهم وذلك من خلال من خلال المؤتمرات الشعبية والجماهيرية، المنشورات أو المحاضرات والندوات، وسائل الإعلام...وغيرها من الأدوات المهنية للمنظم الاجتماعي. وهذا يتفق مع دراسة صافيناز أبو زيد ونجاة عبد المقصود (٢٠٠٧م) التي أكدت أن منظمات المجتمع المدني العاملة فى مجال حقوق الإنسان تسهم بشكل كبير فى نشر ثقافة حقوق الإنسان وذلك من خلال الكتيبات والنشرات والمطبوعات التى تصدرها بشكل دوري لتوعية الشباب بحقوق الإنسان. ودراسة صلاح هاشم (٢٠١١م) التي تؤكد على أهمية استخدام أساليب التوعية العامة بحقوق الإنسان. ودراسة مفتاح درباش (٢٠١٥م) التي أشارت أن منظمات المجتمع المدني تلعب دورا كبيرا في نشر ثقافة حقوق الإنسان وتعريف المواطنين بحقوقهم وذلك من خلال آليات الإعلام، عقد الندوات والمحاضرات وورش العمل للتوعية بهذه الحقوق.

٨. نشر الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان والأفكار المدعمة لها من خلال الندوات، ويتفق ذلك مع أشارت اليه دراسة فراج فراج (٢٠١٠م) بضرورة تزويد الجمعيات الخيرية بالخبرات الفنية والعلمية التي تمكنها من وضع برامج للتثقيف وزيادة الوعي المجتمعي بحقوق الإنسان.

٩. عمل دورات تدريبية لتأهيل وتدريب القيادات والعاملين بمنظمات المجتمع المدني لتجديد معارفهم حول حقوق الإنسان ورفع كفاءاتهم ومهاراتهم الفنية والإدارية، وتؤكد دراسة صافيناز أبو زيد ونجاة عبد المقصود (٢٠٠٧م) على أهمية الدورات التدريبية بشكل دوري لنشر ثقافة حقوق الإنسان. وكذلك دراسة السيد إبراهيم (٢٠١٧م) التي أكدت على أهمية عمل دورات تدريبية للعاملين بمنظمات المجتمع المدني لتجديد معارفهم حول حقوق المرأة. ودراسة عالية حجازي (٢٠٠٥م) التي أشارت إلى ضرورة تدريب وتأهيل العاملين

بالمنظمات فنياً وإدارياً حيث يعد من أهم المعايير التي تساعد منظمات المجتمع المدني فى الدفاع عن حقوق الإنسان.

١٠. ينبغي أن يسلط الإعلام الضوء على قضايا حقوق الإنسان، وهذا ما أكدت علية دراسة فراج فراج (٢٠١٠م) بضرورة التوعية الإعلامية بحقوق الإنسان. وكذلك دراسة السيد إبراهيم (٢٠١٧م) التي أكدت على أهمية أن يسلط الإعلام الضوء على قضايا حقوق المرأة. كما أكدت أيضاً دراسة عزة بدوي (٢٠١١م) أن من أهم المشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني ضعف اهتمام وسائل الإعلام بمنظمات المجتمع المدني.

١١. وضع حقوق الإنسان فى المناهج التعليمية بمراحل التعليم المختلفة لتوعية المواطنين بحقوق الإنسان، وهذا ما تؤكد عليه دراسة السيد إبراهيم (٢٠١٧م) التي أكدت على أهمية وضع حقوق المرأة فى المناهج التعليمية بمراحل التعليم المختلفة.

١٢. توفير الدعم المالي وضرورة التفكير في وسائل جديدة لتنمية وتنويع مصادر التمويل بمنظمات المجتمع المدني والاعتماد على الذات بشكل كبير وعدم الاعتماد بصورة أساسية على المصادر المؤقتة أو الموسمية الغير ثابته والغير مستقرة والغير كافية فى أغلب الأحيان كالتبرعات والهبات والتمويل الأجنبي لذلك يجب على المنظمات وضع خطط وابتكار وسائل لتنمية مواردها وتبني مشروعات استثمارية مدرة للدخل تساعدها على القيام بدورها اتجاه النهوض بحقوق الإنسان ورفع وعي وثقافة المجتمع بها. ويتفق ذلك مع دراسة إسهام الإرياني (٢٠١٣م) التي أشارت أن من أهم المعوقات التي تعوق منظمات المجتمع المدني وتهدد استمرارها هي ضعف الدعم والموارد المالية وعدم استقرارها، وضرورة تنمية قدرة المنظمات على الاعتماد على نفسها ومصادرها الداخلية فى التمويل. ويتفق ذلك أيضاً مع دراسة عزة بدوي (٢٠١١م) التي أشارت أن من أهم المشكلات التي تواجه منظمات المجتمع المدني هي عدم كفاية الموارد المالية. ودراسة فرج عزت (٢٠٠٩م) التي أشارت أن من أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني فى مصر هي عدم توفر الموارد المالية للمنظمات بسبب القيود المفروضة عليها. ودراسة نجاة عبد المقصود (٢٠٠٩م) التي أشارت الي ضرورة استثمار كافة الموارد المجتمعية المتاحة ومنح منظمات المجتمع المدني الصلاحيات اللازمة لممارسة دورها بإيجابية داخل المجتمع.

١٣. إتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني لمزاولة نشاطها بحرية أكبر بدل من التضييق عليها، وعدم إخضاعها للبيروقراطية الحكومية، وهذا يتفق مع دراسة إسهام الإرياني (٢٠١٣م) التي أشارت أن من أهم المعوقات التي تعوق منظمات المجتمع المدني القيود البيروقراطية والإدارية والقانونية المحاطة بتلك المنظمات ينبغي التخفيف منها. ودراسة هويدا عدلي (٢٠٠٥م) التي أشارت إلى القيود المحيطة بمنظمات المجتمع المدني وتعوق قدرتها على تحقيق أهدافها. ودراسة فرج عزت (٢٠٠٩م) التي أشارت أن من أهم التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني القيود المفروضة عليها مثل: الإجراءات البيروقراطية المعقدة للمنح، والرقابة الصارمة على أنشطتها اليومية، وسلسلة مصادر الأموال، وحل الجمعيات، والإشراف على تفاصيل الميزانيات...وغيرها. ودراسة محمد مصطفى (٢٠١٥م) التي أشارت إلى أهمية تخفيف القيود على إنشاء منظمات المجتمع المدني أو إدارة وتشغيل تلك المنظمات، ورقابتها، مع تشجيع وتدعيم الرقابة الذاتية والاجتماعية.

١٤. تشجيع الحكومة لمنظمات المجتمع المدني وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها ومساندتها فى تحقيق رسالتها وأهدافها، والعمل معها انطلاقاً من مبدأ الشراكة المجتمعية والتكامل فى الأدوار.

١٥. ترسيخ وتعزيز مفهوم حقوق الإنسان فى المجتمع فى كافة المؤسسات الحكومية وغير الحكومية.

١٦. السماح لمنظمات المجتمع المدني بحرية التمويل الداخلي والخارجي مع الرقابة عليها من جانب الحكومة والمحاسبة والمساءلة لها فى حالة الإخلال بقيم النزاهة والشرف والوطنية.

١٧. تصحيح الصورة الذهنية السلبية الخاطئة عن منظمات المجتمع المدني بأنها غير وطنية وتعمل لصالح الغرب وتتسم بالفساد المالي والإداري والتي لا يمكن تغييرها بشكل سريع وإنما يحتاج إلى جهد ومثابرة.
١٨. تحقيق الشراكة الفعلية الحقيقية بين المنظمات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني.
١٩. نشر ثقافة حقوق الإنسان بين العاملين وأعضاء مجالس إدارة وقيادات منظمات المجتمع المدني حتى تصبح ثقافة سائدة ودستور للعمل يمارسها الجميع بالمنظمات مع مختلف المستفيدين من الخدمات في مختلف الأنشطة والبرامج المقدمة من خلال المنظمات. وتنمية المهارات الفنية اللازمة للعاملين بالمنظمات لتنمية قدراتهم على حماية حقوق الإنسان وذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية.
٢٠. تنمية المعارف العلمية النظرية للعاملين وأعضاء مجالس إدارة وقيادات منظمات المجتمع المدني وتدريبهم وتأهيلهم لكيفية التعامل مع قضايا حقوق الإنسان وذلك من خلال الندوات وورش العمل والمحاضرات والمناقشات الجماعية ذات الصلة بموضوعات حقوق الإنسان.
٢١. تهيئة البيئة المؤسسية والمناخ الإداري بالمنظمات لتبني سياسة للعمل قوامها حماية حقوق الإنسان وإزالة المعوقات التي قد تقف عائق لتحقيقها.
٢٢. الاستفادة من تجارب وخبرات المؤسسات الأخرى المنتشرة في المجتمع سواء الحكومية أو الغير حكومية التي تتعامل مع قضايا حقوق الإنسان وتوطيد العلاقات بتلك المؤسسات لأهمية دورها في توفير الوقت والجهد والمال.
٢٣. التنسيق والتكامل بين منظمات المجتمع المدني المنتشرة في المجتمع وبعضها البعض لدعم قضايا حقوق الإنسان فى ممارستها وبرامجها.

ثامناً: الأدوار المهنية التي يمكن للمنظم الاجتماعي القيام بها في منظمات المجتمع المدني لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان:

١- دور الباحث فى حقوق الإنسان: يستطيع المنظم الاجتماعي القيام بمجموعة من المهام والأنشطة لتحقيق متطلبات هذا الدور وهي:

(أ) الاطلاع وقراءة الكتابات والبحوث والمقالات العلمية والتقارير والإعلانات والاتفاقيات الدولية المتصلة بحقوق الإنسان.

(ب) تقييم النتائج وتحديد نقاط القوة والضعف في البرامج المقدمة من خلال منظمات المجتمع المدني وجعلها أكثر ارتباطاً بدعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان وبناء أنشطتها وبرامجها في ضوء تلك الحقوق.

(ت) إجراء الدراسات والبحوث العلمية التي من شأنها أن تسهم فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان والمتعلقة بقضايا وانتهاكات حقوق الإنسان.

٢- دور المعلم لحقوق الإنسان: والمنظم الاجتماعي ينبغي أن يملك كافة المعارف المتصلة بحقوق الإنسان حتى يستطيع أن يعلمها للعاملين وأعضاء مجالس إدارة وقيادات منظمات المجتمع المدني وكذلك للمواطنين من أفراد المجتمع المحلي المحيط بالمنظمة والمستفيدين من خدمات وبرامج تلك المنظمات، فضلاً عن ذلك أن يكون قادراً على توصيل تلك المعارف للفئات المستهدفة وهذا من شأنه أن يسهم في نشر وتدعم ممارسة ثقافة حقوق الإنسان فى المنظمات والمجتمع المحلي.

٣- المُنسق: ويتمثل دور المنظم الاجتماعي في التنسيق بين مختلف منظمات المجتمع المدني الدفاعية (العاملة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان) والمنظمات التنموية والمنظمات الخدمية والمنظمات الرعوية... وغيرها من المنظمات المنتشرة فى المجتمع لتنسيق الخدمات والبرامج المنبثقة عنها لتساهم فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان للمستفيدين من خدماتها، وكذلك تجنباً وتفادياً لإثارة الصراعات فيما بين المنظمات وبعضها البعض.

٤- دور منمي الموارد والمصادر: يقوم المنظم الاجتماعي بمجموعة من المهام والأنشطة لتحقيق متطلبات هذا الدور وتنمية موارد وإمكانيات منظمات المجتمع المدني لما لها من أهمية

قصوى في مساعدة المنظمات على تحقيق أهدافها والقيام بأدوارها فى نشر وتدعيم ممارسة ثقافة حقوق الإنسان سواء داخلياً على مستوى المنظمات والعاملين بها والمستفيدين منها أو خارجياً على مستوى المنظمات الأخرى والمجتمع المحلي المحيط بالمنظمات ولاسيما أن نتائج الدراسات السابقة أوضحت الضعف الكبير في الإمكانيات والموارد المالية لتلك المنظمات, ولتحقيق هذا الدور ينبغي على المنظم الاجتماعي القيام بالأنشطة التالية: (أ) مساعدة المنظمات على وضع استراتيجية أو خطة لتنمية مواردها وعدم التركيز علي التبرعات المقدمة من قبل الأفراد أو المؤسسات فقط. (ب) توجيه سياسة المنظمات للتفكير في إقامة المشاريع الاستثمارية التي تدر دخل كبير على المنظمات وتستطيع تنمية موارد المنظمات وجعلها أكثر اعتماداً على نفسها في عملية التمويل. (ت) مساعدة منظمات المجتمع المدني في بناء شبكة من العلاقات التعاونية القوية مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى المنتشرة في المجتمع المحلي سواء الحكومية أو غير الحكومية وذلك للاستفادة من مواردها المتاحة وطاقاتها لصالح تنفيذ برامج ومشروعات المنظمات، والتركيز بشكل كبير علي إقامة علاقة تعاونية مع مؤسسات القطاع الخاص والشركات الكبرى التي تملك المال وتمثيل بعض أعضائها أو المسئولين فيها في مجالس إدارة منظمات المجتمع المدني ليكونوا أعضاء مشاركين في تحقيق أهداف المنظمات وتنميتها.(ث) تنمية الموارد البشرية بمنظمات المجتمع المدني ولاسيما أن أغلبهم من المتطوعين الذين في حاجة إلي تنمية مهاراتهم وقدراتهم المعرفية والمهارية والإدارية والفنية ... وغيرها, وذلك من خلال إعداد برامج للتعليم والتدريب المستمر لهم إيماناً بأن تنمية موارد وإمكانيات المنظمات المالية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال تنمية مواردها البشرية.

٥- دور المدافع: فى ضوء هذا الدور يستطيع المنظم الاجتماعي حماية حقوق الإنسان والدفاع عنها ضد أي انتهاكات توجه لها أو أي شكل من أشكال التمييز ضدها سواء من قبل إدارة المنظمات أو العاملين بتلك المنظمات، ويتعاظم دور المنظم الاجتماعي كمدافع عندما تكون المنظمات غير مهتمة أو سلبية اتجاه حقوق الإنسان للمستفيدين من خدماتها أو عدوانية وعنيفة معهم وتمارس شكل من أشكال الاضطهاد والتمييز نحوهم، والمنظم الاجتماعي يمثل المستفيدين بغرض إحداث تغييرات إيجابية لهم في ضوء سياسة المؤسسة وإمكانياتها.

٦- دور المخطط: يقوم المنظم الاجتماعي من خلال هذا الدور بالمشاركة في تخطيط ووضع البرامج والمشروعات لمنظمات المجتمع المدني بما يتفق مع نشر وتدعيم ممارسة ثقافة حقوق الإنسان فى برامجها ومشروعاتها، وتحديد وتنمية الموارد والإمكانيات وصياغة سياسات المنظمات لتتواكب مع احتياجات المستفيدين وحقوقهم.

٧- دور المحاضر: حيث يقوم المنظم الاجتماعي بالتحدث لمختلف الأفراد والجماعات المجتمعية لإيجاد حلول لمختلف القضايا المرتبطة بحقوق الإنسان ونشر ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين.

٨- دور الممكن: حيث يقوم المنظم الاجتماعي بمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات في تحديد احتياجاتهم ومشكلاتهم وحقوقهم وتنمية قدراتهم لعلاج مشكلاتهم وإشباع احتياجاتهم والحصول على حقوقهم السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

٩- المُعبأ (المقوى): يهدف المنظم الاجتماعي من خلال هذا الدور زيادة القوة والتأثير الشخصي، والتأثير بين الأشخاص وبعضهم البعض، والتأثير الاجتماعي والسياسي في محاولة لزيادة القوة والدعم للأفراد والجماعات والمجتمع، وتقوية الجماعات المجتمعية الضعيفة للمطالبة بحقوقهم من خلال إمدادهم بالمعارف والمعلومات المتصلة بحقوق الإنسان والخدمات المتاحة وتنظيمهم وتقويتهم للمطالبة بحقوقهم.

١٠-الوسيط: حيث يقوم المنظم الاجتماعي بالتدخل في مواقف النزاع والصراع بين الأطراف المتنازعة والمتصارعة وذلك بهدف مساعدتهم على إيجاد حلول وسطى، والتنقيص من الاختلافات، ودعم التصالح بينهم، والوصول إلى اتفاق مشترك يقبلونه ويكونوا راضيين عنه, ويكون هذا الدور مفيداً عندما يتدخل المنظم الاجتماعي لتقليل الصراع والنزاع بين الحكومة

ومنظمات المجتمع المدني والوصول إلى مستوى من الاتفاق يجعلهم يتعاملون من منطلق أنهم شركاء فى العمل الوطني وحماية حقوق الإنسان وليسوا فرقاء, كما يكون مفيداً هذا الدور عندما يتدخل المنظم فى مواقف النزاع أو الصراع بين المؤسسات الحكومية العاملة فى مجال حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لخلق وبناء جسور للتعاون فيما بينهم حتى ولو اختلفت فلسفة العمل والرؤى والاتجاهات لكل منهما.

(١١) المفاوض: الأخصائي هنا يتفاوض لحل الخلافات بين الأطراف المتنازعة سواء داخل المنظمة أو خارجها (النزاعات بين المنظمة والمنظمات الأخرى المنتشرة فى المجتمع) فيقوم بعملية التفاوض لتقريب وجهات النظر بين الأطراف المتنازعة للوصول إلى حل وسط يقبلونه ويرضى جميع الأطراف ويدافع عنه عبر مجموعة من المباحثات التي تجمع الأطراف المتنازعة وإحداث نوع من التوزان بين الاهتمامات المتباينة للمنظمات.

١٢- دور المنشط: ويسعي المنظم الاجتماعي من خلال هذا الدور إلى إحداث تغيرات تنظيمية أساسية في منظمات المجتمع المدني والبيئة الاجتماعية المحيطة، وتوسيع فهم الأفراد وتعبئتهم للمطالبة بحقوقهم ومن أجل أن تكون البرامج الاجتماعية فى المنظمات أكثر توافقا معهم لتجيب على احتياجاتهم المجتمعية وتحقق العدالة الاجتماعية والمساواة.

١٣- دور المسهل: حيث يقوم المنظم الاجتماعي بتسهيل إقامة الشبكات والتحالفات بين المنظمة ومنظمات المجتمع المدني الأخرى المنتشرة فى المجتمع المحلى وكذلك على المستوى الإقليمي، القومي والدولي، مما يدعم قدرات المنظمة الإدارية والفنية والمالية والاستفادة من تجارب وخبرات المنظمات الأخرى وتبادل وتقاسم المعارف فيما بينهم.

تاسعاً: الأدوات المهنية التى يمكن للمنظم الاجتماعى استخدامها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان:

(١) المؤتمرات: وتنقسم إلى قسمين: (١) المؤتمرات الشعبية والجماهيرية: ويمكن للمنظم الاجتماعي تنظيمها واستخدامها مع سكان المجتمع المحلي المحيط بالمنظمة وذلك لتوعيتهم وتثقيفهم وتبصيرهم وتعريفهم بحقوق الإنسان. (٢) المؤتمرات العلمية: ويمكن للمنظم الاجتماعي تنظيمها ودعوة المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان سواء الحكومية أو غير الحكومية المحلية، القومية، الإقليمية والدولية وكذلك الخبراء، العلماء والباحثين المهتمين بمجال حقوق الإنسان لتبادل الأفكار والاتجاهات العلمية المتصلة بحقوق الإنسان والاستفادة من مختلف التجارب والخبرات العلمية والعملية لتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع، والاطلاع على كل ما هو جديد فى مجال حقوق الإنسان وطرق تدعيمها وحمايتها.

(٢) وسائل الاتصال الجماهيري السمعية والبصرية: كالإذاعة، التلفزيون، الصحف، المجلات ووسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (الواتس، الفيس بوك، تويتر، انستجرام...وغيرها) لما لها من أهمية كبرى فى الانتشار السريع وتوفير الجهد والوقت والمال، حيث يستطيع المنظم الاجتماعي من خلال منظمات المجتمع المدني الاستفادة من تلك الوسائل فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع وحشد جهود المواطنين وجميع الفئات المجتمعية للمطالبة بحقوقها.

(٣) الزيارات المجتمعية؛ يستخدمها المنظم الاجتماعي للكشف عن الواقع الفعلي لممارسة حقوق الإنسان فى المجتمع وجمع المعلومات المتصلة بالحقائق حول انتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك توطيد العلاقات مع القيادات المجتمعية وأفراد المجتمع، فهي تعد بمثابة وسيلة فعالة لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع.

(٤) الندوات والمحاضرات: لنشر ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين وتعريفهم بحقوقهم السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية سواء بالنسبة للمستفيدين من خدمات منظمات المجتمع المدني أو المترددين عليها من سكان المجتمع المحلي، وتعريفهم بالخدمات والبرامج التي تقدمها المنظمات لدعم حقوق الإنسان.

(٥) الاجتماعات: يستخدمها المنظم الاجتماعي للجمع بين أعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني والعاملين بها والخبراء والمتخصصين في قضايا حقوق الإنسان وذلك لتناول الأفكار والاتجاهات حول قضايا حقوق الإنسان وأساليب تدعيمها في منظمات المجتمع المدني.
(٦) المناقشة الجماعية: ويستخدمها المنظم الاجتماعي مع أعضاء مجالس إدارات المنظمات والمجلس التنفيذي وأعضاء اللجان المختلفة بالمنظمات، بهدف تعريفهم بحقوق الإنسان وطرق وكيفية تدعيمها في إطار البرامج والأنشطة التي تقدمها المنظمات.
(٧) اللجان: ويمكن للمنظم الاجتماعي تشكيل لجان إشرافية من أعضاء مجالس إدارات الجمعيات أو العاملين بها للإشراف على ممارسة حقوق الإنسان في المنظمات.
(٨) الدورات التدريبية وورش العمل: ويستخدمها المنظم الاجتماعي لتنمية معارف ومهارات وقدرات العاملين بمنظمات المجتمع المدني بقضايا حقوق الإنسان وطرق تدعيمها للتعامل مع المستفيدين من خدمات المنظمات من منظور حقوق الإنسان.
(٩) المقابلات: ويجريها المنظم الاجتماعي مع المسئولين والقيادات الحكومية وكذلك القيادات غير الحكومية المجتمعية (الشعبية، المهنية، والدينية...وغيرها) بغرض جمع المعلومات والبيانات التي ترتبط بقضايا حقوق الإنسان وكيفية تدعيمها فى المجتمع، ويجريها كذلك لحل الخلافات بين المنظمة والمنظمات المجتمعية الأخرى أو لمناقشة المشكلات المرتبطة بعمل المنظمات وقضايا حقوق الإنسان.

عاشراً: المهارات المهنية التى يمكن للمنظم الاجتماعى استخدامها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان من خلال منظمات المجتمع المدنى:

(١) المهارة فى التشبيك وإقامة التحالفات: بين منظمات المجتمع المدني (محلياً، إقليمياً ودولياً) وبعضها البعض لخلق فرص التعاون والتضامن المشترك فيما بينها والقيام بأعمال مشتركة يمثل الأساس فى العمل بين المنظمات، وللمساعدة فى تبادل المعارف والمعلومات والخبرات فيما بينها وهو ما تفتقده المنظمات حالياً وتنادي بتفعيله أغلب المنظمات للتغلب على مشكلاتها وتدعيم قدراتها على دعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان. وتؤكد العديد من الدراسات والبحوث العلمية أهمية التشبيك لمنظمات المجتمع المدني كدراسة (طلعت السروجي ومدحت أبو النصر، ٢٠٠٧م، ٥-٦) التي أشارت إلى أهمية التشبيك كأحد الآليات لزيادة قدرة منظمات المجتمع المدني على تحقيق أهدافها، وأنه وسيلة للتواصل والتعاون بين المنظمات، ويمثل مصدر من مصادر القوة والتأثير لدى المنظمات، كما أنه يسمح بفرص أكبر للوصول لأكبر عدد من الجماهير فى وقت قليل، فضلاً عن أنه يجنب التضارب والازدواج فى المصالح بين المنظمات. كما أكدت دراسة أبو النجا العمري (٢٠٠٩م) على أهمية التشبيك لمنظمات المجتمع المدني لتحقيق الشفافية وتدعيم قدرتها على الدفاع عن حقوق الإنسان. كما أكدت دراسة محمد مصطفى (٢٠١٥م) أن التشبيك وإقامة التحالفات بين منظمات المجتمع المدني يمثل القوة الدافعة والفاعلة فى تحقيق حقوق الإنسان والديمقراطية والتنمية. ودراسة فؤاد الصلاحي (١٩٩٧م) التي أشارت إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني هي (عدم وجود شبكات معلومات تنظم هذه التنظيمات وتمدها بالمشورة والخبرات).
(٢) المهارة في التخطيط الاستراتيجي: لبرامج ومشروعات وسياسات منظمات المجتمع المدني لتتواكب مع فلسفة وقيم حقوق الإنسان، والعمل على تنمية موارد وإمكانيات المنظمات حتى يتسنى لها إشباع احتياجات المستفيدين من خدماتها وتحقيق الأنشطة التي تستطيع أن تسهم فى نشر وتدعيم حقوق الإنسان. وتتعاظم أهمية التخطيط لبرامج ومشروعات منظمات المجتمع المدني لاسيما أن العديد من الدراسات السابقة كدراسة عماد داود (٢٠١١م) التي أكدت على أن منظمات المجتمع المدني تعاني من المعوقات التخطيطية فضلاً عن ذلك أن معظم المنظمات لا تعتمد على المنهج العلمي فى تخطيط وتطوير برامجها. ودراسة صلاح هاشم (٢٠١١م) التي أشارت أن قيادات العمل الأهلي تعاني من ضعف واضح في المؤهلات المعرفية المرتبطة بمهارات التخطيط الاستراتيجي. ودراسة عالية حجازي (٢٠٠٥م) التي أشارت إلى

أن تبني منهج التخطيط الاستراتيجي من أهم المعايير التي تساعد منظمات المجتمع المدني فى الدفاع عن حقوق الإنسان.

(٣) المهارة في التنسيق: الأفقي والرأسي بين مختلف جهود وخدمات منظمات المجتمع المدني الدفاعية (العاملة فى مجال الدفاع عن حقوق الإنسان) والمنظمات التنموية والمنظمات الخدمية والمنظمات الرعوية... وغيرها لتدعيم ثقافة حقوق الإنسان وإقامة أواصر تعاون وشركات فيما بينها لنشر وتدعيم حقوق الإنسان فى المجتمع، فضلاً عن التنسيق بين اللجان الداخلية للمنظمات وبعضها البعض. وتأتي أهمية المهارة فى التنسيق بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض وبينها وبين المؤسسات الحكومية لاسيما أن العديد من الدراسات السابقة كدراسة فراج فراج (٢٠١٠م) والتي توصلت إلى ضرورة تشجيع التنسيق والتعاون بين الجمعيات الأهلية وبعضها البعض. ودراسة حسن سلامة (٢٠٠٧م) التي توصلت إلى ضرورة التنسيق والتكامل بين منظمات المجتمع المدني والحكومة. ودراسة نجاة عبد المقصود (٢٠٠٩م) والتي أشارت أن من أهم الأساليب التي يمكن لمنظمات المجتمع المدني الاعتماد عليها للتغلب على الصعوبات التي تواجهها هي التنسيق الجيد بين المنظمات. ودراسة فؤاد الصلاحي (١٩٩٧م) التي أشارت إلى أن من أهم الصعوبات التي تواجه المنظمات هي عدم التنسيق بين تنظيمات المجتمع المدني الحديث.

(٤) المهارة في الدفاع: عن حقوق الإنسان ضد أي انتهاكات توجه لها سواء من الأفراد أو الجهات أو المؤسسات الحكومية أو غير الحكومية المنتشرة فى المجتمع، وتنظيم صفوف الفئات التي تعاني من الظلم والاضطهاد وتزويدهم بالمعلومات والمعارف المتصلة بحقوقهم والتي تساعدهم على المطالبة بحقوقهم أمام الجهات أو المسئولين الذين يتعسفون ضدهم أو يمارسون عليهم الظلم. ويتفق ذلك مع دراسة جواد شحاته (٢٠٠٨م) التي أكدت على أهمية الدفاع عن حقوق الإنسان ومتابعة أوضاع هذه الحقوق التي أصبحت قضية عالمية. ودراسة صافيناز أبو زيد ونجاة عبد المقصود (٢٠٠٧م) التي أشارت إلى أهمية دور منظمات المجتمع المدني فى استثارة مشاركة المواطنين فى الدفاع عن القضايا المجتمعية. ودراسة عماد داود (٢٠١١م) التي أشارت أن مؤسسات المجتمع المدني أصبحت شريكاً رئيسياً في عملية الدفاع عن حقوق الفتيات المعرضات للخطر. ودراسة مفتاح درباش (٢٠١٥م) التي أكدت على أهمية المنظمات المدنية فى الدفاع عن المواطنين وحماية حقوقهم في مواجهة التنظيمات الارثية ومواجهة الدولة أو أحد سلطاتها.

(٥) المهارة في تقييم البرامج والخدمات والسياسات: لمنظمات المجتمع المدني وذلك للكشف عن نقاط القوة والضعف فيها لإجراء تعديلات أو تحسينات عليها أو تغييرها لتتواكب مع احترام وتدعيم حقوق الإنسان ولتلبية حاجات المستفيدين من خدمات المنظمات فى إطار احترام قيم وثقافة حقوق الإنسان. وتؤكد ودراسة عالية حجازي (٢٠٠٥م) أن من المعايير التي تساعد منظمات المجتمع المدني فى الدفاع عن حقوق الإنسان هي استخدام أسلوب التقييم المستمر لخدماتها وبرامجها. ودراسة فرج عزت (٢٠٠٩م) التي أشارت أن من التحديات التي تواجه منظمات المجتمع المدني: ندرة التقييم وقياس الأثر الكلي لأعمالها والاستفادة منه لوضع استراتيجيات للمستقبل.

(٦) المهارة فى استثمار الموارد والإمكانيات المتاحة والتي يمكن إتاحتها أفضل استثمار ممكن: يمكن للمنظم الاجتماعي الحفاظ على الموارد المتاحة لمنظمات المجتمع المدني وعدم إهدارها إلا فى المشروعات ذات العوائد المتعددة، ويتطلب كذلك من المنظم ضرورة التفكير فى المشروعات الإنتاجية والاستثمارية التي تسهم فى خلق موارد جديدة للمنظمات كخطوة للتخلي عن التمويل الخارجي الذي أصبح يهدد كيان هذه المنظمات واستقرارها، والاستفادة من موارد المنظمات المجتمعية الأخرى لصالح تحقيق أهداف المنظمة.

(٧) المهارة فى تقديم المشورة والخبرات الفنية: للمسئولين وأعضاء مجالس إدارات منظمات المجتمع المدني والعاملين بها فيما يتعلق بحقوق الإنسان وكيفية حمايته والدفاع عنها والوسائل والأساليب المهنية التي تسهم فى نشر وتدعيم حقوق الإنسان.

الحادي عشر: الاستراتيجيات المهنية التى يمكن للمنظم الاجتماعى استخدامها لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان من خلال منظمات المجتمع المدنى:

(١) استراتيجية الإقناع: يستطيع المنظم الاجتماعي الذي يعمل مع منظمات المجتمع المدني استخدام استراتيجية الإقناع للعمل بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض وذلك بغرض الوصول إلى اتفاق فى الرأي فيما بينهما حول قضايا الخلاف والسعي لتوطيد العلاقات وإقامة التحالفات والشبكات الاجتماعية التي تمنحها القوة والتأثير فى المجتمع ومن ثم العمل على دعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع، وبدون شك الاتفاق فى الرأي بين المنظمات وإقامة التحالفات فيما بينها سيؤدي إلى اتخاذ القرارات المرغوبة التي تؤدى إلى إحداث التغيرات الإيجابية فى المجتمع لصالح دعم حقوق الإنسان، ويتمركز دور المنظم الاجتماعي من خلال هذه الاستراتيجية فى التأكيد وإبراز الأهداف والقيم المشتركة بين منظمات المجتمع المدني وتغيير القيم والاتجاهات التي تعرقل إحداث التغيير المطلوب، ويسهل للمنظم الاجتماعي الوصول إلى الاتفاق وإقامة التحالفات بين المنظمات بسب التقارب الكبير فيما بينها من حيث الأهداف والقيم المشتركة (الديمقراطية، الشفافية، العدالة الاجتماعية، حماية حقوق الإنسان، تحقيق التنمية...وغيرها). ويستخدم المنظم الاجتماعي عدة تكتيكات في تطبيق هذه الاستراتيجية لنشر ودعم حقوق الإنسان ومنها: جمع أكبر قدر من المعلومات والبيانات والحقائق التي تبين أهمية التغير المراد إحداثه وإحاطة وتعريف المنظمات بها حتى يتفقون عليها ويلتفون حولها، إبراز القيم والاتجاهات والمعتقدات التي تتفق عليها المنظمات وتعمل على التقريب فيما بينها والتي تتفق مع التغيير المطلوب. ويستطيع المنظم الاجتماعي استخدام استراتيجية الإقناع للعمل بين منظمات المجتمع المدني وبين الحكومة أو الدولة وذلك بغرض الوصول إلى اتفاق فى الرأي حول قضايا حقوق الإنسان وكيفية تدعيمها فى المجتمع، وكذلك للوصول إلى اتفاق حول القضايا الخلافية بين الدولة والمجتمع المدني لتقليل الصراعات فيما بينهم باعتبارهم شركاء فى التنمية ودعم حقوق الإنسان.

(٢) استراتيجية الضغط: فى ضوء هذه الاستراتيجية ينبغي على المنظم الاجتماعي أن يؤكد على الفوائد المترتبة من الوصول إلى اتفاق بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض وإقامة التحالفات فيما بينها أو بين منظمات المجتمع المدني والحكومة أو الدولة، وأن يبرز الإضرار التي تترتب على الاستمرار فى عدم الاتفاق فيما بينهم. وتعد عمليات المساومة والمفاوضة أساس العمل في هذه الاستراتيجية. ويستخدم المنظم الاجتماعي الضغط عندما لا يستجيب المسئولين لتلبية احتياجات المواطنين أو يتقاعسون عن تقديم الخدمات اللازمة لإشباع احتياجاتهم أو ينتهكون حقوق الفئات الضعيفة فى المجتمع، ويأتي الضغط كوسيلة هامة لدعم حقوق الإنسان وحرياتها الأساسية فى المجتمع. ويستخدم المنظم الاجتماعي عدة تكتيكات في تطبيق هذه الاستراتيجية لنشر ودعم حقوق الإنسان ومنها: تقويه الجماعات الضعيفة، وذلك بمساعدتها على اكتساب قدر أكبر من القوة، تمكين الجماعات الضعيفة من استعراض مناطق ومراكز القوة التي تملكها إلي أقصي حد ممكن.

(٣) استراتيجية التفاوض: ويهدف المنظم الاجتماعي من خلال هذه الاستراتيجية الوصول إلى حلول علمية وعملية وتسوية مرضية وديه للخلافات بين الأطراف المتنازعة سواء داخل المنظمة أو خارجها (النزاعات بين المنظمة والمنظمات الأخرى المنتشرة فى المجتمع)، حيث يقوم المنظم الاجتماعي بالتنسيق بين مصالح الأطراف المتنازعة من خلال الوصول إلى حلول وسطى أو تنازلات وتضحيات متبادلة والتسامح عن بعض الأمور لكسب أخرى. ويتفاوض المنظم الاجتماعي من خلال مجموعة من المباحثات التي تجمع الأطراف المتنازعة للوصول إلى التسوية.

(٤) استراتيجية التضامن: والتي تركز على ضرورة السعي لإيجاد علاقات تعاونية تشاركية تضامنية بين المستفيدين من خدمات منظمات المجتمع المدني وبين العاملين بها والمسئولين بتلك المنظمات، ويمكن من خلال هذه الاستراتيجية استخدام العديد من التكتيكات مثل حل المشكلة، التعليم، العمل المشترك والإقناع.

(٥) استراتيجية التمكين: وتستهدف تقوية وتمكين منظمات المجتمع المدني لتكون أكثر قدرة على حماية ودعم حقوق الإنسان فى المجتمع وتمكينها من الوصول إلى الفئات الضعيفة فى المجتمع للمطالبة بحقوقها, وكذلك تمكين منظمات المجتمع المدني من الوصول متخذي القرار والتأثير فى القرارات التي تعوق تحقيق الديمقراطية وتحول المنظمات عن دعم ونشر ثقافة حقوق الإنسان, فضلاً عن ذلك تقوية وتمكين المنظمات إدارياً وتنظيمياً ومالياً وفنياً وتشريعياً لتكون أكثر قدرة على التأثير فى المجتمع وإحداث التغيير المنشود وتحقيق التنمية.

(٦) استراتيجية التشبيك: وتستهدف إحداث الشراكة، الترابط، التعاون، والتنسيق والتكامل بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض وذلك من خلال الشبكة، وبدون شك فالتشبيك يقوي المنظمات ويجعلها أكثر تأثيراً فى السياسات والقوانين والتشريعات وتعديلها لصالح تحقيق الديمقراطية وحماية ودعم حقوق الإنسان، ويزيد التشبيك من فرص المشاركة المجتمعية للمواطنين فى أنشطة وبرامج المنظمات. ويدعم التشبيك قدرات وإمكانيات المنظمات البشرية والمالية والإدارية والفنية ويخلق حالة من المساندة المتبادلة بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض لما يوفره من تبادل وتقاسم الخبرات والمعارف والمهارات والمعلومات والموارد. ويستطيع المنظم الاجتماعي بما يملكه من مهارات واستراتيجيات وأدوات البدء فى بناء وتكوين الشبكات بين منظمات المجتمع المدني أفقياً ورأسياً سواء كان على مستوى المجتمع المحلى أو المجتمع الإقليمي والقومي والدولي.

خلاصة البحث

تملك منظمات المجتمع المدني العديد من المقومات والخصائص التي تسمح لها بتنمية قدرتها على مواجهة المشكلات والتحديات التي تعترض قيامها بدورها فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى المجتمع، وهذا ما أوضحته الكتابات النظرية والدراسات والبحوث العلمية السابقة التي أوردناها فى البحث الحالي. كما تملك طريقة تنظيم المجتمع الأسس المعرفية والمهارية والقيمية التي تسمح لها بتطوير دور منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. ويستطيع المنظم الاجتماعي من خلال استخدامه لأدبيات طريقة تنظيم المجتمع من أدوار ومهارات، واستراتيجيات، وأدوات ومداخل مهنية تطوير قدرات منظمات المجتمع المدني فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان مستنداً فى ذلك على القيم الفلسفية المشتركة لطريقة تنظيم المجتمع وحقوق الإنسان من تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص واحترام الكرامة الإنسانية. وتلعب منظمات المجتمع المدني كأحد وحدات العمل والممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع دوراً أساسياً فى قضايا التمكين والحماية الاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان، والتي فى نفس الوقت تمثل الاهتمامات الأساسية لطريقة تنظيم المجتمع منذ نشأتها فهي تنشغل بدرجة كبيرة بالدفاع عن حقوق الإنسان وحقه فى التنمية الذي يمثل ركيزة أساسية لدعم حقوق الإنسان كافة فى المجتمع.

ولتدعيم قدرات منظمات المجتمع المدني فى نشر ودعم حقوق الإنسان، ينبغي عليها إعلاء قيم الشفافية والمساءلة والمحاسبية والمصداقية والحوكمة كمبادئ أساسية لتحقيق الجودة الشاملة فىي أنشطة وبرامج المنظمات. كما ينبغي عليها الاهتمام الكافي بالتدريب والتأهيل لقيادتها والعاملين بها لتنمية معارفهم ومهاراتهم وقدراتهم لنشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان فى ممارستهم وذلك من خلال الدورات التدريبية وورش العمل والمناقشات الجماعية مع الخبراء والمتخصصين فى هذا المجال. كما ينبغي على المنظمات الاهتمام الكافي باستخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة فى تطوير بيئة العمل الداخلية للمنظمات، وفي نشر ثقافة حقوق الإنسان بين المواطنين. فضلاً عن ذلك ينبغي على منظمات المجتمع المدني التفكير فىي معايير حديثة لاختيار قيادتها على أساس ديموقراطي وعلى أساس الخبرة العلمية والمهنية والقدرات والمهارات الشخصية وذلك للتغلب على مشكلة الشخصنة التي تعد واحدة من أبرز التحديات العظمى التي تقف حائلاً لتطوير المنظمات وتدعيم قدراتها فى نشر وتدعيم ثقافة حقوق الإنسان. ومن الأهمية أن تأخذ المنظمات في الاعتبار بالمنهج العلمي في تصميم برامجها وأنشطتها حتى تلبي احتياجات المواطنين وتدرج قيم وثقافة حقوق الإنسان في أنشطتها. ويعد التشبيك وإقامة التحالفات والتكتلات بين منظمات المجتمع المدني وبعضها البعض من أهم الواجبات التي يجب عليها الاهتمام بها وسرعة البدء في تكوينها وإقامتها لما لها من أهمية قصوى في التأثير على متخذي القرار والسياسيين لتخفيف القيود المفروضة عليها ومنحها حرية أكبر في ممارسة أنشطتها، فضلاً عن أهمية التشبيك فى تبادل الخبرات والمعارف والمهارات والموارد بين المنظمات. كما ينبغي على الحكومات تقديم الدعم المادي والمعنوي لمنظمات المجتمع المدني والتحالف معها لتحقيق التنمية الشاملة بالمجتمع بدلاً من إلقاء اللوم المستمر عليها واتهامها بالتخوين والعمالة، والمشاركة في تصحيح الصورة الذهنية الخاطئة المأخوذة عن المنظمات من خلال وسائل الإعلام الحكومية والخاصة، وإبراز النماذج والتجارب الناجحة من المنظمات في المحافل الوطنية والدولية.

المراجع

أولاً المراجع العربية:

١. أبو النجا العمري (٢٠٠٩م) الشفافية وتحقيق التغيير الوظيفي فى منظمات المجتمع المدني، المؤتمر العلمي الدولي الثاني والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية وتحسين نوعية الحياة)، المجلد (١٣)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢. أحمد أبو العزم (٢٠١١م) الثورة المصرية ودور المجتمع المدني، المؤتمر السنوي السادس عشر (آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي)، المجلد رقم (٢)، وحدة أ.د محمد رشاد الحملاوي لبحوث الأزمات، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٢٤-٢٥ ديسمبر.

٣. أحمد موسى (٢٠١٤م) الأبعاد الاعتقادية لحقوق الإنسان: دراسة، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط١، لبنان.

٤. أحمد ناجي (١٩٨٥م) دور الجمعيات الأهلية في تنمية المجتمع: دراسة مطبقة على الجمعية الشرعية الإسلامية في المنيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٥. إسهام الإرياني (٢٠١٣م) دور منظمات المجتمع المدني فى عملية التنمية: (دراسة تطبيقية على المنظمات العاملة فى مجال المرأة اليمنية)، رسالة دكتوراه غير منشوره، قسم العلوم السياسية، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد رقم (٤).

٦. السيد إبراهيم (٢٠١٧م) تقييم دور منظمات المجتمع المدني فى تدعيم حقوق المرأة المصرية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، العدد (٥٧)، يناير ٢٠١٧م.

٧. السيد إبراهيم (٢٠٠٩م) مساهمة مراكز الأحياء بمكة المكرمة في دعم حقوق المستفيدين من خدماتها: دراسة وصفية مطبقة على مراكز الأحياء بمدينة مكة المكرمة، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٢٦)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٨. الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية (٢٠١٢م) تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٢م لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، دائرة الشرق الأوسط، مكتب برنامج الشرق الأوسط.

٩. الوكالة الأمريكية للتنمية الإدارية (٢٠١٣م) تقرير استدامة منظمات المجتمع المدني لعام ٢٠١٣م لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مكتب الديمقراطية والنزاعات والمساعدات الإنسانية، مركز الامتياز للديمقراطية وحقوق الإنسان والحكم، دائرة الشرق الأوسط، مكتب برنامج الشرق الأوسط.

١٠. أمل الخزعلي وجابر الحمداني (٢٠١٤م) مفهوم حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية، مجلة مركز بابل للدراسات الإنسانية، مجلد (٤)، العدد (٣)، جامعة بابل، العراق.

١١. أنتوني ووديويس، ترجمة محمد المغربي (٢٠٠٧م) حقوق الإنسان من منظور عصري، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة.

١٢. جعفر مهدي (١٩٩٠) ضمانات حقوق الإنسان، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد، نقلاً عن صبا موله (٢٠٠٦) الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، المؤتمر السنوي الأول: حقوق الإنسان في الأنظمة الدستورية العربية- الواقع والمأمول من ١٤-١٦ مارس، الجزء الأول، مركز دراسات وبحوث حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة أسيوط.

١٣. جواد شحاته (٢٠٠٨) تعليم حقوق الإنسان في العراق الأهمية والإشكالات، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد (٢)، العدد (٤)، العراق.

١٤.حسن حسني (٢٠٠٨م) منظمات المجتمع المدني فى مصر: إنجازات واهية وطموحات تائهة، مجلة المدير العربي العدد (١٨١) يناير ٢٠٠٨م، مصر.
١٥.حسن سلامة (٢٠٠٧م) الأزمة وإدارتها، المؤتمر السنوي الثالث عشر، استراتيجيات التغيير وتطوير منظمات الأعمال العربية، شركة الخليج للتعليم والتدريب بالسعودية، نقلاً عن عزة بدوي (٢٠١١م) التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل جهود منظمات المجتمع المدني لمساندة المجتمع المحلي وقت الأزمات المجتمعية، مرجع سبق ذكره.
١٦.حسين سليمان وآخرون (٢٠٠٥) الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، الطبعة الأولى، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان.
١٧.حسين موسى (٢٠٠٩م) حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية، المؤتمر العلمي الثاني (حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية)، المجلد رقم (١)، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس.
١٨.رشاد عبد اللطيف (١٩٩٩م) طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (مدخل لدراسة المجتمع)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.
١٩.رشاد عبد اللطيف (٢٠٠٣) نماذج ومهارات طريقة تنظيم المجتمع في الخدمة الاجتماعية (مدخل متكامل)، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
٢٠.رشاد عبد اللطيف (٢٠٠٤-٢٠٠٥) تنظيم المجتمع وقضايا التعولم: مداخل مهنية ونظريات علمية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.
٢١.روتزن دوجلاس (٢٠١٦م) منظمات المجتمع المدني تواجه مزيداً من القيود، عرض عبد الخالق، هاني (٢٠١٦) مجلة الديموقراطية (وكالة الأهرام)، العدد (٦١)، مصر، ص ص: ٢٠١-٢٠٣.
٢٢.زكنية خليل(٢٠٠٠م) العوامل المؤثرة على قيام الأخصائي الاجتماعي للدفاع عن العملاء في المستشفيات الجامعية، المؤتمر العلمي الحادي عشر، الجزء الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية فرع الفيوم، جامعة القاهرة.
٢٣.سحر عباس (٢٠٠٦م) دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٨-١٩، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، بجامعة المستنصرية، العراق.
٢٤.سعيد سعيد وآخرون(٢٠٠١م) المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نقلاً عن ماجدة مهدي (٢٠١١م) الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٩٦)، العراق.
٢٥.شوقي جلال (٢٠٠٥م) المجتمع المدني وثقافة الإصلاح: رؤية نقدية للفكر العربي، دار العين للنشر، القاهرة.
٢٦.شيماء زغلول (٢٠٠٨م) حقوق الإنسان فى المبادرات الدولية بشأن الشرق الأوسط: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، نقلاً عن حافظ أبو سعدة (٢٠١١م) أثر سياسات العولمة على احترام حقوق الإنسان، ط١، مكتبة مدبولي، القاهرة.
٢٧.صافيناز أبو زيد ونجاة عبد المقصود (٢٠٠٧م) مؤسسات المجتمع المدني ونشر ثقافة حقوق الانسان، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية، العدد (٢٣)، المجلد رقم (٣)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.
٢٨.صلاح هاشم (٢٠١١م) مؤهلات الجمعيات الأهلية لاستخدام منهج الدعوة في الدفاع عن حق الإنسان في التنمية: دراسة وصفية للجمعيات الأهلية بمحافظة الفيوم، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, العدد (٣٠)، مجلد (٨)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.

٢٩. طلعت السروجي (٢٠٠١م) المجتمع المدني وتداعياته على صنع سياسات الرعاية الاجتماعية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر العلمي الرابع عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٣٠. طلعت السروجي ومدحت أبو النصر (٢٠٠٧م) التشبيك لتفعيل منظمات المجتمع المدني، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد رقم (٢٢)، المجلد (١)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٣١. عالية آل فريد (٢٠١٣م) دور مؤسسات المجتمع المدني وحماية حقوق الإنسان في المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، الجامعة الخليجية، السلسلة رقم (٧)، ط ١, نقلاً عن المشامع، حسين (٢٠١٤م) مركز آفاق للدراسات والبحوث، .http://aafaqcenter.com.
٣٢. عالية حجازي (٢٠٠٥م) الجمعيات الأهلية في مصر ما لها وما عليها، دار الأصدقاء للطباعة والنشر، المنصورة.
٣٣. عبد الرحمن صديق (٢٠٠٢م) مؤسسات المجتمع المدني ودورها فى ترسيخ مبدأ الحوار وروح التعايش، المجلة العراقية لحقوق الإنسان، العدد (٥)، نقلاً عن سحر عباس (٢٠٠٦م) دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي، العدد ١٨-١٩, مركز دراسات وبحوث الوطن العربي بجامعة المستنصرية، العراق.
٣٤. سحر عباس (٢٠٠٦م) دور منظمات المجتمع المدني في نشر ثقافة حقوق الإنسان، مجلة دراسات وبحوث الوطن العربي, العدد ١٨-١٩، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي بجامعة المستنصرية، العراق.
٣٥. عبد الحليم عبد العال (١٩٩١م) تنظيم المجتمع: النظرية والتطبيق، دار الحكيم للطباعة والنشر، القاهرة.
٣٦. عبد الحليم عبد العال (٢٠٠٥م) المجتمع المدني: الدولة والمجتمع، المؤتمر العلمي الثامن عشر (الخدمة الاجتماعية والإصلاح الاجتماعي فى المجتمع العربي المعاصر)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٣٧. عبد الغفار الدويك (٢٠١١م) منظمات المجتمع المدني ومدي ارتباطها بقضايا الأمن الشامل: حقوق الإنسان - تعزيز الأمن الفكري، ورقة عمل مقدمة للملتقي العلمي لمنظمات المجتمع المدني في الفترة من ٢٨: ٣٠ /١١/ ٢٠١١م، كلية العلوم الاستراتيجية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.
٣٨. عبد الغفار شكر (١٩٩٤م) اليسار المصري والمجتمع المدني، نشرة البحوث العربية، العدد (٧)، نشرة غير دورية، فبراير، القاهرة.
٣٩. عزة بدوي(٢٠١١م) التدخل المهني بطريقة تنظيم المجتمع لتفعيل جهود منظمات المجتمع المدني لمساندة المجتمع المحلي وقت الأزمات المجتمعية، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٣١)، المجلد (١٠)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٤٠. عفاف حماد (٢٠٠٩م) مدخل إلى حقوق الإنسان: المفهوم والتطور التاريخي والإطار الفلسفي، المؤتمر العلمي الثاني (حقوق الإنسان ومناهج الدراسات الاجتماعية)، مجلد رقم (٣)، الجمعية التربوية للدراسات الاجتماعية، جامعة عين شمس، القاهرة.
٤١. على الزغبي (٢٠٠٧م) واقع المجتمع المدني العربي ومستقبله، مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد (٣٥)، العدد (١)، الكويت.
٤٢. علي الشكري (٢٠٠٦م) حقوق الإنسان فى ظل العولمة، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط١، عمان، الأردن.
٤٣. عماد داود (٢٠١١م) آليات المجتمع المدني في الدفاع عن حقوق الإنسان: دراسة وصفية مطبقة على الفتيات المعرضات للخطر بالجمعية النسائية لتحسين الصحة بمدينة دمنهور،

المؤتمر العلمي الدولي الرابع والعشرون للخدمة الاجتماعية (الخدمة الاجتماعية والعدالة الاجتماعية)، مجلد رقم (١٠)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٤٤. فراج فراج (٢٠١٠م) منظمات المجتمع المدني وقضايا حقوق الإنسان في مصر Civil Society organizations and human rights issues in Egypt: دراسة ميدانية على عينة من الجمعيات الأهلية في محافظة الإسماعيلية، مجلة كلية التربية ببورسعيد، مجلد رقم (٤)، العدد رقم (٧) الجزء الثاني، مصر.
٤٥. فرج عزت (٢٠٠٩م) منظمات المجتمع المدني والعدالة الاجتماعية في مصر، المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر (التوجهات الاستراتيجية للمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص تجاه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية)، مركز الاستشارات والبحوث والتطوير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية ووزارة الدولة للتنمية الإدارية، القاهرة.
٤٦. فهمي الفهداوي (٢٠٠٢) السياسة العامة منظور كلي في البنية والتحليل، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.
٤٧. فؤاد الصلاحي (١٩٩٧م) دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني فى اليمن: دراسة في تجربة التعددية السياسية في المجتمع المدني، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية الآداب- قسم علم الاجتماع، جامعة عين شمس.
٤٨. ماجدة مهدي (٢٠١١م) الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الآداب, العدد (٩٦)، جامعة بغداد، العراق.
٤٩. مثال الغزواني (٢٠٠٧م) الخدمة الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني الواقع والأفاق، رسالة ماجستير في الخدمة الاجتماعية، كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، نقلاً عن ماجدة مهدي (٢٠١١م) الدولة والمجتمع المدني، مجلة كلية الآداب، جامعة بغداد، العدد (٩٦)، العراق.
٥٠. محمد بن طلحة (٢٠١١م) الثورة ودور منظمات المجتمع المدني، المؤتمر العلمي الدولي لكلية الحقوق (الثورة والقانون)، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية.
٥١. محمد سبيلا (٢٠١١م) الأسس الفكرية لثقافة حقوق الإنسان، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، العدد ٢٩/١١٤, الكويت، مراجعة الزواوي بغوره، قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الكويت.
٥٢. محمد المتوكل (١٩٩٧) الإسلام وحقوق الإنسان مجلة المستقبل العربي، العدد (٢١٦)، نقلاً عن صبا موله (٢٠٠٦) الحقوق المدنية والسياسية في الدساتير العربية، المؤتمر السنوي الأول: حقوق الإنسان في الأنظمة الدستورية العربية- الواقع والمأمول من ١٤-١٦ مارس، الجزء الأول، مركز دراسات وبحوث حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة أسيوط.
٥٣. محمد رفعت قاسم (١٩٩٠) العلاقة بين منظمات الرعاية الاجتماعية والمنظمات الأخرى بالمجتمع، المؤتمر العلمي الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٥٤. محمد عبد اللطيف (٢٠١٠م) تفعيل دور منظمات المجتمع المدني تجاه تعليم الكبار في مصر، المؤتمر السنوي الثامن (المنظمات غير الحكومية وتعليم الكبار فى الوطن العربي: الواقع والرؤى المستقبلية)، مركز تعليم الكبار، جامعة عين شمس، القاهرة.
٥٥. محمد مصطفى (٢٠١٥م) نحو منظمات مجتمع مدني فاعلة، مجلة إدارة الأعمال، العدد (١٥٠)، القاهرة.
٥٦. محمود بسيوني وآخرون (٢٠٠١م) حقوق الإنسان: الوثائق العالمية والإقليمية، المجلد الأول، ط٢، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.
٥٧. مدحت أبو النصر(٢٠١٠م) إدارة منظمة المجتمع المدني، دراسة في الجمعيات الأهلية من منظور التمكين والشراكة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٥٨. مركز هردو لدعم التعبير الرقمي (٢٠١٥) دور منظمات المجتمع المدني وواقع مشاركتها فى تنمية المجتمع، القاهرة.

٥٩. مصطفي أحمد (٢٠٠٤م) المعوقات التي تحد من استفادة المرأة من الحقوق الاجتماعية في منظمات المجتمع المدني ودور الخدمة الاجتماعية في الحد منها، المؤتمر العلمي السنوي الخامس عشر، الرعاية الاجتماعية وحقوق الإنسان، الجزء الثاني، كلية الخدمة الاجتماعية فرع الفيوم، جامعة القاهرة.
٦٠. مفتاح درباش (٢٠١٥م) المجتمع المدني وعلاقته بالديمقراطية وحقوق الإنسان، مجلة الباحث، العدد (٩)، كلية التربية، ودان الجفرة, جامعة سرت، ليبيا.
٦١. نادية أبو زاهر (٢٠١١م) أطروحة المجتمع المدني بين الوصفي و المعياري، مجلة دراسات استراتيجية، العدد رقم (١٦) مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية- الجزائر.
٦٢. ناهد عز الدين (٢٠١١م) الدولة والمجتمع في الوطن العربي: ركائز وإشكاليات التنمية الشاملة، مجلة النهضة، مجلد (١٢)، العدد (٢)، مصر.
٦٣. نجاة عبد المقصود (٢٠٠٩م) دراسة مقارنة لإسهامات منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلة الفقر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الانسانية, العدد (٢٦)، المجلد رقم (٢)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مصر.
٦٤. نجوى سمك وآخرون (٢٠٠٢م) دور المنظمات غير الحكومية في ظل العولمة: الخبرتان المصرية واليابانية، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة.
٦٥. هالة خورشيد محمد (٢٠١٣م) دور منظمات المجتمع المدني في مواجهة مشكلات سكان المناطق العشوائية، مجلة دراسات فى الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد (٣٤) المجلد رقم (١٢)، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان.
٦٦. هويدا عدلي (٢٠٠٥م) فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق للخدمات الاجتماعية، ندوة دولة الرفاهية الاجتماعية من ٢٨: ٣٠ نوفمبر ٢٠٠٥م، مركز دراسات الوحدة العربية، الإسكندرية.
٦٧. وجدي بركات (٢٠٠٥م) تفعيل الجمعيات الخيرية التطوعية في ضوء سياسات الإصلاح الاجتماعي بالمجتمع العربي المعاصر، المؤتمر العلمي الثامن عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان, ١٦ -١٧ مارس ٢٠٠٥.
٦٨. وفاء إبراهيم (٢٠٠٢م) التدريب التحويلي لمواجهة مشكلة بطالة الشباب من منظور العلاقات بين المنظمات التنموية، المؤتمر العلمي الخامس عشر، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان, ٢٠-٢١ مارس ٢٠٠٢.
٦٩. يونس رحيل (١٩٩٩م) حقوق الإنسان في البلدان النامية، دار التنوير، دمشق.

ثانياً المراجع الاجنبية:

70. AJ Omede, AR Bakare (2014) The Impact of Civil Society Organizations on Sustainable Development in Developing Countries: The Nigerian Experience, African Research Review Vol, (18), n (1).
71. Anne Smith, (2006)The Unique Position of National Human Rights Institutions: A Mixed Blessing?, Human Rights Quarterly; Baltimore 28.4 (Nov 2006): Johns Hopkins University Press, ProQuest LLC
72. Balducci, Giuseppe, (2010)," The eu's promotion of human rights in china: a consistent and coordinated constructive engagement? ", Ph.D., University of Warwick (United Kingdom) , England .
73. Boyce, Nicole, (2015)," A comparative study of representations of the deployment of human rights by ngos in west bengal and london: a focus on agency and women's human rights ", Ph.D., University of Surrey (United Kingdom).
74. Bradley, Matthew Todd (2002), " Unstable democratization in Nigeria: The impact of civil society and the role of non-governmental organizations",: Ph.D., State University of New York at Binghamton .
75. Choup, Anne Marie,(2001) "Civil society in democratic transition: Cooperation among grassroots organizations in the Dominican Republic", : Ph.D., The University of North Carolina at Chapel Hill, United States -- North Carolina.
76. Chung, Da Woon, (2011)," Peace and conflict resolution activities in support of strengthening civil society's democratic capacity in south korea: case studies on three civil society organisations working on peace and conflict resolution in south korea ", University of Bradford (United Kingdom), England .
77. Christodoulidou, T,(2004) , " The use of force and the promotion and protection of human rights (the quest for justice " , University of London, King's College (United Kingdom), England.
78. Duo, Samuel N., (2011), " Civil society organizations in post-war Liberia: The role of education and training in strengthening organizational capacity " Ph.D., The Pennsylvania State University, United States – Pennsylvania.
79. Gkouti, Athina, (2014), " The european union's human rights promotion to turkey: a question of legitimacy " ,Ph.D , Aberystwyth University (United Kingdom) .
80. Hlatshwayo, Mondli; Vally, Salim (2014) Violence, Resilience and Solidarity: The Right to Education for Child Migrants in South Africa, School Psychology International, v35 n3, Jun 2014.
81. Kamal Lahbib,(2015) Promotion and Protection of Human Rights: Role of Civil Society, National Human Rights Council, Kingdom of Morocco, www.cndh.org.ma.

82. Letlhokwa George Mpedi (2014) The role of civil society in keeping vigil over the human rights implications of states' social protection policies, programmes and activities, United Nations, http://www.unrisd.org/UNRISD/website.
83. Ledbetter, Clyde, Jr. (2013), The promotion of the African Human and Peoples' Rights System in The Gambia, a cross cultural & Africological analysis , Ph.D., United States – Pennsylvania.
84. Lewis A, Coser (1983) Masters of Sociological Thought, New York, Harcourt Brace publishers, p. 574
85. Lutz Hoff and Anne Hickling-Hudson (2011) The role of International Non-Governmental Organizations in promoting adult education for social change: A research agenda, International Journal of Educational Development, Volume 31, Issue 2, March 2011.
86. Masako Tanaka (2011) The Changing Roles of NGOs in Nepal: Promoting Emerging Rights-Holder Organizations for Inclusive Aid, International Journal of Voluntary and Nonprofit Organizations, September 2011, Volume 22, Issue 3.
87. Obibuaku, Ugochukwu Lawrence, (2011) The promotion and protection of socio-economic rights under the african charter on human and peoples' rights: prospects and challenges in south africa and Nigeria , Ph.D, London Metropolitan University (United Kingdom) , England .
88. Pejan, Ramin,(2005), A reflection on international human rights non-governmental organizations' approach to promoting socio-economic rights: Lessons from a South African experience ", McGill University, Canada.
89. Plipat, Srirak, (2005), "Developmentizing human rights: How development NGOs interpret and implement a human rights-based approach to development *policy " , University of Pittsburgh, United States – Pennsylvania.
90. Roditi , Ourania (2001) " Assessment of civil society's role in promoting democracy and preventing nationalism: a comparative study of non-governmental organisations in the czech republic, slovakia, hungary and Romania, Ph.D. University of Sussex (United Kingdom), England .
91. R Taylor Williamson and Rodd, Joshua, (2016) Civil society advocacy in Nigeria: promoting democratic norms or donor demands ?, BMC International Health and Human Rights; London, (2016): n/a.
92. Sima Rakutiene (2014) The EU's Eastern Partnership as International Governance: What Is the Role of the Civil Society?, European Quarterly of Political Attitudes and Mentalities, 04/2014, Volume 3, Issue 2.
93. Tang, Jie, (2006), "The actual and potential roles played by Chinese NGOs in human rights promotion and protection in China " , Masters Abstracts International, University of Hong Kong (Hong Kong).

94. Talcott, persons (1951) "The Social System", Glancoe, Free Press.
95. Thibaut, J. and H. Kelley (1989) The Social Psychology of Groups, New York, Wiely and Sons..
96. Ty, Reynaldo R., (2011), " Human rights, conflict transformation, and peace building: The state, NGOs, social movements, and civil society—the struggle for power, social justice and social change " , Ed.D., Northern Illinois University, United States.
97. Utyasheva, Leah, (2006), "Non-judicial methods of human rights protection: the ombudsman and non-governmental organizations: the experience of the uk and russia " , Ph.D., University of Newcastle Upon Tyne (United Kingdom) , England.